وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher education and Scientific Research
جامعة عباس لغرور –خنشلة–
Abbas Laghrour University Khenchela
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economices. Management and Commercial Sciences

قسم: علوم الاقتصادية

دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة

(دراسة حالة الجزائر)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبتين:

* شيماء صيد
* آية بوغقال

تحت إشراف الأستاذ(ة):

* صفية دريدي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د. دريدي صفية	استاذ مساعد "أ"	جامعة خنشلة	مشرفا
د.بغنة سهيلة	استاذ محاضر"أ"	جامعة خنشلة	رئيسا
د. مناصرية خولة	استاذ محاضر"أ"	جامعة خنشلة	مناقشا

السنة الجامعية 2023–2024

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتثالا لقوله ﷺ:" **من لا يشكر الناس لا يشكر الله**"

وفاءا وتقديرا واعترافا منا لذوي الفضل بفضلهم ولذوي العلم بعلمهم، نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان ووافر عبارات التقدير والعرفان بالجميل لكل من انعم علينا بأفكاره وجهده وقدم لنا الدعم والنصح والتوجيه، ونخص بالشكر الأستاذة **"دريدي صفية** ' التي فضلت بالإشراف على هذه المذكرة والتي كانت لرحابة صدرها وسمو خلقها وأسلوبها المميز في متابعة المذكرة، اكبر الأثر لإخراج هذا العمل في صورته النهائية، نسأل الله العلي القدير أن يجازيها خير الجزاء وأن يكتب صنيعها هذا في موازين حسناتها.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بأسمى آيات الشكر للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة

و شكر جزيل لجميع الحضور

فلكم جزيل الشكر والعرفان

الاهداء

أجمل لحظة هي أن يتحققُ ماصبرت وتعبت لأجله

إهداء تخرجي الى الذي أوصآني الله بهم براً وأحساناً وأهدى لي سنين عُمري والدي الحبيب الى بحر الحُب والحنآن والنبض الساكن في عروقي أُمي الحنونة الى نجوم سمآئي المتلألئة وسندي في الحيآة إخوتي, صديقتي وكونه اليوم يحتضن تخرجنا وفرحتنا بعد طول انتظار أهديك دعواتي الصادقة وأن يكون طريقكِ محفوفاً بالورد سهلاً بالتوفيق والرضا،

الى كُل قلب خفق ليّ حباً وخوفاً عليّ أهدي اليهم ثمرة جُهدي المتواضع هذا الكلآم يطول والمختصر " شكراً من القلب واسال الله ان يفتح لي ولاحبابي ابواب الخير والتوفيق

ولا ننسى إلى دكتور الجامعة الذي سعى كثيرا من أجل الرقي بنا من خلال جهوده الثمينة، لك منا أسمى عبارات التقدير والثناء والشكر والمحبة.

آية بوغقال

الاهداء

الى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير فلقد كان الفضل الاول في بلوغي التعليم العالي والدي الحبيب اطال الله في عمره

الى بحر الحب والحنان والنبض الساكن في عروقي أمي الحنونة طيب الله أثرها

إلى إخوتي من كان لهم بالغ الاثر في كثير من العقبات دمتم لي يا سندي

صديقتي رفيقة دربي بعد ساعات ستتوج امانينا الى القمة وستحلو مسيرة تخرجنا بأحبتنا ونختم قصتنا بلقب أجمل خريجات

ولا ننسى إلى دكتور الجامعة الذي سعى كثيرا من أجل الرقي بنا من خلال جهوده الثمينة، لك منا أسمى عبارات التقدير والثناء والشكر والمحبة

شيماء صيد

الفهرس

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
شكر وعرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
فهرس الملاحق	
مقدمة عامة	أ–و
الفصل الأول: الاطار النظري حول الاقتصاد الدائري	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الدائري.	
المطلب الأول: السياق التاريخي للاقتصاد الدائري.	3
المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد الدائري.	4
المطلب الثالث: خصائص الاقتصاد الدائري.	10
المبحث الثاني: الاقتصاد الدائري: متطلبات، فوائد، تحديات.	
المطلب الأول: متطلبات تطبيق الاقتصاد الدائري.	11
المطلب الثاني: فوائد تطبيق الاقتصاد الدائري.	14
المطلب الثالث: تحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الدائري.	16
المبحث الثالث: الاقتصاد الدائري: مبادئ، اهمية واهداف، مؤشرات.	
المطلب الأول: مبادئ الاقتصاد الدائري.	17
المطلب الثاني: اهمية واهداف الاقتصاد الدائري.	19
المطلب الثالث: مؤشرات الاقتصاد الدائري.	20
خلاصة الفصل.	22
الفصل الثاني: التأصيل النظري للتنمية المستدامة	

فهرس المحتويات

تمهيد	24
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.	
المطلب الأول: السياق التاريخي للتنمية المستدامة.	25
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة.	40
المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة.	**42**
المبحث الثاني: التنمية المستدامة: متطلبات، استراتيجيات، تحديات.	
المطلب الأول: متطلبات تجسيد التنمية المستدامة.	**44**
المطلب الثاني: استراتيجيات تجسيد التنمية المستدامة.	**45**
المطلب الثالث: تحديات التي تواجه تجسيد التنمية المستدامة.	51
المبحث الثالث: التنمية المستدامة: أبعاد، ومؤشرات، علاقتها بالاقتصاد الدائري.	
المطلب الأول: ابعاد التنمية المستدامة.	**56**
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة.	**60**
المطلب الثالث: علاقة التنمية المستدامة بالاقتصاد الدائري.	**62**
خلاصة الفصل.	**65**
الفصل الثالث: واقع وآفاق الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	
تمهيد	**67**
المبحث الأول: مساعي الجزائر في تطبيق الاقتصاد الدائري.	
المطلب الأول: واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر.	**68**
المطلب الثاني: جهود الجزائر في تحقيق الاقتصاد الدائري.	**73**
المطلب الثالث: التحديات التي تعيق تحقيق الاقتصاد الدائري في الجزائر.	**77**
المبحث الثاني: مساعي الجزائر في تجسيد التنمية المستدامة.	
المطلب الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر.	**78**
المطلب الثاني: جهود الجزائر في تجسيد التنمية المستدامة.	**82**
المطلب الثالث: تحديات التي تعيق تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر.	**95**

فهرس المحتويات

المبحث الثالث: التوجه نحو الاقتصاد الدائري لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	
المطلب الأول: متطلبات تبني الاقتصاد الدائري من اجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.	97
المطلب الثاني: الافاق المستقبلية للاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.	102
خلاصة الفصل.	105
خاتمة عامة	108
قائمة المراجع	114
الملاحق	126
ملخص الدراسة	129

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
(01)	الفرق بين نموذج الخطي والدائري	8
(02)	الفرق بين النمو والتنمية	42
(03)	مراحل تطور مفهوم التنمية	45
(04)	الابعاد الاساسية للتنمية المستدامة	57
(05)	علاقة الاقتصاد الدائري بالتنمية المستدامة	62
(06)	الطاقة الوطنية للاسترجاع والتدوير	71

فهرس الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(01)	نموذج الدراسة: العلاقة بين متغيرات الدراسة	هـ
(02)	نموذج الاقتصاد الخطي	7
(03)	نموذج الاقتصاد الدائري	8
(04)	مميزات الاقتصاد الدائري	10
(05)	ميكانيزمات عمل Eco-Jem في الجزائر	68

فهرس الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
(01)	بعض المصطلحات المهمة للدراسة	126

مقدمة عامة

المـقـدمــة

تمهيد:

يساهم الاستمرار في نهج الاقتصاد الخطي الذي يعتمد على كميات هائلة من الموارد الطبيعية والطاقة، في استنفاذ قاعدة الموارد الطبيعية وتدهور الأنظمة البيئية، مما يهدد مستقبل البشرية. لأن هذه الاقتصاديات تتحول في السلع الموجهة نحو المستهلك إلى نفايات في وقت قصير، وهذا لا يعتبر سوى جزء صغير من إجمالي الانبعاثات والنفايات التي تتولد من خلال عملية التصنيع. لذا ظهرت الحاجة إلى تطوير نماذج اقتصادية جديدة أكثر توافقا مع الطبيعة وأقل إضرارا بالبيئة واستنزافا لمواردها، ومن ثم أكثر استدامة، ومنها نموذج " الاقتصاد الدائري المبني على الاستفادة قدر الإمكان من المنتج عبر تدويره وإعادة إخراجه في أشكال واستعمالات جديدة لخدمة الاقتصاد والبيئة معا.

يتميز نموذج الاقتصاد الدائري بفكر شمولي ومنهجي فيما يتعلق بتدفق المواد والطاقة، حيث يسعى لإعادة بناء رأس المال سواء كان ماليا أو تصنيعيا أو بشريا ، اجتماعيا أو طبيعيا. من أجل خلق قيمة إيجابية على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي والأهم أن هذا النمط الاقتصادي البديل يهتم بتغيير كل من أساليب الإنتاج وأنماط الاستهلاك غير المستدامة من خلال الاستخدام الرشيد للموارد، إعادة التدوير والتصنيع للمواد والمنتجات التصميم البيئي والإيكولوجيا الصناعية وهذا ما أصبح يشكل وسيلة للتنمية المستدامة من شأنها توجيه الدول إلى تحقيق الطريقة المثلى في استغلال الموارد المحدودة والحفاظ على الطاقة.

إن تحقيق التحول الناجح نحو نموذج الاقتصاد الدائري، بما يضمن إحداث توازن أفضل وانسجام بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، لن يتم الا من خلال تدابير مشتركة تقوم على استراتيجيات تتضمن مختلف الإجراءات التشريعية القانونية، الإنتاجية والتمويلية...، كما تستدعي تعاونا وثيقا بين أطراف المجتمع الفاعلة المتمثلة في: الحكومات المنظمات والبنوك الدولية، الجماعات المحلية، شركات القطاع العام والخاص، المجتمع المدني والمستهلكين.

شكل الاقتصاد الدائري الأسلوب الأحدث لتحقيق التنمية المستدامة، وظهر بقوة في السنوات الأخيرة بعد تفاقم المشاكل البيئية، ليضع أدوات عملية لتحقيق التنمية المستدامة ويقدم حلولا لمشكلات استنزاف الموارد والفقر والبطالة مع الحفاظ على مستويات النمو الاقتصادي.

وشهد العقد الماضي انتقالا ملموسا للعديد من الدول المتقدمة والنامية نحو الاقتصاد الدائري، ومن بينها الإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأوروبي والجزائر، فقد تم وضع سياسات واستراتيجيات لتسهيل التحول نحو الاقتصاد الدائري المستدام، ترجمت في مجموعة من التدابير التنظيمية والحوافز الجبائية التي نفذتها هذه البلدان في مختلف قطاعات الاقتصاد الدائري المستدام.

وعليه سنحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بدراسة واقع الجزائر.

أولا: إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق جاءت هذه الدراسة لمعرفة دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة، ومن هنا يمكن طرح التساؤل الرئيسي كما يلي:

كيف يمكن للجزائر التوجه نحو الاقتصاد الدائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة ؟

ولغرض الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي تم طرح التساؤلات التالية:

- ✓ كيف يمكن للاقتصاد الدائري تحقيق الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؟؛
- ✓ ما علاقة الاقتصاد الدائري بالتنمية المستدامة؟؛
- ✓ هل نجحت الجزائر في استقطاب الاستثمارات الدائرية بعد تبنيها النموذج الجديد للنمو الاقتصادي؟.

ثانيا: فرضيات الدراسة

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة وتساؤلاتها، قمنا بصياغة وبناء جملة من الفرضيات التالية:

- ✓ " يسعى الاقتصاد الدائري إلى تعزيز العلاقة بين الإنسان والبيئة من خلال محاولة استدامة الموارد وتعزيز الكفاءة في استغلالها من خلال إطالة عمر المنتج واستغلاله أطول فترة ممكنة، مما يؤدي إلى ازدهار القطاعات الاقتصادية وزيادة مناصب العمل والحفاظ على البيئة"؛

- ✓ " يساهم الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة"؛
- ✓ " حاولت الجزائر تبني الاقتصاد الدائري من خلال النموذج الجديد للنمو الاقتصادي واستقطبت بذلك العديد من الاستثمارات الدائري "؛

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

تعددت أسباب اختيار موضوع الدراسة بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية ويمكن إيجازها في الآتي:

❖ **الأسباب الذاتية**

تكمن الأسباب الذاتية في اختيار موضوع الدراسة فيما يلي:

- ✓ الموضوع له علاقة بمجال تخصصي؛
- ✓ الميول الشخصي والرغبة في التعمق في هذا النوع من المواضيع لما لها من مجال واسع في البحث؛
- ✓ رغبة الباحث لمعرفة الدور الذي يلعبه الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة؛

❖ **الأسباب الموضوعية**

تتمثل الأسباب الموضوعية الكامنة وراء اختيار موضوع الدراسة في الآتي:

- ✓ توجه الجزائر في الفترة الأخيرة إلى الاهتمام بالاقتصاد الدائري؛
- ✓ الاهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع وخاصة لدى الاجيال المستقبلية؛
- ✓ واقع التحول من اقتصاد الطاقات الناضبة إلى اقتصادات الصديقة للبيئة؛
- ✓ السعي لكشف فعالية الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؛

رابعا: أهمية الدراسة

يمكن توضيح أهمية الدراسة من الناحية العلمية والعملية على النحو الموالي:

❖ **الأهمية العلمية**

يعتبر موضوع الاقتصاد الدائري من أكثر المواضيع المتجددة والتي أثارت وبقوة اهتمام الباحثين ولقيت قبولا بدراستها، حيث تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع كونه يوضح دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، كما أن هذه الدراسة تقدم إضافات علمية حديثة بخصوص الربط بين اجهزة النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

❖ **الأهمية العملية**

تنبع الأهمية العملية للدراسة من أهمية الاقتصاد الدائري التي أصبحت محل اهتمام السلطات الجزائرية في الآونة الأخيرة، والدور الفعال الذي تقوم وتتكفل به والذي يكمن في إعادة تدوير وتحسين كفاءة استخدام الموارد مما يساهم ذلك في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الازدهار الشامل في البلاد. كما يساهم الاقتصاد الدائري في الحد من البصمة البيئية وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

وتكمن أهمية الموضوع في التوصل إلى ضمان استدامة النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الجزائر، من خلال تبني نموذج اقتصادي يعتمد على إعادة تدوير الموارد وتحسين كفاءة استخدامها. يهدف ذلك إلى خلق فرص عمل جديدة، تعزيز الابتكار، وتعزيز التنمية الاقتصادية بشكل مستدام دون التأثير السلبي على البيئة والموروث الطبيعي للبلاد.

بالتالي، يعد البحث في تأثير الاقتصاد الدائري على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خطوة أساسية نحو بناء اقتصاد قائم على الموارد المتجددة والاستدامة، وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لضمان مستقبل مستدام ومزدهر للأجيال القادمة.

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ التعرف على دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ محاولة الوصول لدارسة تسمح بتفعيل الاقتصاد الدائري؛
- ✓ الاستفادة من إعادة التدوير بهدف تحقيق ثروة مستقبلية؛

سادسا: نموذج للدراسة

تأسيسا لما سبق، حاولنا بلورة متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة وربط العلاقة بينها وفقا لنموذج الدراسة الموضح في الشكل رقم(01)

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة: العلاقة بين متغيرات الدراسة

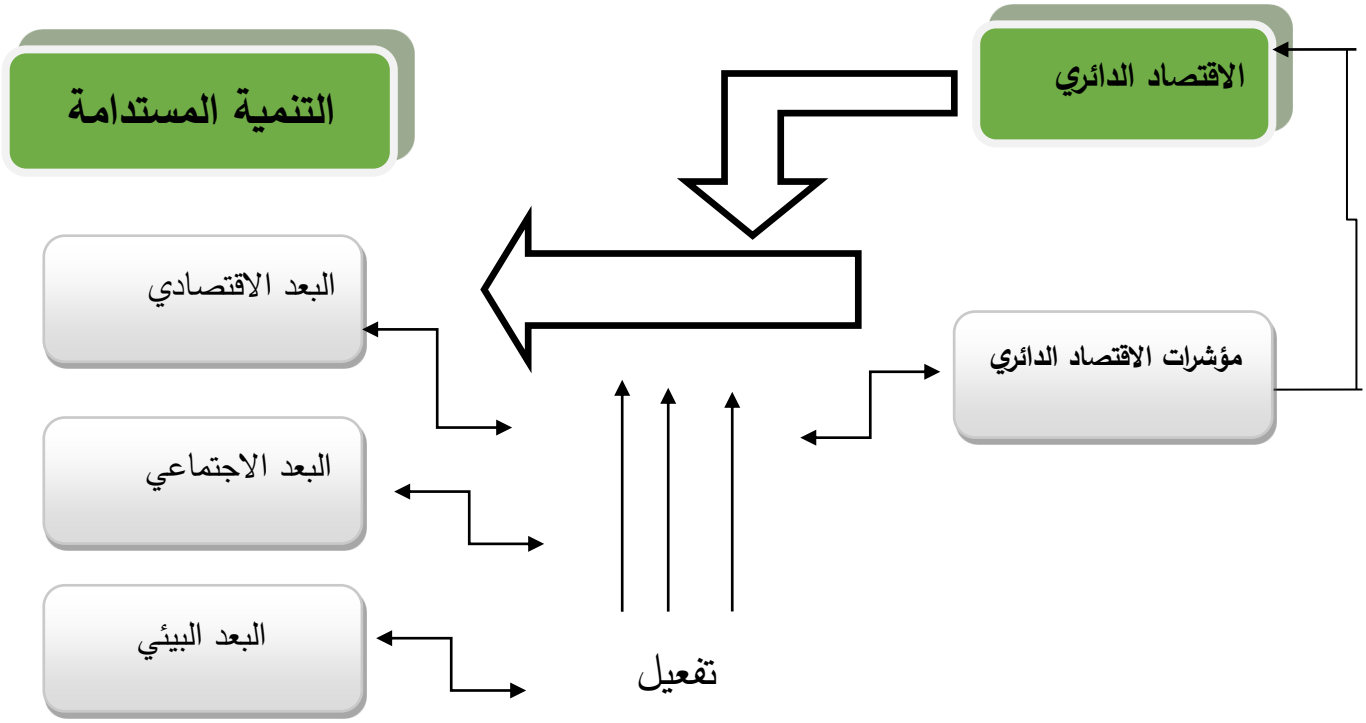

المصدر: من اعداد الطالبتين.

سابعا: المنهج المتبع في الدراسة

للإلمام بكل جوانب البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي يمكننا من وصف الظاهرة المدروسة كما هي في الواقع دون تدخل، من خلال عرض الإطار العام للاقتصاد الدائري وللتنمية المستدامة بالإضافة للتطرق الى اهم متطلبات تفعيل الاقتصاد الدائري في الجزائر بما يخدم تحقيق التنمية المستدامة.

ثامنا: الدراسات السابقة

1. **دراسة** (داودي عبد الفتاح ودفيش جمال، **الانتقال من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري – الأسباب والحلول –** مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية ، المجلد 03 ،العدد 02 ، ديسمبر 2019)**:الدراسة ركزت على الإشكالية التالية:** كيف يمكن الاستفادة من النفايات والمخلفات للانتقال من اقتصاد خطي إلى اقتصاد دائري ؟ تهدف إلى إطراء مفاهيم الاقتصاد الدائري بالإضافة إلى توضيح أهمية الاقتصاد الدائري وكيفية الاستفادة القصوى من النفايات والأخطار الناجمة عنها متواصلتا إلى أن العالم يعاني اليوم من هدر كبير للطاقات والموارد، مما يستوجب التفكير بجدية في

حلول ناجعة ودائمة، ولا يكون ذلك إلى بالانتقال من اقتصاد خطي إلى اقتصاد دائري يتطلب معاجلة النفايات والمخلفات بكل أنواعها.

2. **دراسة**(نوال حربي راضي، **تأثير التحول الى مدخل الاقتصادي الدائري في تقارير الاستدامة**، مجلة الريادة للمال والأعمال – المجلد الثالث العدد 1 كانون الثاني ,2202، 2021 الدراسة ركزت على الإشكالية التالية هل للتحول الى الاقتصاد الدائري تأثير على تقارير الاستدامة ضمن أبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية؟ تهدف إلى تناول موضوع الاقتصاد الدائري كتوجه عالمي جديد نحو الاستدامة آخذ بالنمو، لما حققه من مزايا ومنافع لعالم الأعمال ولأصحاب المصلحة، كونه يسعى الى ايقاف هدر الموارد الطبيعية وإطالة عمرها ضمن الدورة التشغيلية، وبالتالي تحقيق القيمة المضافة، لذا يسعى البحث الى عرض هذا الموضوع وتأثيره على تقارير الاستدامة، التي تعد الطريقة التي من خلالها يتم الإفصاح عن مبادئ وأنشطة الاقتصاد الدائري في الوحدات الاقتصادية التي تتبناه.
3. دراسة (سالمي رشيد، عزي هاجر بعنوان "**واقع و أفاق التنمية المستدامة في الجزائر**، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول "استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. دراسة تجارب بعض الدول يومي23-24 افريل 2018 .جامعة البليدة2018) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي المتبعة ومعرفة الآفاق التي تحوذ نحوها من اجل الدفع بالاقتصاد الوطني، وقد تم التوصل إلى نتائج مفادها أن البرامج التنموية في الجزائر قد سعت بتحقيق نمو اقتصادي يساهم إلى حد كبير في تحسين الوضعية الاجتماعية للبلاد.
4. **دراسة**(نبيل بن موسى، **دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة التنويع الاقتصادي، جامعة محمد لمين دباغ سطيف 2(الجزائر)، 2022) الدراسة ركزت على اشكالية: كيف يمكن للاقتصاد الدائري أن يخدم التنمية المستدامة؟ نهدف فذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأدوار التي يمكن أن يلعبها الاقتصاد الدائري للوصول إلى تنمية مستدامة فعلية من خلال التطرق إلى أهم المساهمات الاقتصادية والبيئية التي يمكن للاقتصاد الدائري أن يقدمها بتحويل النفايات من عبئ اقتصادي وبيئي إلى مورد اقتصادي باستطاعته خلق قيمة مضافة للاقتصاديات والحد من الأخطار التي تشكلها النفايات على استدامة المجتمعات.

5. دراسة(الاحول نوال ، وآخرون ، **دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إعادة تدوير النفايات المنزلية في الجزائر**، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، الملجد02، العدد01، 2022)الدراسة ركزت على إشكالية كيف يساهم الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إعادة تدوير النفايات المنزلية في الجزائر؟ تهدف الدراسة الى توضيح الدور الذي تلعبه الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة بأبعاده الثلاثة(البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي).

تاسعا: الهيكل المستخدم في الدراسة

انطلاقا مما سبق تم تقسيم الدراسة على ثلاث فصول، فإضافة إلى المقدمة(الإطار العام للدراسة) والخاتمة، تناولنا ثلاثة فصول، حيث تضمن الفصل الاول والثاني الجانب النظري للدراسة، بينما يتعلق الفصل الثالث بدراسة حالة الجزائر، وذلك على النحو التالي:

- **المقدمة العامة:** يعتبر أهم جزء في العمل البحثي كونه يمثل الجانب المنهجي الذي تبنى عليه باقي أجزاء البحث من فصول خاتمة. وهو يتضمن العديد من العناصر المهمة وخاصة إشكالية الدراسة، فرضياتها، نموذج وهيكل الدراسة وكذلك الدراسات السابقة وأهميتها بالنسبة للدراسة الحالية.
- **الفصل الأول،** جاء بعنوان " **الاطار النظري للاقتصاد الدائري**" وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تضمن ماهية الاقتصاد الدائري، والمبحث الثاني خصص لمتطلبات، فوائد، تحديات تطبيق الاقتصاد الدائري، أما المبحث الثالث فكان عن مبادئ، اهمية واهداف، مؤشرات الاقتصاد الدائري.
- **الفصل الثاني،** جاء بعنوان "**التأصيل النظري للتنمية المستدامة**" وقد قسم كذلك إلى ثلاثة مباحث، حيث كان المبحث الأول حول ماهية التنمية المستدامة، والمبحث الثاني حول متطلبات، استراتيجيات، تحديات تجسيد التنمية المستدامة، وخصصنا المبحث الثالث أبعاد، مؤشرات، علاقة التنمية بالاقتصاد الدائري.
- **الفصل الثالث،** جاء بعنوان"**دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-**" ويعكس الدراسة الميدانية لموضوع البحث، وقد تم تقسيمه هو الآخر على ثلاث مباحث .يتناول المبحث الأول مساعي الجزائر في تحقيق الاقتصاد الدائري، كما يتناول المبحث الثاني

مساعي الجزائر في تجسيد التنمية المستدامة، بينما خصص المبحث الثالث لعرض التوجه الجزائر نحو الاقتصاد الدائري لتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الأول

الفصل الأول: الاطار النظري الاقتصاد الدائري

تمهيد

الاقتصاد الدائري هو نموذج اقتصادي يهدف إلى تحقيق الاستدامة من خلال تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية. كما يعتمد على مفهوم "الدورة الحيوية" حيث يتم استخدام الموارد بشكل فعال ويتم تحويل المنتجات والنفايات بشكل مستدام.

يتضمن الاقتصاد الدائري استراتيجيات مثل إعادة التدوير وإعادة الاستخدام وتصميم المنتجات بشكل يسهم في تقليل النفايات. كما يشجع على تطوير الابتكار واستخدام التكنولوجيا لتحسين كفاءة استخدام الموارد.

يعتبر الاقتصاد الدائري بديلاً مستدامًا للنموذج الاقتصادي التقليدي الذي يعتمد على الاستهلاك الكبير والتخلص السريع من المنتجات. حيث يعد بمثابة حلاً شاملاً للتحديات البيئية والاقتصادية التي تواجه العالم في الوقت الحالي.

وعليه جاء هذا الفصل المفاهيمي الموسوم بعنوان" **الاطار النظري حول الاقتصاد الدائري**" حيث سنناقش من خلاله مختلف المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد الدائري، وبالتالي سيتم تناول هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** ماهية الاقتصاد الدائري.
- **المبحث الثاني:** الاقتصاد الدائري، متطلبات، فوائد، تحديات.
- **المبحث الثالث:** الاقتصاد الدائري، مبادئ، اهمية واهداف، مؤشرات.

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الدائري

هناك حاجة ماسة في العالم كله إلى تطوير نماذج جديدة، بمعنى أن النموذج الخطي في استهلاك المنتج ثم التخلص منه، يعتبر نموذجا اقتصاديا غير مستدام في ظل توجه عالمي لاعتماد مفاهيم الاستدامة الشاملة.

حيث يعتبر الاقتصاد الدائري ثقافة إيكولوجية ووعي بيئي وتعديل الاتجاهات والسلوكيات وتغيير أنماط السلوك في اقتصاديات التي تريد مساهمتها في التنمية المستدامة.

المطلب الأول: السياق التاريخي للاقتصاد الدائري

الاقتصاد الدائري (Circular Economy) هو نظام ومنهج تجديدي اقتصادي يهدف إلى إعادة بناء رأس المال، وتحسين عوائد الموارد وتحقيق الاستفادة القصوى منها، وذلك بالتقليل والحد من النفايات من خلال تدوير المنتجات والمواد الخام المستخدمة في جميع المراحل وتم تطوير الاقتصاد الدائري بشكل أكبر من قبل الاقتصاديين البيئيين البريطانيين (Pearce and Turner) عام 1989م مستندين إلى الدراسات السابقة للاقتصادي البيئي(Boulding).

ويُنظر إلى أفكار بولدينج عن الاقتصاد كنظام دائري كشرط أساسي للحفاظ على استدامة الحياة البشرية على الأرض (نظام مغلق بدون أي تبادل عملي للمادة مع البيئة الخارجية)، وأشاروا في اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة إلى أن الاقتصاد التقليدي الحر قد تم تطويره دون وجود ميل داخلي لإعادة التدوير الأمر الذي انعكس بمعاملة البيئة كمستودع للنفايات، فالبيئة تزود الاقتصاد بالمواد الخام ويحدث في الاقتصاد تحويل هذه المواد إلى سلع باستخدام الطاقة في عمليات الإنتاج، وبعد ذلك تعود تلك المواد والطاقة إلى البيئة في شكل نفايات متنوعة اما نتيجة لعمليات الإنتاج أو الاستهلاك. ومع ذلك وبموجب القانون الأول للديناميكا الحرارية الذي ينص على أنه لا يمكن خلق أو تدمير الطاقة أو المادة؛ حيث تظل الطاقة الكلية والمادة ثابتة في نظام مغلق ومتكامل وقائم بذاته، يمكن للنظام المفتوح أن يتم تحويله إلى نظام دائري عند تحديد العلاقة بين مدخلات الموارد ومخلفات النفايات بعبارة أخرى، في مواجهة المشاكل البيئية الحالية وندرة الموارد دعوا إلى الحاجة إلى التفكير في الأرض كنظام اقتصادي غير مغلق نظام لا يتم فيه اعتبار الاقتصاد والبيئة من خلال الروابط الخطية التي تبدأ من نقطة وتنتهي في نقطة، ولكن من خلال علاقة دائرية ومن خلال تحليل العلاقة

بين النظم الاقتصادية والطبيعية اقترحوا حلقة مغلقة من تدفقات المواد في الاقتصاد، والتي سميت باسم الاقتصاد الدائري.

يشرح Pearce and Turner في اطارهما النظري التحول من النظام الاقتصادي التقليدي المفتوح العضوية إلى النظام الاقتصادي الدائري نتيجة لقانون الديناميكا الحرارية الأول الذي يصف خواص وسلوك انتقال الحرارة وإنتاج الشغل سواء كان تشغيلاً ديناميكياً حركياً أم تشغيلاً كهربائياً.

وفقًا لهؤلاء المؤلفين، يمكن تحديد ثلاث وظائف اقتصادية للبيئة: توفير الموارد ونظام دعم الحياة ونظافة النفايات والانبعاثات على غرار الوظائف الاقتصادية الأخرى، يجب أن يكون لهذه الوظائف الأساسية الثلاث سعر. ومع ذلك في معظم الأحايين لا يوجد سعر أو قيمة؛ بالتالي لا يوجد سوق للسلع البيئية (مثل جودة الهواء والماء والسلع العامة حتى لو كانت لها قيمة أو فائدة واضحة للأفراد والمجتمعات.

تم تصميم مزيج السياسات المتنوعة، بما في ذلك اللوائح أو الأدوات الاقتصادية مثل الضرائب البيئية) أو التدابير الطوعية الرامية إلى استيعاب العوامل الخارجية بالكامل (مثل مسؤولية المنتجين في سعر المنتجات أو الخدمات أو الأنشطة لتشجيع استخدام الموارد وحفظها على نحو أفضل والتخفيف من حدتها على البيئة وكذلك تشجيع الانتقال إلى أنماط الاقتصاد الدائري.

أيضا ومن خلال البحوث تم تحديد جذور للاقتصاد الدائري أيضا في نظرية النظم العامة ل Von) Bertalanffy 1950م 1968م، وعلم البيئة الصناعية .يجمع نموذج الاقتصاد الدائري أيضا عدة مدارس فكرية كبرى وهي تشمل اقتصاد الخدمات الوظيفية اقتصاد الأداء (Walter Stahel) فلسفة تصميم (Cradle to Cradle) Michael Braungart & William Maconoughالمحاكاة الحيوية لـ (lanine Benyus) البيئة الصناعية (Thomas Gradel& Red List الرأسمالية الطبيعية Hunter Lovins Paul Hawken) ونظم الاقتصاد الأزرق.(Gunter Pauli) .[1]

المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد الدائري

[1] عمر محجوب الحسين، **أثر منهج الإسلام في الاستدامة والاقتصاد الدائري**، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث –مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية – المجلد السادس – العدد الرابع – 2022، ص: 127.

سيتم التطرق في هذا المطلب الى ثلاثة اقسام، حيث في القسم الاول سيتم التطرق الى تعريف الاقتصاد الدائري، وفي القسم الثاني الى الفرق بين الاقتصاد الدائري والاقتصاد الخطي، وفي القسم الثالث الى اهمية الاقتصاد الدائري، وذلك على النحو التالي:

اولا: تعريف الاقتصاد الدائري

تعددت التعاريف التي تبين معنى الاقتصاد الدائري، وفيما يلي بعض هذه التعاريف:

"الاقتصاد الدائري هو اقتصاد حيوي يهدف إلى تغيير الطريقة التي نعيش بها من خلال الاعتماد على التطوير والابتكار في الصناعة والاستهلاك" .[1]

"الاقتصاد الدائري هو الاقتصاد الذي يتم فيه الحفاظ على قيمة المنتجات والمواد والموارد الأطول فترة ممكنة ويتم تقليل إنتاج النفايات إلى الحد الأدنى".[2]

"الاقتصاد الدائري هو نظام اقتصادي وصناعي يعتمد على إعادة استخدام المنتجات والمواد الخام والقدرة على تجديد الموارد الطبيعية. كما يعمل على تقليل تدمير القيمة في النظام الكلي وتعظيم خلق القيمة في كل وصلة في النظام[3]."

يعتمد الاقتصاد الدائري على فكرتين بسيطتين، الأولى مفادها الوعي بأن ما يعتبر نفايات يمكن إعادة استخدامه كمورد، أما الثانية فتتمثل في الحاجة إلى فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد الطبيعية.

ووفقا لمؤسسة إلين ماك آرثر فإن الاقتصاد الدائري هو: " النظام الصناعي الذي لا ينتج نفايات أو يحدث تلوثا من بداية تصميمه ومنذ النية في إنشائه، والذي يحتوي على نمطين من تدفق المادة : مغذيات بيولوجية مصممة لكي تعود للدخول في المجال الحيوي بأمان، ومغذيات تقنية مصممة للتدوير بجودة عالية

---

[1] حمد سليمان حسن، **الاقتصاد الدائري القائم على المعرفة كمدخل إبداعي للتنمية المستدامة،** الملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة حمه لخضر الوادي الجزائر، 2019، ص: 31.

[2] زبشي نوال وأخرون، **الاقتصاد الدائري وتثمين النفايات،** مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم جانفي 2021، ص: 38.

[3] Latifa bekkouch and others, **Benchmarking in wastewater treatment plants: A tool for measuring the trend towards circular economy.** Strategy and development Review.Vol11, university of mustaghanem_algeria, January 2021, P:158.

داخل منظومة الإنتاج، دون أن تدخل المجال الحيوي فضلا عن أن تكون قابلة للإصلاح والتجديد منذ تصميمها". [1]

"الاقتصاد الدائري يعتبر نموذجا صناعيا جديدا يعارض النموذج الخطي لاستهلاك الموارد استنادا إلى الثلاثية:" خذ، اصنع وتخلص"، بهدف القضاء على النفايات الضارة بالبيئة، وهو يشجع على استخدام السلع بمكونات طبيعية تسمى المغذيات والتي يمكن إعادة امتصاصها في المحيط الحيوي دون ضرر، وكذلك التكييف من أجل إعادة استخدام إعادة إصلاح وإعادة تدوير المكونات التقنية غير المناسبة للمحيط الحيوي، كما أن استهلاك السلع في الاقتصاد الدائري يستند إلى فكرة " اقتصاد خدمة وظيفي" أي تأجير السلع بدلا من بيعها الذي تتولد عنه نفايات. [2]

الاقتصاد الدائري هو: " ذلك النظام الاقتصادي الذي يقوم على الاعتماد على معالجة وإعادة تدوير المخلفات واستخدامها خلال العملية الإنتاجية وترشيد استغلال الموارد الطبيعية والطاقة مع مراعاة البيئة في: ذلك مما من شأنه أن يسمح بإنتاج منتجات صديقة للبيئة وهو ما يوفر فوائد اقتصادية، اجتماعية وبيئية كبيرة."[3]

ومن خلال ما سبق يمكن القول، بأن الاقتصاد الدائري هو عبارة عن نموذج اقتصادي يستهدف تقليل المهدر من المواد والسلع والطاقة الاستفادة منها قدر الامكان.

ثانيا: الفرق بين الاقتصاد الدائري والاقتصاد الخطي

من أجل فهم الاقتصاد الدائري بصورة واضحة يجب توضيح ذلك من خلال توضيح الفرق مع نموذج التقليدي والمتمثل في الاقتصاد الخطي.

الاقتصاد الخطي: هو نموج اقتصادي يقوم على انتهاج مسلك خطي واتجاه واحد في عملية التصنيع وذلك بداء من عملية البحث عن الموارد واستخراجها ومن ثم المرور بعملية التصنيع وإنتاج المنتوج في شكله

---

[1] نبيل بن موسى، **دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة التنويع الاقتصادي، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف،2022، ص ص: 34 -.35

[2] ملياني نادية وملياني أفراح، **ايكولوجية تنظيم وفرز النفايات من أجل سياحة مستدامة الجزائر أنموذجا**"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد خاص، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2021، ص: 138.

[3] نبيل بن موسى، **مرجع سابق**، ص:35.

النهائي إلي أن يصبح بعدها قابل للاستهلاك وبعدها يتحول ذلك المنتوج إلى نفايات غير مستغلة، ويطلق على الا قتصاد الخطي نموذج من "المهد إلى اللحد"، والشكل الموالي يوضح طبيعة هذا النموذج[1].

الشكل رقم (02): نموذج الاقتصاد الخطي

Source: Jianguo Qi. Jingxing Zhao & Others, **Development of Circular Economy in China**, Social Sciences Academic Press and Springer Science Business Media, Singapore,2016 . P:29.

وكما هو ملاحظ من خلال الشكل رقم (1) فإن نموذج الخطي لا يقوم باستغلال النفايات ولا يعتبرها موارد قابلة للاستغلال في إنتاج منتوجات أخرى، كما يساهم هذا النموذج في ارتفاع نسبة النفايات والإضرار بالبيئة، ويتسبب في هدر الموارد التي تعاني أصلا من الندرة والنقصان.

الاقتصاد الدائري: مثلما تم توضيحه سابقا فإنه عبارة عن نموذج اقتصادي وصناعي يقوم على النظر إلى النفايات النهائية على أنها موارد يمكن استغلالها وتحويلها لموارد جديدة مما يؤدي إلى إطالة عمر الموارد وتقليل من حجم التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة، ويطلق على الاقتصاد الدائري من "المهد إلى المهد " كناية على الاستغلال الدائم والمتجدد لموارد، والشكل الموالي يوضح طبيعة الاقتصاد الدائري.[2]

الشكل رقم (03): نموذج الاقتصاد الدائري

[1] Furkan Sariatli, **Linear Economy versus Circular Economy: A comparative and analyzer study for Optimization of Economy for Sustainability**, Visegrad Journal on Bioeconomy and Sustainable Development, Vol6 NO 1, Slovakia, 2017, P:31-32.

[2] Ton Bastein & others, **Opportunities for a circular economy in the Netherlands, a report commissioned by the Netherlands Ministry** of Infrastructure and the Environment, TNO Publisher, Netherlands,2013 P:04.

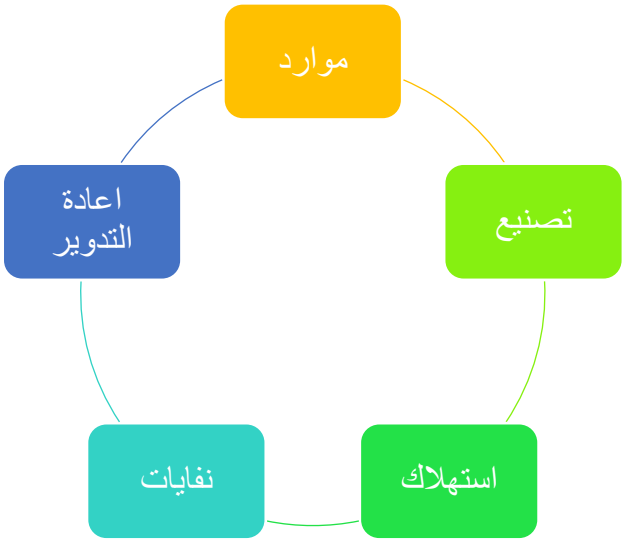

Source: Teresa Domenech, Explainer: What is a circular economy, available at https://theconversation.com/explainer-what-is-a-circular-economy-29666, seen at, 22:35pm, 11/04/2024.

يتوضح لنا من الشكل السابق الفرق بين الاقتصاد الدائري والاقتصاد الخطي حيث أن الاقتصاد الدائري يتميز بمراحل متعددة وأكثر من النموذج الخطي، كما يتبين أن هذا النموذج يعطي أهمية كبيرة لعملية استغلال النفايات وتحويلها لموارد من خلال عملية إعادة التدوير، وهذا ما يؤدي لتقليل من حجم التلوث والانبعاثات السامة التي تؤثر على البيئة والإنسان على حد سواء كما يساهم في تقليل من التكاليف عبر إطالة عمر الموارد.

ويمكن توضيح أبرز الفروقات بين النموذج الاقتصاد الخطي والاقتصاد الدائري من خلال الجدول التالي وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير:

الجدول رقم (01): الفرق بين نموذج الخطي والدائري

المعيار	النموذج الخطي	النموذج الدائري
هيكلة نموذج	هيكلة خطية	هيكلة دائرية
التأثير على البيئة	يؤدي إلى مستوى عالي من التلوث والهدر في الموارد بسرعة.	يؤدي إلى تقليل من مستوى التلوث والمحافظة على الموارد .
التـــأثير علـــى	يسبب تأثيرات صحية سلبية على	يقلل من المخاطر الصحية، نتيجة لتقليل من

الإنسان	المستوى البعيد.	حجم النفايات.
النفايات	غير مستغلة ويتم التخلص منها	مصدر لإنتاج وتوفير الطاقة
الانتشار	كثير الانتشار على مستوى العالمي.	انتشار متنامي وسريع في الدول المتقدمة وقليل في الدول النامية .

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: خصائص الاقتصاد الدائري

يتميز الاقتصاد الدائري بثلاث خصائص أساسية وهي:

- ✓ هناك دائرة كاملة على طول سلسلة القيمة من المواد الخام إلى المنتجات ثم إعادة استخدام الموارد في نهاية عمر المنتج.
- ✓ إعادة بناء رأس المال ويشمل ذلك الموارد المالية والطبيعية والاجتماعية بهدف تعزيز تدفق السلع والخدمات.
- ✓ الاقتصاد الدائري محفز للابتكار ويشجع على الإنتاج الصديق للبيئة والاستهلاك الرشيد وإعادة التدوير.

مما سبق فان الاقتصاد الدائري لا ينتج عنه نفايات نهائية إلا بكميات قليلة جداً وفي أضيق الحدود، ولا يترتب عليه أي آثار سلبية علي البيئة، كما يقوم على تدوير المكونات والمنتجات، واعادة الاستخدام والتدوير بجودة عالية، أما بالنسبة للسلع والمنتجات فتكون قابلة للإصلاح والتجديد من بداية تصميمها بما يضمن الاستفادة منها مرات عديدة، مع ضمان الاستخدام الأمثل والفعال للموارد المتاحة، بما يحقق التنمية المستدامة، والشكل التالي يبين ذلك:[1]

الشكل (04) : مميزات الاقتصاد الدائري

[1] زهية كواش، **أهمية الابتكار الأخضر في التحول نحو الإقتصاد الدائري لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة–دراسة حالة شركة ناتورا–**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد16، العدد 01، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة(الجزائر)، 2021، ص:512.

Source: http://bawabaa.org/news/sustain/329687

أطلع يوم 29-04-2024

يقوم الاقتصاد الدائري على إعادة الاستخدام، والمشاركة، والإصلاح، والتجديد، وإعادة التصنيع، وإعادة التدوير لإنشاء نظام حلقة مغلقة، مما يقلل استخدام مدخلات الموارد إلى الحد الأدنى، ويخفض تلوث النفايات وانبعاثات الكربون، كما أن الاقتصاد الدائري يهدف إلى الحفاظ على استخدام المنتجات، والمعدات، والبنية التحتية بشكل أمثل ولفترة أطول، وبالتالّي تحسين إنتاجية هذه الموارد، كذلك تصبح جميع "النفايات" لعملية أخرى، إما منتجا ثانويا مجديا أو موردا مسترجعا صالحًا لعملية صناعية " **غذاءًا** " أخرى.

المبحث الثاني: الاقتصاد الدائري: المتطلبات، الفوائد والتحديات

سنقوم بالتطرق في هذا المبحث الى ثلاثة مطالب، في المطلب الأول سنتطرق الى متطلبات تطبيق الاقتصاد الدائري، وفي المطلب الثاني سنتطرق الى فوائد تطبيق الاقتصاد الدائري، وفي المطلب الاخير سنتطرق الى التحديات التي تواجه تطبيقه، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: متطلبات تطبيق الاقتصاد الدائري

إن تطبيق الاقتصاد الدائري يتطلب ثقافة إيكولوجية، وعي بيئي، وتعديل الاتجاهات والسلوكيات، وتغيير أنماط السلوك واتحاد المؤسسات لتطبيق أنظمة العمل الدائرية يمكنها ليس فقط من تحقيق الاستدامة، ولكن أيضا خلق الميزة التنافسية وتندرج أعمال تطبيق الاقتصاد الدائري ضمن ثلاث مجالات.[1]

- **الطريقة المثلى للإنتاج**

[1] فاطمة الزهراء قندوز، على الزعبي، **متطلبات التحول من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري لحماية البيئة**، مجلة العلوم التجارية، الجزائر، المجلد 17 ، العدد 01 ، 2018 ، ص: 32.

إن أسلوب الإنتاج في الاقتصاد الدائري وأهدافه تختلف عن الأسلوب المتعامل به في الاقتصاد الحالي أو ما يسمى بالاقتصاد الخطي، ويرتكز هذا الأسلوب الجديد على ما يلي:

- دمج المواد الجديدة الناتجة من إعادة التدوير في عملية الإنتاج مع ضمان جودة السلع وسلامة المواطن، وكمثال على ذلك استعمال مادة البلاستيك المعاد تدويرها في إنتاج مواد التغليف، البناء، السيارات والمعدات الإلكترونية والكهربائية؛
- استبدال المواد الخطرة والضارة بالبيئة ببدائل أقل خطورة كلما أمكن ذلك كما أن الاختيار الصحيح للمواد يمكن أن يزيد من فرص إعادة التدوير؛
- تكوين اليد العاملة وتحويلها من النشاطات المستهلكة للموارد الطبيعية إلى تلك التي تساهم في اقتصاد هذه الموارد؛
- دعم الاستثمار الإنتاجي ودعم تمويلها من أجل تحسين القدرة التنافسية لكل نشاط يعمل على استبدال الموارد المتجددة بالمواد الخام الناتجة من إعادة التدوير؛
- ترقية وتطوير أساليب الإبداع التكنولوجي أو ما يسمى بالتكنولوجيا النظيفة والاقتصادية بالاعتماد على تقنيات تسمح باقتصاد المواد والوسائل التقليص من المصدر؛
- إنتاج سلع تتميز بالديمومة أي لا تتلف بعد مدة قصيرة من استعمالها حتى نخفض من كمية النفايات؛
- إنتاج سلع سهلة التفكيك والتصليح والاسترجاع من جهة وذات مواد أولية قابلة للتدوير من جهة أخرى؛
- تشجيع الاستثمار في مجال التدوير وإنتاج مواد أولية (مثل الزجاج والورق) تعوض الموارد الطبيعية؛
- فرض ضريبة القيمة المضافة على الأنشطة مثل: التعدين، البناء، التصنيع، وتخفيضها على أنشطة الصيانة، إعادة الاستخدام، والإصلاح، وإعادة التصنيع؛
- العمل على خفض استعمال الطاقة؛[1]
- الفرض على المنتجين إدخال حد أدنى من المواد الناتجة عن عملية التدوير في كل منتج؛
- تشجيع عملية تأجير المنتجات وبذلك يبقى المنتج مالك للمنتج، حيث أن عملية التأجير تسمح بمراقبة المنتج خلال فترة حياته وإعادة استخدامه من جديد؛
- تقديم خدمات ما بعد البيع من قبل المنتج طوال فترة حياة المنتج.

[1] فاطمة قندوز، علي الزعبي، **مرجع سابق**، ص: 33.

- **الطريقة المثلى للاستهلاك**

يتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الدائري أن يحصل المستهلكون على منتجات آمنة وقوية ومصممة بحيث يكون لها أقل تأثير بيئي سلبي ممكن. هذا التركيز على التصميم البيئي للمنتجات يمثل هدفا بيئيا ووسيلة تنافسية للصناعة. وتتمثل المعايير والاجراءات التي تحقق الطريقة المثلى للاستهلاك فيما يلي:

- تعزيز محاربة التبذير الغذائي: من خلال مجموعة من الإجراءات أهمها:

-الاستهلاك العقلاني لمختلف المنتجات؛

-إعادة النظر في تواريخ الصالحية لجميع المواد الغذائية والتي عادة ما تكون بعيدة عن التاريخ الفعلي لنهاية الصلاحية؛

-التبرع بالسلع الفائضة إلى الجمعيات الخيرية والمنظمات الاجتماعية؛

-تنظيم المخازن بحيث لا تترك المواد المخزنة لمدة طويلة حتى تفسد؛

-تصليح وإعادة استخدام المنتجات المعطلة خاصة منها الكهرومنزلية والإلكترونية؛

-توفير قطع الغيار اللازمة لتصليح جميع أنواع المنتجات وبأسعار محفزة لتشجيع المستهلكين على استرجاع وتصليح معداتهم؛

-تطوير برامج تعليمية متعلقة بمحاربة التبذير خاصة التبذير الغذائي للتوعية المبكرة عند الأطفال؛

-محاربة الإشهار الذي يحث على الاستهلاك المفرط للسلع والتخلص المبكر منها؛

-تمديد الضمان القانوني لمطابقة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية المنزلية للمعايير الدولية بهدف استغلال أطول للمنتجات وتخفيض كمية النفايات؛

رفع الضرائب المفروضة على استهلاك الموارد غير المتجددة؛

-حث الأفراد على التخلص من البضائع المستعملة التي ليسوا بحاجة لها ببيعها إما عبر شبكة الأنترنيت أو في أسواق مخصصة لذلك؛

-تشجيع وتفضيل اقتناء منتجات صديقة للبيئة مع الاستعمال الأمثل لها، حيث أن عملية الانتقاء تلعب دورا حاسما في التأثير على كمية النفايات ونوعه.

- ✓ **الطريقة المثلى لتسيير النفايات (التدوير)**

لن تكتمل حلقة الاقتصاد الدائري إلا إذا تم فرز النفايات بشكل صحيح وإعادة تدويرها لإعادة دمجها في منتجات جديدة مع ضمان أدائها وسلامتها. فمازال التعامل مع النفايات يتميز بالتجاهل، الإهمال والرمي في الوسط الطبيعي بأسلوب غير سليم نجم عنه ظهور آثار سلبية على البيئة والصحة البشرية، لذلك يجب تغيير السياسات والأساليب من خلال مجموعة من الاستراتيجيات التي تندرج في إطار مبادئ الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة وبصفة عامة يمكن اقتراح بعض الإجراءات الممكن تطبيقها في أي بلد للتسيير الأمثل للنفايات، وتتمثل في:[1]

-تبسيط عملية فرز النفايات، مع تعليمات فرز واضحة ومفهومة من قبل الكل وتوحيد ألوان سلة المهملات في جميع أنحاء العالم؛

-إدخال التسعير التحفيزي لإدارة النفايات، فمثال في كندا يمنح 1دولار لكل 27 قارورة بلاستيكية مسترجعة؛

-التأكد من أن الشركات والإدارات التي تنتج كميات كبيرة من النفايات تفي بالتزامها فيما يتعلق بالفرز خاصة بالنسبة للنفايات الخمسة التي يمكن إعادة تدويرها بسهولة: المعادن، الورق، الخشب، البلاستيك، الزجاج؛

-إدماج وسائل الإعلام في العمليات التحسيسية اتجاه التسيير المحكم للنفايات؛

- فرض عقوبات صارمة على كل مؤسسة أو فرد أو إدارة لاتحترم قواعد ردم النفايات.

المطلب الثاني: فوائد تطبيق الاقتصاد الدائري

هناك العديد من الفوائد التي ستتحقق من وراء الانتقال إلى الاقتصاد الدائري، سواء بالنسبة للبيئة أو للنمو الاقتصادي أو حتى بالنسبة للمجتمع كقيمة اجتماعية. إن هذا الانتقال إلى الاقتصاد الدائري عبارة عن عملية ابتكار وتحويل في نماذج الأعمال، والتي على الرغم من انه سيكون لها أثر إيجابي للغاية، إلا أنه لا يوجد شيء مثالي بنسبة % 100 وفي صالح أصحاب المصالح، بحيث يمكن أن توجد بعض المساوئ كما

[1] فاطمة قندوز, علي الزعبي، **مرجع سابق**، ص:34.

يمكن أن نجد مستفيدين ومتضررين من هذا التوجه الاقتصادي البديل، ولاسيما بين الشركات التي ستتأثر سلسلة القيمة خاصتها.[1]

أ. بالنسبة للأرض والإنسانية:

- ✓ الفوائد البيئية، حماية الموارد الطبيعية والتقليل من خطر نضوبها.

يقدم الاقتصاد الدائري استخدامًا فعالًا للقيمة المادية حيث يمكن تلبية طلب كبير عبر كمية أقل من الموارد من خلال إعادة استخدام النفايات كموارد، وبهذا يتم مجابهة خطر استنزاف احتياطيات الموارد الطبيعية؛ كما يساهم في انخفاض المخاطر المتعلقة بالعرض وتقلبات أسعار أسهم الموارد الطبيعية وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون) بسبب زيادة فعالية الموارد.

ب. بالنسبة للدول والمناطق:

- ✓ خلق قيمة اقتصادية وتوفير العمالة،
- ✓ تحسين الميزان التجاري،
- ✓ تأمين الوصول إلى الموارد الاستراتيجية.

يجب على كل بلد ومنطقة أن تستفيد بشكل طبيعي من التأثيرات الكلية للانتقال إلى الاقتصاد الدائري، وعلاوة على ذلك، فإن الدول الأكثر تقدًما تتولى زمام مبادرة الانتقال إلى الاقتصاد الدائري كونه يعتبر ميزة من وجهة نظر بيئية. كما أنه من المفترض أن تستفيد الدول من ضمان توفير الموارد الاستراتيجية، وتحسين الميزان التجاري (مع تجنب بعض الواردات)، وخلق فرص العمل والنمو.

ج. بالنسبة للشركات:

- ✓ تحسين الوصول إلى الموارد،
- ✓ فرص جديدة لخلق القيمة،

بالنسبة للشركات، فإن التحول نحو مبادئ الاقتصاد الدائري يسمح بالحماية من المخاطر ويشكل فرصة لبناء ميزة تنافسية بالإضافة إلى علاقة أفضل مع العملاء.

---

[1] Report of INSTITUTE MONTAIGNE (2016), **The circular economy: reconciling economic growth with the environment,** France, P-P 19-34.

د. بالنسبة للمستهلكين:

- ✓ خدمات مبتكرة بأثمان قليلة،
- ✓ مصادر إيرادات جديدة،
- ✓ تخفيض كلي في تكلفة امتلاك سلع معينة.

من وجهة نظر المستهلك، سيجلب الاقتصاد الدائري فرصا جديدة، والتي تفيد بشكل مباشر منتجي السلع والخدمات، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تقديم عروض جديدة بأسعار منخفضة ويمكن أن نقول أن تطوير الاقتصاد الدائري يعتبر بمثابة فرصة لتحقيق قيمة إضافية للمستهلك، إما أن يمده بنفس الجودة أو الخدمة بسعر أقل أو بوظائف إضافية.

المطلب الثالث: تحديات تطبيق الاقتصاد الدائري

هناك عدة تحديات تواجه تطبيق الاقتصاد الدائري منها:[1]

- ✓ **التحديات الثقافية**

- القصور في وعي واهتمام العملاء.
- تردد المؤسسات في تطبيق الاقتصاد الدائري (الثقافة المترددة.)
- العمل بأسلوب النظام الخطي.
- استعداد محدود للمشاركة سلسلة القيمة أو الاقتصاد الدائري.

- ✓ **التحديات التشريعية**

- عرقلة القوانين واللوائح.
- القصور في وجود إجماع عالمي حول حتمية تطبيق الاقتصاد الدائري.
- التدابير والإجراءات الدائرية المحدودة.

- ✓ **التحديات التسويقية**

- انخفاض أسعار المواد الخام.

[1] بسام سمير الرميدي، **الاقتصاد الدائري كمدخل ابداعي للحد من البصمة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة السياحة المستدامة–دراسة نظرية وتحليلية**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد الثامن، 2018 ، ص:346.

- تكاليف استثمارية عالية.
- تمويل محدود لنماذج الأعمال الدائرية.
- عدم وجود معايير محددة للتطبيق.
- انخفاض الجدوى الاقتصادية لنماذج الأعمال الدائرية.

✓ **التحديات التكنولوجية**

- نقص وقصور في البيانات.
- التصميم الدائري المحدود.
- ضعف القدرة على تقديم منتجات عالية الجودة معاد تصنيعها.

المبحث الثالث: مبادئ الاقتصاد الدائري، أبعاده ومؤشراته

سنقوم بالتطرق في هذا المبحث الى ثلاثة مطالب، في المطلب الأول سنتطرق الى مبادئ الاقتصاد الدائري، وفي المطلب الثاني سنتطرق الى أبعاد الاقتصاد الدائري، وفي المطلب الاخير سنتطرق الى مؤشرات الاقتصاد الدائري، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مبادئ الاقتصاد الدائري

بينما يقوم الاقتصاد الصناعي الخطي على عملية " خذ, صنع وتخلص" وأساليب الحياة التي تتغذى عليه تستنزف الاحتياطات المحدودة من الخامات لخلق منتجات ينتهي بها المطاف في مقالب القمامة أو في المحارق, يقوم الاقتصاد الدائري على خمسة مبادئ كما يلي:[1]

✓ **تنظيم دورات عكسية**

يقصد به تنظيم انظمة جمع ومعالجة لاسترداد واستعادة قيمة من المنتجات المنتهية صلاحيتها وهذا لأجل استغلال الموارد ضمن حلقة مغلقة، وتشمل انظمة العلاج هذه عمليات مثل تجديد وإعادة تدوير التي ترجع الموارد إلى سلسلة القيمة. فيصبح إخراج نفايات (عملية واحدة هي الادخال) (تغذية لعملية اخرى).

✓ **الفعالية من حيث الموارد**

[1] Nick van den Hout, **Developing a dedicated tool support the development of domestic boilers for circular economy, a Master thesis, Department of Design,** Production and Management, Faculty of Engineering Technology, University of Twente–Netherlands, p2017

يهدف الاقتصاد الدائري الى زيادة الكفاءة التي تستخدم بها الموارد في الاقتصاد فجوهر فعالية الموارد هو استخدام الموارد لإمكاناتها الكاملة لخلق تأثير ايجابي, ويشير هذا الى التركيز على النتيجة الموجودة بدلا من متابعة نتائج اقل غير مرغوب فيها.

- ✓ **التفكير المنظومي " التفكير على شكل انظمة "**

هو أسلوب يساعد على فهم كيفية تفاعل أجزاء النظام وكيفية ارتباطه بالنظام ككل ويهدف الاقتصاد الدائري إلى تحسين أداء تحسين أداء النظام بالكامل بدلاً من عنصر واحد حيث من أجل القيام بذلك من الضروري الاعتراف بوجود تبعات معقدة واعتماد منظور شامل لتقييم وتحسين تأثير نشاط الشركات.

- ✓ **إعطاء الأولوية للمستقبل**

تسعى كل المؤسسات في الاقتصاد على البقاء قيد الحياة قدر الامكان ولتحقيق هذا يجب ان تتكيف مع متغيرات البيئة والذي يعتبر محركا مناسبا للتغيير من مشكلات الاقتصاد الخطي الى حلول الاقتصاد الدائري الذي يعمل على تصميم منتجات تزيد قيمتها في نهاية عمرها بتشجيعه على استخدام التكنولوجيا خلق منتجات وانظمة يتم فيها إعادة استخدام المواد والتوجه نحو التشارك بدلا من الامتلاك(أي سيقوم الشركات مثلا بالاحتفاظ بالملكية للمنتج كالسيارة أو غسالة الملابس وتبيع للمستهلكين خدمة الاستخدام اي بيع فائدة المنتج بدلا من المنتج).

- ✓ **خلق المنفعة المتبادلة**

مثل الاقتصاد الخطي، يوجد اقتصاد دائري لتلبية حاجات المجتمع السلع والتنمية. حيث لا تزال المبادئ الاساسية للعرض والطلب وآلية السوق الحرة دون تغيير فقط طرق استخدام الموارد وطرق إنشاء المنافع تتغير وعند تغيير هذه الطرق من الضروري تنظيم كل نشاط لخلق منفعة متبادلة لأصحاب المصلحة المختلفين حيث ان فعالية الموارد تزداد من خلال اطالة عمر المنتج، ولكن زيادة الايرادات عن طريق بيع المزيد من المنتجات قد يؤدي الى حدوث صراع نفايات اكبر واستنزاف أعلى، لذلك لابد من تنظيم جميع عمليات الشركة للاستفادة من الانتقال الى الاقتصاد الدائري، بالإضافة الى تقديم عروض قيمة جديدة ونماذج الايرادات التي تتوافق مع مبادئ الاقتصاد الدائري واستراتيجيات المنظمة الموجهة للربح.

وترتبط هذه المبادئ الخمسة ببعضها البعض بشكل كبير حيث اذا ما أرادت اي مؤسسة ان تسلك المنهج الدائري في نظامها الانتاجي فهي بحاجة إلى اعتماد هذه المبادئ ومعرفة مدى ارتباطها.

المطلب الثاني: اهمية وأهداف الاقتصاد الدائري

في هذا المطلب سنتطرق الى قسمين مهمين، حيث القسم الاول سيضمن اهمية الاقتصاد الدائري، بينما يتعلق القسم الثاني اهداف الاقتصاد الدائري، وذلك على النحو التالي:

أولا: اهمية الاقتصاد الدائري

يحظى الاقتصاد الدائري بأهمية كبيرة حيث يعمل على:[1]

- ✓ الحفاظ على قيمة المنتجات وادارة المخزون ورأس المال الطبيعي والبشري والمصنع والمالي؛
- ✓ إطالة عمر المنتجات في مرحمة الاستخدام من خلال المحافظة على قيمتها، وازالة المنتجات الثانوية الضارة، مثل المواد السامة لخلق حاضنة مثالية لشركات تتسم بالابتكار في مجال البيئة؛
- ✓ يساعد على التقليل إلى أدنى حد ممكن من الحاجة إلى مدخلات جديدة من المواد والطاقة مما يقلل من الضغط البيئي المرتبط بدورة حياة المنتجات بداية من استخراج الموارد من خلال الإنتاج، الاستهلاك إلى نهاية دورة الحياة؛
- ✓ تعتبر عملية إعادة التدوير أفضل خيار لإعادة الاستخدام نظرا لأنها لا تمثل إلى تفكيك تكوين المواد الأصلية، خلافا لعملية إعادة التدوير التقليدية (أو إعادة تدوير لإنتاج منتج أقل قيمة).

ثانيا: اهداف الاقتصاد الدائري

تسعى المنظمات والدول من خلال تطبيق الاقتصاد الدائري لتحقيق مجموعة من الأهداف، ويمكن ضبط أبرز هذه الأهداف على النحو التالي:

- ✓ يساعد الاقتصاد الدائري تقليل من ربط تحقيق مستويات عالية من النمو عبر استغلال أكبر حجم ممكن من الموارد، حيث يعمل الاقتصاد الدائري على تحقيق معدلات نمو عالية باستغلال أقل قدر ممكن من الموارد من خلال إعادة تدوير واستغلال النفايات في شكل منتوجات مما يؤدي إلى إطالة عمر الموارد، وتقليل من مستويات التلوث والأضرار البيئية والانبعاثات السامة التي تحدث في عملية

[1] نصيرة هبري، **إعادة تدوير النفايات في ظل الاقتصاد الدائري وتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 02 ، المدرسة العليا للتجارة، 2019 ، ص:09.

التخلص من النفايات والتي تشكل خطر على الإنسان، كما يهدف الاقتصاد الدائري لتقليل من حجم التكاليف المنجرة عن عملية استخراج واستهلاك الموارد . [1]

- ✓ كما يهدف الاقتصاد الدائري إلى تحقيق التنمية المستدامة حيث سيساهم هذا الاقتصاد في المدى المتوسط والبعيد في إطلاق عديد صناعات جديدة عبر العالم وهي: صناعة البيئة وإعادة تدوير المخلفات، توفير الطاقة وخفض استهلاكها، الطاقة المتجددة والصحة، والتصورات الإبداعية.[2]
- ✓ يسعى الاقتصاد الدائري أيضا لتحقيق التفوق الاقتصادي من خلال إحداث مناصب شغل جديدة، والتأثير الكلي على حجم الاقتصاد وزيادة معدلات الابتكار من خلال طرح أفكار جديدة قابلة لتجسيد على أرض الواقع، مما يؤدي أيضا لزيادة حجم الاستثمارات الكلية باعتباره نموذج اقتصادي لمستقبل.

المطلب الثالث: مؤشرات الاقتصاد الدائري

قد يتباذر إلى الذهن السؤال التالي: هل يمكن قياس الاقتصاد الدائري، وما الذي يتم قياسه؟ سيتم التطرق إلى أهم المؤشرات التي تساعد على قياس ومتابعة الاقتصاد الدائري، حيث يعد قياس التقدم أساسيا في الانتقال للاقتصاد الدائري لأن ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته، ويمكن تقسيم مؤشرات الاقتصاد الدائري كما يلي:[3]

- ✓ **الاستهلاك الفردي من المواد**

يمثل الاستهلاك الفردي من المواد مجموع ما يتم استخراجه من مواد أولية من إقليم مضاف إليه ما يتم استيراده وتخفيض الكمية المصدرة .

---

[1] Brais Suarez–**Eiroa and others Operational, principles of Circular Economy for Sustainable Development: Linking theory and practice**, Journal of Cleaner Production, 214 Netherlands, 2019 P: 955.

[2] فاطمة الزهراء قندوز، على الزعبي، **مرجع سابق** ، ص: 31

[3] شهرزاد جبايلي، وهيبة قحام، **الاقتصاد الدائري كتوجه عالمي معاصر لتحقيق الاستدامة –إضاءة على بعض التجارب الدولية**–، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 6، العدد 1 ، 2022 ، ص ص: 973–933.

ويأتي هذا المؤشر ضمن أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لسنة 2030 ،وتحاول الدول تخفيض هذا المعدل في سبيل تطبيق الاقتصاد الدائري فكلما انخفض الاستهلاك الفردي من المواد كلما دل ذلك على انخفاض تبديد الموارد الطبيعية.

✓ **إنتاجية المواد**

هي عبارة عن نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستهلاك الفردي من المواد، ويسمح هذا المؤشر بالحكم على مدى زيادة كفاءة استخدام المواد في الاقتصاد.

وبديهيا فإن زيادة إنتاجية المواد دلالة على زيادة الكفاءة والعكس صحيح، ومثله مثل المؤشر السابق يدخل هذا المؤشر ضمن أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030.

✓ **عدد الحائزين على العلامات البيئية Ecolabel**

العلامة البيئية عبارة عن شهادة تمنح لطالبها بعد أن يستوفي شروط ومتطلبات بيئة معينة تحدد إما على المستوى المحلي أو الإقليمي. وتدل حيازة منتوج معين لهذه العلامات بأن آثاره البيئية خلال طول فترة حياته أقل بكثير من الآثار البيئية للمنتجات المشابهة التي لا تحوز على علامات بيئية.

✓ **مؤشر التكافل الصناعي Symbiose Industriel**

هو عبارة عن نمط تنظيمي ما بين المؤسسات الصناعية يسهل عملية تبادل الموارد فيما بينها وتشارك الإمكانيات من أجل إما الاقتصاد في استغلال الموارد من مياه وطاقة أو تحسين الإنتاجية. وزيادة عدد المؤسسات الصناعية البيئية التي تعمل وفق مبدأ التكافل الصناعي(يدل على ارتفاع نسبة الدائرية في الاقتصاد، وقد بدأ تطبيق هذا النهج في فرنسا في أواخر التسعينات.

✓ **الاستغلال المشترك للسيارة Le covoiturage**

يؤدي زيادة الاستغلال المشترك من أجل تقاسم أعباء السفر لمسافات طويلة أو قصيرة والتخفيض من تكاليفه إلى الحد من الضغوطات البيئية للعائلات بمناسبة تنقلاتهم. وكلما زاد عدد من يشترك في استغلال السيارة خلال التنقل زادت دائرية الاقتصاد.

✓ **التبذير الغذائي Le gaspillage alimentaire**

يعرف التبذير الغذائي بأنه أي طعام موجه للاستهلاك البشري يفقد أو يرمى أو تتدهور حالته في أي مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية، هذا السلوك الشائع في نمط الاقتصاد الخطي يؤدي إلى خسائر مباشرة وغير مباشرة في الموارد، وبالتالي فالتخفيض منه يدل على دائرية الاقتصاد

- ✓ **ميزانية العائلات على الصيانة والإصلاح**

تؤدي عملية صيانة المنتجات وإصلاحها إلى إطالة فترة حياة المنتوج والتخفيض من الآثار البيئية لعملية الاستهلاك. ان تفضيل عملية الإصلاح على التجديد تسمح بإطالة فترة الاستخدام والحد من الاستبدال الذي يعد من أهم العوامل المؤدية إلى زيادة استهلاك الموارد. إن تتبع هذا المؤشر تسمح لنا بفهم ممارسات العائلات في هذا الميدان.

- ✓ **تطور حجم النفايات في المكبات**

يمثل زيادة حجم النفايات في المكبات خسارة في الموارد ويعطل تنمية الاقتصاد الدائري.

- ✓ **إدماج المواد المعاد تدويرها في العملية الإنتاجية**

المواد الأولية المعاد تدويرها والتي تعرف تحت اسم المواد الأولية الثانوية هي عبارة عن نفايات تحتفظ بجودة مقبولة بعد خضوعها للفرز والإصلاح بحيث يمكن استخدامها مرة أخرى في العملية الإنتاجية، ويبين هذا المؤشر نسبة استخدام المواد الثانوية في العملية الإنتاجية.

خلاصة الفصل

في الختام، يمكن القول إن الاقتصاد الدائري يمثل نموذجاً اقتصادياً مستداماً يسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية. من خلال تعزيز مفاهيم مثل إعادة التدوير وإعادة الاستخدام وتصميم المنتجات بشكل مستدام، يمكن تحقيق الازدهار الاقتصادي والبيئي.

تعتبر فهم وتبني الاقتصاد الدائري أمراً حيوياً لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية في العصر الحالي. ومن خلال تبني هذا النموذج وتطبيقه على نطاق واسع، يمكن تحقيق تحول إيجابي نحو تحقيق التنمية المستدامة والاستدامة البيئية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني:التأصيل النظري للتنمية المستدامة

تمهيد:

إن فكرة التنمية موجودة منذ القدم، ومفهوم التنمية المستدامة ظهر بقوة منذ أواخر القرن الماضي ليحتل مكانة الصدارة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار، ويرجع هذا الاهتمام للضغوط المتراكمة على الإمكانيات المتواجدة في العالم، وتسعى جميع الدول لتجسيد مفهومها بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ترسيخا منها للمتطلبات التعاقدية والاتفاقية التي تربطها ببقية الفاعلين في المجتمع الدولي، فالتنمية المستدامة هدف وغاية في نفس الوقت تنشده كل دول العالم بهدف توفير نفس فرص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال المستقبلية، ورغم أن التنمية المستدامة يعد مفهومها شموليا ينطلق من ويصل إلى البعد الاقتصادي والاجتماعي الكمي، إلا أن عملية إنجاحه وتجسيده عمليا يجب أن ينطلق من المستوى المحلي وصولا لتجسيدها على المستوى الوطني فعالميا.

وللحديث أكثر عن التنمية المستدامة، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** ماهية التنمية المستدامة.
- **المبحث الثاني:** التنمية المستدامة: متطلبات، استراتيجيات، تحديات.
- **المبحث الثالث:** التنمية المستدامة: ابعاد، مؤشرات، علاقتها بالاقتصاد الدائري.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

لقد بدأ يستخدم مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنموي المعاصر، وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد إذ تتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة، ومع اجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى. وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأنّ التنمية المستدامة. هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل.

المطلب الأول: السياق التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من أهم الأفكار التنموية الحديثة، حيث تطوّر هذا المفهوم كثيرا خلال العقود الأخيرة في مصطلحات جديدة فأصبحت التنمية المستدامة. وقبل الحديث عن هذا المفهوم لابد من استعراض مراحل تطوره والسياق التاريخي لظهور فكرة التنمية المستدامة.

أولا: مفارقات نظرية بين النمو والتنمية

يختلف معنى النمو عن معنى التنمية، بالرغم من صعوبة ايجاد خط فاصل بينهما، فكل منهما امتداد للآخر. ويمكن ايضاح المفارقات النظرية بين النمو والتنمية في الجدول التالي:

الجدول (02): الفرق بين النمو والتنمية

النمو	التنمية
▪ مفهوم يمس الجانب الكمي ▪ النمو عملية تلقائية تحدث في الغالب من غير تدخل الانسان. ▪ مفهوم يشير الى الزيادة الثابتة نسبيا والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة. ▪ النمو يحدث في الغالب عن طريق التحول التدريجي وبطريقة بطيئة.	▪ مفهوم يمس الجانب الكيفي. ▪ التنمية عملية مقصودة، تحدث عن طريق تدخل الإنسان لتحقيق أهداف معينة. ▪ مفهوم يشير إلى الزيادة التراكمية والدائمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة خلال فترة معينة من الزمن. ▪ التنمية تحتاج إلى دفعة قوية وتخطيط لكي تُخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى

	حالة التقدم.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: رشوان حسين عبد الحميد أحمد، **التنمية اجتماعيا ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا بشريا"**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 2009، ص 19.

بالرغم من الاختلافات الموجودة بين النمو والتنمية، إلا أنهما يلتقيان في أنّ النمو والتنمية يهدفان في المقام الأول وفي ذات الوقت على الاتجاه والغاية والهدف، فكلاهما يسير إلى الأمام، ومن حسن إلى أحسن وصولا إلى الارتقاء بالمجتمع، أي أنهما يتفقان من حيث الاتجاه الإيجابي.[1]

كما أن هناك عناصر يجب بحثها عند المباشرة بأي عملية نمو أو تنمية، سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل، وهذه العناصر ستلازم المُخططين ومنفّذي العملية التنموية باستمرار، وتشمل: العمالة، رأس المال الموارد الطبيعية، الإدارة والتنظيم، التكنولوجيا.[2]

ثانيا: مراحل تطور مفهوم التنمية

يمكن التمييز بشكل عام بين خمس مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية ومحتواها في العالم، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر. وفيما يلي أهم هذه المراحل:

- التنمية كمرادف للنمو:

يعود تبلور مفهوم التنمية بشكل واضح بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد أن حصلت معظم الدول المستعمرة على استقلالها ودخلت في مرحلة البناء الوطني الشاملة، وسعت منذ ذلك الحين إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية.[3] ففي هذه المرحلة كان التصوّر أصلا لعملية التنمية باعتبارها النمو الاقتصادي، حيث كان

---

[1] شفيق محمد، ،**التنمية الاجتماعية : دراسة في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص:19.

[2] البياتي فارس رشيد ، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك: كوبنهاغن، الدنمارك، 2008:ص: 74.

[3] مسعد نيفين عبد المنعم، **دليل المفاهيم والمصطلحات**، الدليل العربي حول حقوق الإنسان والتنمية، ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الطبعة الخامسة، 2005، ص: 501.

هناك اعتقاد واسع وخصوصا بين الاقتصاديين في الدول المتقدمة أن التغيير الاقتصادي ينبغي أن يسبق أيّ شكل آخر من التغيير.[1]

كما كان الاعتقاد الشائع للبلدان النامية منذ أواخر الأربعينيات حتى أواخر الستينات أنها البلدان التي ينخفض فيها الدخل الفردي كثيرا مقارنة بالدول المتقدمة، وعُرفت التنمية بأنّها الزيادة السريعة والمستمرة في الدخل الفردي عبر الزمن.[2]

وكان النمو يُعبر عن ارتفاع معدل الدخل الفردي، وهو عبارة عن الناتج القومي مقسوما على عدد السكان ،[3] وهذا ما جعل متوسط الدخل الفردي كمقياس للتخلف أو التقدم الاقتصادي، وبمعنى آخر فإنّ متوسط الدخل الفردي كان مؤشر التنمية آنذاك.

- التنمية بمعنى النمو وإعادة التوزيع:

غطت هذه المرحلة تقريبا الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف السبعينات، حيث بدأ مفهوم التنمية يشمل أبعادا أخرى بعدما كان يقتصر على نصيب الفرد من الدخل الكلي.[4]

فقد لوحظ في فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين أنه بالرغم من حدوث نمو اقتصادي في الدول النامية إلا أن حالة الفقراء كانت تزداد بؤسا، ويتجلى ذلك في التناقص المستمر في نصيب طبقة الفقراء من الدخل الكلي، ولذا أصبح شرطا من شروط التنمية أن يصاحب النمو الاقتصادي تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة[5]، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال السياسات التي تهدف إلى تحقيق العدالة

---

[1] وديع محمد عدنان، **مفهوم التنمية**، سلسلة جسر التنمية ، العدد 01، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص:03.

[2] العيسوي ابراهيم، **التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق للنشر والتوزيع القاهرة، مصر، الطبعة الاولى، 2001، ص:13.

[3] الوادي ، محمود خريس ابراهيم، الحواري نضال والعتيبي ضرار، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، الأردن،2007، ص: 331.

[4] النجار فريد، **إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 1998، ص: 499.

[5] عطية عبد القادر محمد، **اتجاهات حديثة في التنمية** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 11.

الاجتماعية، من خلال تخصيص الموارد الاقتصادية بما ينسجم وتقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل القومي، وبالتالي تقليل حالة الفقر.[1]

كما تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإستراتيجية الدولية للتنمية عام 1970، وجاء في ديباجة هذه الاستراتيجية بأنّ التنمية يجب أن يكون هدفها النهائي هو ضمان التحسينات الثابتة لرفاه كل إنسان، وأن تمنح الجميع ثمارها وفوائدها.[2] وبالتالي فقد إعادة تعريف التنمية على أساس الجهود المبذولة لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص عمل في سياق اقتصاد، نام وصار تعبير النمو مع إعادة التوزيع شعارا عاما ومألوفا.[3]

- التنمية الشاملة

امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، والتي تعني التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين، وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان.[4]

وبالتالي أصبح مفهوم التنمية مفهوما شاملا، حيث لا يركّز على الجانب الاقتصادي فقط، بل إنّ التنمية تعني تغيرات هيكلية في أبعاد المجتمع المختلفة الاقتصادية والاجتماعية معا، وبمعنى آخر يجب النظر إلى التنمية الشاملة باعتبارها عملية متعدّدة الأبعاد والأهداف، وأنّها تعني حدوث تغيرات كبيرة في البنى الاجتماعية والمؤسساتية، والتي من شأنها إحداث تحولات نوعية في المجتمع.[5]

---

[1] الأمين عبد الوهاب، **التنمية الاقتصادية – المشكلات والسياسات المقترحة مع اشارة إلى البلدان العربية**، دار حافظ للنشر والتوزيع جدة، السعودية ،الطبعة الاولى، 2001، ص: 99.

[2] هادي رياض عزيز، **المشكلات السياسية في العالم الثالث**، مطابع التعليم العالي الموصل، العراق، الطبعة الثانية، 1989، ص: 114.

[3] السواعي خالد محمد، **التجارة والتنمية**، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الاولى، 2006، ص: 22.

[4] غنيم عثمان محمد، أبو زنط ماجدة أحمد، **التنمية المستديمة – فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2007، ص: 21.

[5] الأمين عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص: 19.

- التنمية البشرية

برز مفهوم التنمية البشرية كمفهوم تنموي منذ بداية التسعينات من القرن العشرين، وقد جاء بديلا لمصطلحات تنموية متعدّدة كتنمية رأس المال البشري وتنمية العنصر البشري... وأطلق هذا المصطلح على العملية التنموية الهادفة إلى جعل البشر هدفا من أهداف التنمية الاقتصادية.[1]

ونتيجة لأزمات التنمية المستعصية عكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نشاطه على الجوانب البشرية للتنمية، مشجّعا بذلك على بروز رؤية جديدة للتنمية، إذ تجلّى ذلك من خلال التقارير السنوية للتنمية البشرية التي يُصدرها منذ سنة 1990[2].

وصدر أول تقرير سنة 1990 تحت عنوان "مفهوم" وقياس" التنمية البشرية"، وجاء في هذا التقرير تعريف التنمية البشرية على أنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للأفراد"، ويتأتى ذلك من خلال ثلاثة مستويات أساسية؛ تتمثل في العيش حياة طويلة وصحية اكتساب المعارف، والحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى عيشي لائق[3]، حيث تعتبر هذه المستويات أساسية للتنمية البشرية، ولا تحتاج بدونها خيارات كثيرة في الحياة، وهي مندرجة ضمن دليل التنمية البشرية.[4]

وفي هذا الصدد يلاحظ أن مفهوم التنمية البشرية يتضمن جانبين ؛ يتعلق الجانب الأول بتحسين القدرات البشرية من خلال التعليم، الصحة والتغذية. أما الجانب الثاني فيتعلق باستخدام هذه القدرات في الأغراض الإنتاجية، وبالتالي تحقيق فوائد اقتصادية وتوفير دخل من شأنها أن تزيد من امكانية تحقيق مزيد من التنمية البشرية.[5]

---

[1] الدعمة إبراهيم مراد، **التنمية البشرية بين النظرية والتطبيق**، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2009، ص:17.

[2] التميمي رعد سامي عبد الرزاق، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، الطبعة الاولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2008 ، ص: 61.

[3] United Nations .Development Programme"Human development report 1990", New York: USA, 1990 P:,10.

[4] عطوي عبد الله، **السكان والتنمية البشرية**، دار النهضة العربية بيروت، لبنان ، الطبعة الاولى ، 2004، ص: 23.

[5] النجفي سالم توفيق الدعمة إبراهيم مراد، **التنمية البشرية والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد26 ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 2001، ص77.

وهكذا يبدوا أن مفهوم التنمية البشرية أوسع وأشمل، فهي عبارة عن تنمية طاقات البشر ورفع مستوى معيشتهم المادية والمعنوية عبر الزمن، وهذا يدل على ضرورة حصول الفرد على جميع احتياجاته المادية من غذاء ومسكن لائق، وكذا تعليم يُكسبه مختلف المهارات التي تُمكّنه من العمل، بالإضافة إلى مستوى صحي جيد، غير أنّ التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد، فهناك خيارات اضافية يهتم بها الكثير من الناس، وهي تمتد من الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى فرص الإبداع واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي، وضمان الحقوق السياسية .[1]

ولذلك حاول التقرير الثاني للتنمية البشرية لعام 1991 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يُطوّر من مفهوم التنمية البشرية كما ورد في التقرير: الرجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام، فيتم نسج التنمية حول الناس، وليس الناس حول التنمية [2]، وبالتالي ينبغي أن تكون التنمية للناس، وبواسطتهم، ومن أجلهم.

كما أكد التقرير الثالث للتنمية البشرية لعام 1992 على مفهوم التنمية البشرية الوارد في التقريرين السابقين، مع إعطاء المزيد من الشروحات وإعطاء التنمية البشرية أبعادا عالمية من خلال التأكيد على وجوب اصلاحات دولية وأساسية، بغية تنمية جميع الشعوب في جميع الدول.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق التنمية البشرية لا يعني فقط الجيل الحالي، بل ينبغي الإعداد لها أيضا للأجيال القادمة، مما يعني أن تكون التنمية قادرة على الاستمرار.[4]

- التنمية المستدامة:

---

[1] عبد الله علي، **موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي**، مجلة الباحث العدد2، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر،2003، ص ص: 104-105.

[2] United Nations Development Programme,: "Human development report 1991", New York: USA. 1991.

[3] United Nations Development Programme "Human development report 1992", New York: USA. , 1992.

[4] الرماني زيد بن محمد، **البعد البشري للتنمية رؤى اقتصادية**، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 2، العدد 3، جمعية الاقتصاد السعودية جامعة الملك سعود السعودية1999، ص: 98.

لقد نشأ مفهوم التنمية المستدامة عن النقص الملحوظ في النماذج السابقة للنمو الاقتصادي والتنمية والتي لم توفّر قاعدة عريضة بصورة كافية يُستند إليها في إصدار الأحكام المتوازنة عن تكاليف ومنافع مختلف السياسات واتجهت بدلا من ذلك إلى التركيز على المكاسب قصيرة الأجل على حساب لطموحات في المدى البعيد .[1]

وقد ارتبط ظهور التنمية المستدامة بنوعين من المشكلات يعاني منها معظم الدول، وهي الانتشار الواسع للفقراء، بالإضافة إلى التدهور المستمر للبيئة الطبيعية[2]. فمنذ ثمانينات الماضي بدأ العالم يصحوا على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة، والتي باتت تُهدّد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل اهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، إذ كان لابد من ايجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات[3]، فطرح منهج التنمية المستدامة للمحافظة على الموارد والبيئة للأجيال التي ستقطن العالم مستقبلا، وتنمية الموارد البشرية، وتلبية الحاجات الأساسية على نحو أفضل، وبالتالي زال التناقض بين المحافظة على الطبيعة وبين التنمية الاقتصادية، وتأسس حينئذ مفهوم التنمية المستدامة انطلاقا من هذه العملية .[4]

فقد كانت محصلة العمل الدولي في السبعينات والثمانينات بشأن العلاقة المتبادلة بين البيئة والتنمية هي بروز هذا المفهوم بشكل صريح من خلال صدور كتاب "مستقبلنا المشترك" سنة 1987 كجزء من التقرير النهائي للجنة العالمية للبيئة والتنمية إذ يعتبر بمثابة الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة، حيث ورد فيه أن التنمية المستدامة تعد قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، ليُحظى بعد ذلك

---

[1] فالي نبيلة، **التنمية من النمو إلى الإستدامة**، الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة المنعقد يومي 7 و 8 أفريل 2008 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر،2008، ص : 10.

[2] بن منصور عبد الله، بوطوبة محمد، **المضمون الأخلاقي كاداة لتفعيل التنمية المستدامة**، الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في نقل التنمية المستدامة المنعقد يومي 10 و 11 نوفمبر 2009 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009، ص: 7.

[3] غنيم عثمان محمد أبو زنط ماجدة أحمد، **مرجع سابق**، ص: 21.

[4] الإمام محمود، **السكان والموارد والبيئة والتنمية التطور التاريخي**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة المجلد 1، الدار العربية للعلوم بيروت، لبنان،2006، ص: 358.

باعتراف رسمي أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية سنة 1992 بريو دي جانيرو" بالبرازيل في قمة تعرف بقمة الأرض"، وبالتالي برزت فكرة التنمية المستدامة كواحدة من قواعد العمل الوطني والعالمي.[1]

ومن خلال ما تقدم ذكره، يمكن تلخيص مراحل تطور مفهوم التنمية في الجدول الموالي:

الجدول (03): مراحل تطور مفهوم التنمية

المرحلة	الفترة	مفهوم التنمية
1	منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينات من القرن العشرين.	التنمية= النمو الاقتصادي.
2	منذ منتصف الستينات إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين.	التنمية الشاملة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل
3	منذ منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين	التنمية الشاملة = الإهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
4	منذ بداية 1990	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للإنسان
5	منذ قمة الأرض سنة 1992 إلى يومنا هذا	التنمية المستدامة = الإهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

المصدر: غريبي أحمد، "**أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**"، مجلة البحوث والدراسات العلمية (العدد (4)، جامعة المدية، الجزائر، 2010، ص 47.

ثالثا: تطور ظهور فكرة التنمية المستدامة

لقد مرت التنمية المستدامة بالعديد من المحطات التاريخية، والتي شهدت إقامة مؤتمرات واتفاقيات دولية حول البيئة والتنمية، إذ مهدت الطريق تجاه تطوّر هذا المفهوم.

[1] مسعد نيفين عبد المنعم، **مرجع سابق**، ص: 500.

ويمكن تتبع أهم هذه المحطات وفقا للنحو الآتي:

عام 1968: إنشاء ما اطلق عليه بـ "نادي روما، ولعلها أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة، ومنه التنمية المستدامة، حيث دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.[1]

عام 1972: إعلان نادي روما عن تقرير بعنوان حدود النمو"، حيث قدم نموذجا عالميًا بغرض التنبؤ بمستقبل التنمية باستخدام خمسة متغيّرات عالمية هي: السكان، الإنتاج الغذائي، التصنيع، التلوث واستغلال الموارد الطبيعية غير المتجدّدة). وكان من أبرز نتائجه أنّ مصادر النمو الاقتصادي في العالم. سوف تنهار خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث وتعرية الأراضي وغيرها ، ومنه لابد من التخطيط لحالة توازن عالمي في أسرع وقت ممكن، وخاصة في استخدام الموارد الناضبة منها، ولن يتأتى ذلك إلا بوضع حدود للنمو ".[2]

عام 1972: انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في استكهولم بالسويد ما بين 5 و 16 جويلية بحضور ممثلي 115 دولة، حيث صدرت عنه أول وثيقة دولية تتضمن مبادئ العلاقات بين الدول، وكذا التوصيات التي تدعوا كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وانقاذ البشرية من الكوارث البيئية[3]. كما أشارت وثائق المؤتمر إلى ضرورة وضع الاعتبارات البيئية ضمن السياسات التنموية، وإلى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها واستمرارها للأجيال القادمة[4]. وبذلك

---

[1] عماري عمار، **اشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة المنعقد يومي 7 و 8 أفريل 2008 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف الجزائر،2008، ص :02.

[2] Franck-Dominique Vivien,: Jalons pour une histoire de la notion de développement durable",Revue Mondes en développement (N°121.2003, p9.

[3] سعيدي يحي، شنبي صورية، **نظريات التنمية المستدامة**، الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنعقد يومي 15 و 16 نوفمبر 2011 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، الجزائر،2011، ص ص: 76.

[4] الشيخ محمد صالح، **الآثارالاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، الطبعة الاولى ، 2011 ص: 113.

أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتشمل وظائفه الرئيسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية، وجعل الأنظمة والتدابير البيئية الوطنية والدولية في الدول المتخلفة تحت المراجعة المستمرة، فضلا عن تمويل تلك البرامج، وكذا رسم الخطط والسياسات التي يستلزمها ذلك[1] .

عام 1973: حدوث أزمة البترول التي هزت العالم، حيث نبهت أن الموارد محدودية الحجم، وبالتالي فقد أكدت على ما جاء به مؤتمر استوكهولم حول محدودية الموارد الطبيعية، وتقرير "حدود النمو" حولنفاذ الموارد غير المتجددة في المستقبل القريب .[2]

عام 1980: صدور تقرير الاستراتيجية الدولية للحفاظ على الطبيعة من طرف الإتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، حيث ذكر مصطلح التنمية المستدامة لأوّل مرة [3]، كما تم وضع تعريف لها على أنها السعي الدائم لتطوّر نوعية الحياة الإنسانية، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة[4]. وأشار إلى أنّ فكرة التنمية لا تتحدّد فقط على اعتبارات اقتصادية، ولكن أيضا من متطلبات اجتماعية وبيئية، كما نوه إلى دور عمل جمعيات حماية البيئة .[5]

عام 1982: تم إقرار الميثاق الوطني للطبيعة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر1982، ونصّ على المحافظة على الطبيعة وتنوعها، وأولويات التعاون الدولي، كما أكد على أن

---

[1] الرياشي سليمان، **دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق**، مجلة المستقبل العربين، العدد 13، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،، 1998ص: 238.

[2] قالي نبيلة، **مرجع سابق**، ص:7.

[3] Carine Guicheteau"Travailler pour le développement durable", Editions Studyrama: France.2006, p15

[4] عبد الله عبد الخالق، **التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 1993، ص: 97.

[5] Carine Guicheteau, Op.cit, p15.

الحياة البشرية تعتمد أساسا على عدم تغيير وظائف الأنساق الطبيعية التي تعد مصدرا للطاقة والمواد الغذائية.[1]

كما انعقد مؤتمر نيروبي بكينيا ما بين 10 و18 ماي 1982 بتكفل من الأمم المتحدة، حيث يعد المؤتمر الثاني للبيئة، وقد تم التطرق فيه إلى المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية، وكذلك الارتفاع المحسوس لسكان العالم ولاسيما دول العالم الثالث، حيث دعا المؤتمر إلى بذل الجهود والتعاون الدولي والإقليمي في هذا الإطار للحد من انتشار الفقر والتلوث، وكذا التخفيف من حدة النزاعات الدولية، وبالتالي اعتمد هذا المؤتمر لمساعدة الدول النامية ماديا، تقنيا وعلميا لمعالجة التصحر والجفاف، مكافحة الفقر، الحدّ من النفقات العسكرية وتحسين أوضاع البيئة.[2]

عام 1987: قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للامم المتحدة تقريرا بعنوان" مستقبلنا المشترك" في 27 أفريل 1987 يعرف بتقرير "برونتلاند"، حيث أظهر هذا التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة، وتمّ بلورة تعريف دقيق لها، كما أكد على أنّه لا يمكن الاستمرار في التنمية ما لم تكن قابلة هي للاستمرار وبدون ضرر بيئي[3]. فهذا التقرير هو الأول من نوعه الذي يُعلن أنّ التنمية المستدامة .

قضية أخلاقية وانسانية بقدر ماهي قضية تنموية وبيئية، وهي كذلك قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر من أفراد ومؤسسات وحكومات[4].

وفي ذات السنة تم توقيع بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنزفة لطبقة الأوزون في 16 سبتمبر، حيث يهدف إلى التخلّص التدريجي من بعض المركبات التي تدمر طبقة الأوزون الواقية للأرض[1].

---

[1] شكراني الحسين، **مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان64-63، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 2013، ص: 151

[2] طراف عامر محمود، **أخطار البيئة والنظام الدولي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، الطبعة الاولى ، 1998،ص: 82.

[3] عبد السلام محمد السيد، **الأمن الغذائي للوطن العربي سلسلة عالم المعرفة** ، العدد (230)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص: .155

[4] الرياشي سليمان، **مرجع سابق**، ص: 239.

عام 1992: انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المعروف باسم قمة الأرض" في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة ما بين 3 و 14 جوان ،1992 ، وذلك بحضور مسؤولين حكوميين من 156 دولة والعديد من المنظمات غير الحكومية، وتمخض عن المؤتمر مفهوم التنمية المستدامة كنتيجة للتحالف بين المهتمين بالبيئة والتنمية معا. وقد ركز المؤتمر على مواضيع حيوية كالاعتراف بالحق في التنمية، وإدماج حماية البيئة في مسارات التنمية، وارتباط التنمية المستدامة باجتثاث الفقر[2]. وكان يهدف المؤتمر إلى وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة والمتقدمة، من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، وقد نقلت هذه القمة الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية.[3]

وتعدّ أجندة 21 من الوثائق الهامة التي انبثقت عن المؤتمر، وهي تحدّد برنامج العمل في القرن 21في ميادين مختلفة، وذلك من أجل التوجه نحو التنمية المستدامة على مستوى العالم، فهي شاملة تؤخذ على الصعيد العالمي، وطنيا ومحليا من قبل منظمات الأمم المتحدة والحكومات[4].

ديسمبر1997: انعقاد مؤتمر كيوتو باليابان خلال الفترة الممتدة من 1 إلى 11 ديسمبر 1997، بحضور ممثلي نحو 160 دولة، حيث جرى تفاوض بهدف وضع قيود مُلزمة وهادفة إلى إقامة تعاون عالمي لمكافحة تغير المناخ والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، واستخدام آلية التنمية النظيفة.[5]

---

[1] قاسم خالد مصطفى، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2010، ص: 382.

[2] شكراني الحسين، مرجع سابق، ص: 152.

[3] Jean-Marie Harribey: "**Le développement soutenable**", Ed.Economica: Paris, France, 1998, p8.

[4] عباس صلاح، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 2010، ص:34.

[5] انظر في ذلك: الأمم المتحدة، **بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية**، منشورات الأمم المتحدة: نيويوك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005، ص: 15.

مارس 2002: انعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري بالمكسيك في الفترة ما بين18 و 22 مارس 2002، حيث نوه هذا المؤتمر إلى مواجهة تحديات التمويل لأغراض التنمية في العالم، وذلك من أجل القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وكذا تشجيع التنمية المستدامة.[1]

سبتمبر 2002: انعقاد المؤتمر الدولي العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب افريقيا خلال الفترة من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002، حيث حضر ما يزيد عن 20 ألف مشارك، وتم التأكيد فيها على دعم الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمصادقة على خطة عمل لدعم هذا المنتوج الجديد في مختلف دول العالم في الألفية الثالثة، وتحديد الموارد المالية لأجل ذلك[2].

إن الفرق الرئيسي بين قمة الأرض الأولى وقمة الأرض الثانية هو أن مؤتمر "ريو" ركز على محاولة تغيير طريقة تفكير الناس في التنمية، بينما يسعى مؤتمر جوهانسبورغ إلى تغيير الطريقة التي يتصرف بها الناس، أي أنّه يدور حول التنفيذ والخروج بإجراءات تنفيذية .[3]

عام 2007: انعقاد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية في مدينة بالي بإندونيسيا في الفترة ما بين 3 و14 ديسمبر 2007 ، وذلك في محاولة للاتفاق على خارطة طريق لمفاوضات قادمة تهدف إلى تمديد بروتوكول كيوتو" إلى ما بعد العام 2012 ، وذلك في سبيل التقليل من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، من أجل حماية البيئة والكرة الأرضية.[4]

عام 2008: صدور تقرير النمو بعنوان "استراتيجية النمو المستدام والتنمية الشاملة"، حيث يهدف هذا التقرير إلى وضع سياسات تساعد على خلق النمو بمعدلات مرتفعة ولمدة طويلة، وتحقيق مستويات مرتفعة

---

[1] انظر في ذلك: الأمم المتحدة، **تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتيري المكسيك منشورات الأمم المتحدة)**، نيويوك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2002، ص: 2.

[2] انظر في ذلك: الأمم المتحدة، **تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبورغ، جنوب افريقيا)**، منشورات الأمم المتحدة، نيوبوك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2002، ص: 97.

[3] الرسول أحمد أبو اليزيد، **التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج**، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر،2007، ص: 33.

[4] خبابة عبد الله بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية – العولمة الاقتصادية التنمية المستدامة**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر، 2009، ص :358.

على الاستثمار، بالإضافة إلى كل ما يتعلق بالتنمية والبيئة الادخار والاستثمار، تنمية رأس المال البشري، التقدم التكنولوجي، سوق العمل التنمية الريفية، البيئة والطاقة...).[1]

عام 2009: انعقاد مؤتمر "كوبنهاغن حول المناخ في الدنمارك في الفترة ما بين 7 و 18 ديسمبر 2009 بحضور حوالي 110 من زعماء الدول والحكومات، وهو يعتبر الاجتماع الخامس عشرة للأمم المتحدة وحصيلة عامين من المفاوضات لمجابهة التغير المناخي والحد من الاحتباس الحراري، والقصد منه التوصل إلى اتفاقية شاملة وملزمة تحل محل بروتوكول كيوتو " الذي ينتهي العمل به عام 2012.[2]

عام 2012: انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الفترة من 20 إلى 22 جويلية 2012 في ريو، وعُرف باسم "ريو +20 ، والهدف من المؤتمر هو تقييم فترة 40 سنة. وقد تلخصت تحديات ريو + 20" بإيجاز في كيفية تحديد أجندة عمل للعشرين سنة المقبلة، علما بأن العشرين سنة الماضية لم تكن رابحة، حيث استعرضت معظم الأقطار العربية مثلا جهودها في إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في خياراتها التنموية، كما حضرت دول وتنظيمات دولية وإقليمية أخرى تقارير عن 20 سنة التنمية المستدامة في خطوة استباقية لربح رهانات وتحديات السياسات البيئية العالمية[3].

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف وإنما تعدد وتنوع التعريفات، حيث ظهر العديد من التعريفات التي ضمنت عناصر وشروط هذه التنمية. لكن قبل التطرق للتعاريف سنتطرق لتعريف كل من كلمة التنمية وكلمة الاستدامة لتوضيح المعنى أكثر، يتكون مصطلح التنمية المستدامة من كلمتين:

---

[1] انظر في ذلك: الجعفراوي إيناس محمد ، **تقرير النمو: استراتيجيات النمو المستدام والتنمية الشاملة** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد (47) مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 2009، ص: 203 وما بعدها.

[2] انظر في ذلك: شكراني الحسين، **تقرير عن مؤتمر كوبنهاغن حول المناخ، مجلة المستقبل العربي العدد (383)**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 2011، ص: 175.

[3] شكراني الحسين ، **مرجع سابق**، ص ص : 160 -161.

الاستدامة: هو ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن ولكن ماذا يلزم لتحقيق ذلك ؟ تبين أن قدرة بلد ما على الاستدامة بمعنى أن تدفق الاستهلاك والمنفعة يتوقف على التغيير في رصيد الموارد أو الثروة وارتفاع الرفاهية بين الأجيال يأتي مع ازدياد الثروة مع مرور الوقت وفي ظل وجود بدائل وإحلال محتمل بين الموارد على مر الزمن.[1]

التنمية: تتمثل في تلك التغيرات في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية، والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف.[2]

وفيما يلى التعاريف المختلفة للتنمية المستدامة:

تعريف هيئة ترونتلاند للتنمية المستدامة" التنمية التي تغطي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تغطية احتياجاتها ".[3]

تعريف البنك الدولي للتنمية المستدامة: حدد البنك الدولي التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين بأنها عملية متعددة الأبعاد وتتكون من خمسة مكونات:

رأس المال النقدي ويتمثل في الإدارة المالية السليمة والتخطيط الاقتصادي الملائم، رأس المال المادي متمثلا في البنية التحتية والأصول الثابتة كالطرق والموانئ ومحطات توليد الطاقة، أما رأس المال البشري فيتضمن صحة جيدة ومستويات تعليم وتكوين مقبولة للأفراد، أما رأس المال الاجتماعي فيقصد به المهارات

---

[1] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية الاسكندرية، 2007، ص :19.

[2] ابراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق القاهرة،الطبعة الثانية، 2005 ، ص: 18.

[3] دوناتو رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية المصري ورقة مقدمة ضمن المواد التدريبية، أكتوبر، 2003، ص: 56 .

وقدرات الأفراد وكذلك المؤسسات والعلاقات التي تحدد طبيعة هذه العلاقات، ورأس المال الطبيعي متمثلا في قاعدة الموارد الطبيعية والخدمات الطبيعية كجودة الهواء وجمال المناظر[1] .

تعريف الأمم المتحدة وقد عرفتها بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية ' بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية للأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها.[2]

تعد التنمية المستدامة Development Substainable أو التنمية القابلة للديمومة منهجا تخطيطيًا ومفهوما فلسفيا مهما يتكون من مجموعة من المبادئ التي يسترشد بها في توجيه التنمية الاقتصادية والإدارة البيئية، ومع كونها توجه أو مجموعة مبادئ فإن لها الكثير من الدلالات والتطبيقات في جميع جوانب الحياة ولذلك فهي تعتبر مفهوما ومنهجا تخطيطيا يتصل بالعديد من فروع المعرفة كالاقتصادي والهندسة والإدارة والعلوم وغيرها.[3]

التعريف الشامل للتنمية المستدامة:[4]

بالرغم من وجود تعريفات متنوعة لهذا المفهوم إلا أن هناك إجماعا عامًا على أن التنمية القابلة للاستمرار تتضمن:

أولا: الوفاء بحاجات الحاضر، دون الحد من قدرات أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاته.

---

[1] خالد مصطفى قاسم، **مرجع سابق**، ص: 17 .

[2] دوجلاس موسشيت (ترجمة بهاء شاهين)، **مبادئ التنمية المستدامة**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى،2000، ص :17.

[3] حمد بن حمد آل الشيخ، **مرجع سابق**، ص :51 .

[4] دبيحي عقيلة، **الطاقة في ظل التنمية المستدامة (دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ، 2009-2008، ص :23 .

ثانيا: الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية نحو إعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام.

ثالثا: الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية الأكثر فعالية اقتصاديا في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة دون إهمال التعامل مع المشكلات البيئية المباشرة . التنمية القابلة للاستمرار ومن أهم هذه الأهداف:

- تنشيط النمو وتغيير نوعيته؛
- معالجة مشكلات الفقر وسد حاجات الإنسان؛
- ربط البيئة بالاقتصاد في خطط الدولة.

المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة

بناءًا على التعاريف السابقة فإن التنمية المستدامة مجموعة من الخصائص أهمها:[1]

- ✓ تنمية تعتبر البعد الزمني هو الأساس فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، حيث تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات ؛ تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية؛
- ✓ تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الجوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية الأخرى؛
- ✓ تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية؛
- ✓ تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي، مما يجعلها تعمل جميعا بانتظام داخل المنظومة البيئية.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة: متطلباتها، استراتيجياتها وتحدياتها.

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 32

سنقوم بالتطرق في هذا المبحث الى ثلاثة مطالب، في المطلب الأول سنتطرق الى متطلبات تجسيد التنمية المستدامة، وفي المطلب الثاني سنتطرق الى استراتيجيات تجسيد التنمية المستدامة ، وفي المطلب الاخير سنتطرق الى تحديات تجسيد التنمية المستدامة ، وذلك على النحو التالي:

المطلب الاول: متطلبات تجسيد التنمية المستدامة

يمكن إدراج المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يأتي:[1]

- الاقتصاد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما هو كيفى من الموارد للأجيال المستقبلية.
- سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية وأولياتها.
- العناية بالتنمية البشرية في المجتمع: العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية وتوفير المعلومات وسبل التعلم وتشجيع الابتكار وتوظيف الممتلكات المحلية.
- التنمية الاقتصادية الرشيدة: تبني برامج اقتصادية رشيدة مبنية على المعرفة.
- الحفاظ على البيئة والاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة مع المعرفة بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة بالشكل الإيجابي.
- الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المتشابهة.

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية المستدامة

تروج أجندة القرن الحادي والعشرين الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة كالآليات تستخدم لترجمة أهداف دولة ما وتطلعاته في مجال التنمية المستدامة إلى سياسات وأعمال ملموسة وتمثل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أحد المسالك التي تعتمدها الدول لمواجهة التحديات التي يطرحها السير صوب

[1] هاشم مرزوك علي الشمري وآخرون، **الاقتصاد الأخضر مسار جديد للتنمية المستدامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى، 2016، ص:51.

تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي وحتى الإقليمي وقد تحولت استراتيجية التنمية المستدامة منذ قمة الأرض التي انعقدت في 1992 من استراتيجية وطنية بيئية إلى استراتيجية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وبيئية وذلك ما شددت عليه قمة الأرض.

أولا: مفهوم استراتيجية التنمية المستدامة

يقصد باستراتيجية التنمية المستدامة أنها عملية منسقة ومشاركة ومتواصلة من الأفكار والأنشطة التي تعتمد لتحقيق أهداف اقتصادية وبيئية واجتماعية بطريقة متوازنة ومتكاملة على المستويين الوطني والمحلي.

وتتضمن هذه العملية تحليل الوضع الحالي وصوغ السياسات وخطط العمل وتنفيذها ورصدها واستعراضها بصورة منتظمة كما تعد عملية دورية وتفاعليه من التخطيط والمشاركة يتم من خلالها التركيز على إدارة التقدم باتجاه تحقيق أهداف الإدارة المستدامة بدلا من إعداد خطة كمنتج نهائي.

تعرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بأنها مجموعة من عمليات التحليل والنقاش وتعزيز القدرات والتخطيط والاستثمار تقوم على المشاركة، ولا تنفك تتحسن وتدمج بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، مع التماس مواضع للتنازلات المتبادلة حيث ما يتعذر ذلك، لا ينبغي في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أن يؤخذ بنوع ذاته من النهج أو بصيغة واحدة إذا لكل بلد أن يحدد لنفسه الطرق التي تناسبه لإعداد استراتيجية للتنمية المستدامة وتنفيذها [1].

ثانيا: الأسس الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

تتطلب عملية وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وضع آليات وسياسات واطر قانونية ومؤسسية لتنسيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق التكامل فيما بينها، ويعد التطبيق السليم

[1] نوال شين، **تأثير الاتجاه الاستراتيجي على أداء منظمات الأعمال دراسة حالة شركة نفطال للتوزيع وتسويق المنتوجات البترولية الجزائر**، اطروحة دوكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، سكرة، الجزائر، 2016-2017، ص:03.

لعناصر الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هو أفضل ضمان لنجاح ومواصلة العملية وبين التدابير التي ينبغي اتخاذها.

- ✓ **خلق ثقافة التنمية المستدامة:**

ينبغي أن تشكل الاستراتيجية للتنمية المستدامة نمط حياتنا والعمل على تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتشجيع ثقافة الإبداع والابتكار.

- ✓ **إضفاء الطابع المؤسسي الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة**

تتطلب عملية وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة أن تكتسي تماما بسمة المؤسسة، وينبغي إلا ينظر إليها بوصفة عملية مخصصة لهدف معين، أو إنها مهمة تنفيذ لمرة تنفيذ لمرة واحدة فقط و ينبغي أيضا أن تدمج الأنشطة المرتبطة بصياغة وتنفيذ الاستراتيجية في الساسة التنموية إدماجا كليا في الأنشطة اليومية للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين ومن الأهمية بمكان أن يحدد بصورة جلية الدور الذي يؤديه كل من القطاعات والمؤسسات المختلفة وما يناط بها من مسؤوليات مع الاهتمام بالتنسيق ووضع نظام للمسائلة بهدف مواصلة عملية وضع الاستراتيجية.

- ✓ **وضع آليات قانونية مناسبة وآليات الإنقاذ**

تحكم القوانين واللوائح التنظيمية العلاقة بين المؤسسات وكذلك العلاقات بين الناس وبيئاتهم، وبينهم وبين بعضهم البعض ولما كانت عملية وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ترتبط أساس بإدارة العلاقات وتتطلب في الكثير من الأحيان بالقيام بتنازلات متبادلة فان تطبيق تشريعات وآليات مناسبة لإنقاذها يعد أمرا ضروريا لمواصلة عملية وضع الاستراتيجية.

- ✓ **تعبئة القدرة الوطنية على مواصلة استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة**

من المهم أن يجري بانتظام تحديد المهارات والقدرات الموجودة والأمور التي تستلزم لمختلف الآليات والانجازات التي يمكن تحقيقها من خلال استخدام تلك الآليات وينبغي بذل الجهود لحشد الأفضل من بين المهارات والقدرات الموجودة حاليا، ويلزم بناء قدرات إضافية من خلال خيارات التدريب النظامي وغير النظامي كما يلزم تحديد الاحتياجات على النحو السالب.

ثالثا: استراتيجيات المعالجة لمشكل التنمية المستدامة

- ✓ **استراتيجية النمو المتوازن**

وضعت نظرية النمو غير المتوازن على أساس النقد المقدم إلى استراتيجية النمو المتوازن، أين يؤكد البرت هيرشمان أن النمو الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة إنما قد تحقق انطلاق من بعض قطاعات الاقتصاد لوطني مما أدى إلى دفع قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى إلى تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فان النمو الاقتصادي حسب هيرشمان يتحقق في بداية المطاف في عدد من القطاعات الأساسية، ليؤدي نمو هذه القطاعات إلى إحداث تأثيرات تدفع القطاعات إلى إحداث تأثيرات تدفع الاقطاعات أخرى إلى النمو سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، الطريق المباشر تكون بزيادة طلب القطاعات الأساسية على منتجات القطاعات الأخرى، العديد من الانتقادات وجهت إلى هذا الطرح ومن أهمها أنها تعتمد على الواقع الاقتصادي الذي مرت به الدول الغربية في تطوراتها الاقتصادية، أي النمو عن طريق المبادرات الفردية التي وجهت استثماراتها المختلفة بشكل غير متوازن لتحقيق ربح اكبر وأسرع وقت ممكن، كما أن إعطاء الأفضلية للمبادرات الفردية نتج عنه عدم إعطاء الأهمية للدولة باعتبارها الموجه الأساسي للقطاعات الاقتصادية في ظل تخطيط الموارد المتاحة الاستثمارات وفق الأولوية المسطرة في البرامج.

- ✓ **استراتيجية التنمية القطبيةfrannois peroux**

تؤكد دراسة فرانسوا بيرو للمجتمعات المتقدمة على أن النمو الاقتصادي لا يمكن ان ينتشر في نفس اللحظة الزمنية وفي كل مكان، إلا انه يظهر في أماكن أو نقاط تدعى اقطاب النمو ففي حالة البلاد المتخلفة يرى بيرو أن القيام بعملية التنمية بواسطة هذه النظرية يتطلب إلى جانب التغيرات التقنية تغيرات ذهنية واجتماعية من شانها تهيئة المناخ الملائم الانتشار كافة أثار هذه الأقطاب الاستراتيجية وجهت لها العديد من الانتقادات على أساس أن تعرض القطب الصناعي لأي أزمة غير متوقعة سيؤثر ذلك بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني، كسائر الدول المنتجة للنفط والتي تعتمد في اقتصادها على قطاع النفط وأحسن مثال على

هذا الأزمة البترولية التي تعرضت لها الجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط سنة 1986 مما نجم عنها أثارا سلبية دفعت بالجزائر إلى إجراء إصلاحات اقتصادية وتشريعية كبيرة.[1]

✓ **استراتيجية الصناعات التكاملية**

يركز G.D.DEBERNIS في استراتيجية على تطوير الصناعات التي تتميز بروابط أمامية وخلفية عالية وفقا لهذه الاستراتيجية هناك تجنب للصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في ممارسة لأثار تصنيعية عالية في الاقتصاد الوطني ويعرفها دويرنيس على أنها صناعة أو مجموعة من الصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في إحداث تغيرات هيكلية داخل محيطها أي المساهمة في التكامل الاقتصادي والصناعي، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الإنتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية على أساس هذه الاستراتيجية فان عملية التكامل الصناعي على أساس اختبار الصناعات التي تتميز بارتفاع روابطها الأمامية والخلفية وتشمل هذه الصناعات، صناعة الحديد والصلب صناعات الآلات والمعدات الصناعات الكيمياوية، الصناعات البتروكيمياوية الصناعات الاستخراجية والصناعات الالكترونية.

تطبيق هذه الاستراتيجية يتطلب توفر عدد من الشروط من أهمها المناخ الملائم لذلك وتوافر الموارد المالية والمادية والسوق الواسعة والتدخل الحكومي المباشر والفعال في الاقتصاد والقيام بالإصلاحات في القطاع الزراعي الجزائر انتهجت هذه الاستراتيجية خلال مرحلة الستينات والسبعينات من اجل التنمية الشاملة، إلا انه وجهت لهذه الاستراتيجية مجموعة من الانتقادات من بينها:

الاستراتيجية تتطلب رؤوس أموال هائلة لا يمكن توفيرها في ضل التقلبات المستمرة الأسعار النفط وسعر صرف الدولار.

الاستراتيجية تتطلب توفر سوق إقليمية واسعة إلا أن الحقيقة الاقتصادية والسياسية في المنطقة تبين عكس ذلك، زيادة على عدم وجود إرادة سياسة تدعم هذه الفرضية، كما أن السياسات التنموية لكل بلد لا

[1] كربالي بغداد، حمداني محمد، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة علوم إنسانية، العدد 45، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2010، ص: 13.

تأخذ بعين الاعتبار عند أعدادها مدى أهمية التكامل الاقتصادي وتقتصر على التركيز على البعد الوطني والاستقلالية التنموي للبلد.

الاستراتيجيات باختلافها تبقى عاجزة على تحقيق التنمية الشاملة، لذا فان البحث عن الحلول والبدائل الممكنة لتحقيق التنمية الشاملة التي تسعى إليها الدول النامية عامة والجزائر خاصة قصد بلوغ مكانة بين الدولة المتقدمة التي بدورها لا تزال تشغلها فكرة التنمية المستدامة، كالحفاظ على الموارد وحماية الصحة والبيئة.

رابعا: الخيارات التنموية الحديثة الممكنة لبلوغ التنمية المستدامة

هناك العديد من الخيارات التنموية الممكن تبنيها إلا انه تبقى من أهمها:[1]

- ✓ **محاولة الاقتداء بالدول المتقدمة**

وذلك من خلال السعي إلى بلوغ المكاسب التنموية المحققة سواء التقنية منها أو التكنولوجية، المكاسب التي لا يمكن بلوغها دون إعطاء اهتماما بالغا بالبحث العلمي وتحويل المعرفة العلمية إلى تكنولوجيا في اقتصاد صار يعرف بالاقتصاد المعرفي economy knowledge أين تشكل المعرفة أو المعلومة المتغيرة المحددة في كسب رهان التنافسية العالمية ومنه التمكن من بلوغ إحداث التنمية المستدامة. لذا فان المعرفة أصبحت تشكل أساس الثروة، يمكن تبيين هذا الدور من خلال السيرورة الموالية.

- ✓ **الاستثمار الأجنبي المباشر كمحرك لبلوغ التنمية المستدامة:**

ما يمكن الإشارة إليه هو أن إفريقيا تجتذب ادني المستويات من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنتا المناطق الأخرى من العالم، إذ نسجل عددا ضئيلا من الأنشطة المرتبطة بالبحث والتطوير والتي تقتصر في الغالب على تطبيق معارف قائمة بدلا من استحداث وتطبيق أفكار جديدة، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

[1] كربالي بغداد، حمداني محمد، **مرجع سابق**، ص ص: 15-14.

أ. التباين الواضح بين السياسات العلمية وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر ففي العديد من البلدان الإفريقية، لم تدرج العلوم والتكنولوجية والإبداع في صميم استراتيجيات التنمية.

ب. انعدام التنسيق والترابط بين سياسات تشجيع الاستثمار وسياسات البحث، أين نسجل معظم سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر تركز على رؤوس الأموال بدلا من تراكم المعرفة ورأس المال البشري.

ت. انعدام ثقافة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

اليوم صار بإمكان الدول النامية ربط علاقات مع شبكات الإبداع العالمية من خلال اتفاقيات الشراكة مع الشركات المتعددة الجنسيات من جهة أو المكاتب الاستشارية المالكة للمعرفة والمخابر العالمية على هذا الأساس فإننا نسجل العديد من الآثار الإيجابية المباشرة على التنمية المرتبة عن الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، منها دفع أجور مرتفعة للباحثين وحاملو الشهادات العلياء الاستعمال الرشيد للمواد المتاحة محليا، نقل التكنولوجيا معدات ومختبرات جديدة وتصميم منتجات استهلاكية أفضل تماشيا مع الاحتياجات المحلية سواء من حيث النوعية أو السعر بما يتماشى والقدرة الشرائية للموطنين.

أما من بين الآثار الايجابية غير المباشرة تذكر التأثيرات الايجابية على المؤسسات المحلية وغرس ثقافة البحث والتطوير في الشركات المحلية، زيادنا على استحداث حقول معرفية وتخصصات في الجامعات المحلية وإنشاء تكتلات للبحث والتطوير، كما أن هناك اثارا جانبية على المنتجات التي لا ترغب الشركات عبر الوطنية في إنتاجها بنفسها وتقوم بإكمال هذه المهمة المؤسسات وطنية.

بالمقابل فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤثر سلبا على التنمية المحلية من خلال احتمال الاكتظاظ في سوق العمل، مما يجعل من الصعب على الشركات المحلية اجتذاب المهارات اللازمة زيادة على إمكانية اكتظاظ وحدات البحث المحلية اقتصار الروابط بين الفروع الأجنبية والشركات والمؤسسات المحلية على روابط محدودة، واحتمال وقف أنشطة البحث والتطوير المحلية نتيجة وفود الشركات الأجنبية ولاسيما عن طريق الشراء. ويتوقف التأثير الخالص في الاقتصاد المضيف على طبيعة البحث والتطوير والظروف المحددة لهذا الاقتصاد وان تطوير لمهرات والقدرات الإبداعية والمحلية عامل أساسي ليس فقط لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في البحث والتطوير بل أيضا الاستفادة من ذلك الاستثمار. كما أن

درجة استفادة البلدان النامية من نشر المعرفة والإبداع تتوقف أيضا على درجة اندماج الشركة عبر الوطنية في الشبكة الأوسع من عمليات البحث، بما في ذلك الشركات المحلية والقطاع العام.

لهذا فان السياسات الحكومية الإيجابية يمكن أن تؤدي دورا رائدا في إيجاد وتسهيل الظروف المناسبة للاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالأخص أنشطة البحث والتطوير والاستفادة منه.

- ✓ **من قوانين في إطار استراتيجية متكاملة لبلوغ للتنمية المستدامة**

لعل قانون تهيئة الإقليم الجزائري يعد من المحفزات الحقيقية للوصول إلى التنمية المستدامة، فالمحافظة على البيئة وبلوغ التنمية المستدامة لن يكون إلا من خلال تهيئة إقليم وهو ما عمدت إليه الجزائر من القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة الذي صدر في 2001 والدي يهدف إلى:[1]

أ. إعداد استراتيجية لإعادة توازن توزيع النشاطات السكان ووسائل التنمية.

ب مكافحة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة

ت المحافظة على البيئة وتثمين البيئية.

ت. وضع بنية حضرية حقيقية وتنظيم سياسة المدينة.

ج . دمج البعد المغاربي والمتوسطي.

ح. ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي.

المطلب الثالث: تحديات التنمية المستدامة

تواجه التنمية المستدامة عديد المعيقات والتحديات التي تقف أمام مسار تحقيقها لأهدافها المرجوة الأمر الذي يستوجب ضرورة النظر في ذلك واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة مع اقتراح الحلول الملائمة.

- ✓ **التحديات الاقتصادية**

[1] كربالي بغداد، حمداني محمد، **مرجع سابق**، ص ص: 17-18.

يوجد العديد من التحديات التي تواجه مسار التنمية المستدامة التي يمكن توضيح أهمها في الآتي:[1]

1. **السكان:** تعد هذه المشكلة أحد المشكلات المعرقلة لجهود التنمية المستدامة بسبب حالة عدم التوافق بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي، وفي ذلك يشير الاقتصاديون بأنه لكي يحدث نمو اقتصادي واجتماعي لا بد من زيادة معدل نمو الدخل الوطني ليصل لثلاثة أمثال النمو السكاني.

والملاحظ أن النمو السكاني في دول العالم الثالث بالأساس يؤدي إلى نقص في كميات الوقود والمناطق في الأماكن الريفية ما ينجم عنه حدوث أزمات صحية في المدن وفي كثير من الأقاليم الفقيرة جدا في الكرة الأرضية، كذلك بات من الواضح أن الزيادة السكانية تؤدي إلى التعجيل بتدمير الموارد البيئية التي هي أساس البقاء الإنساني.[2]

2 .البطالة: خطورة هذه المشكلة لا ترجع فقط إلى أثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتمثلة في إهدار الموارد البشرية، زيادة مشكلة الفقر وزيادة حدة التوترات الاجتماعية إلى جانب تأثيرها السلبي على الاستقرار السياسي، وتفاقم مشكلة البطالة هو الوجه الآخر لتردي معدلات الاستثمار والتنمية كما وكيفا.

ووفقا لبيانات منظمة العمل الدولية فقد بلغ عدد البطالين في العالم عام 2016 ما يقدر بـ 197.7 مليون بطال مقارنة بـ 197.1 مليون بطال عام 2015 مسجلا بذلك انخفاضا من 5.8% إلى 5.7% خلال نفس الفترة وسبب ذلك يرجع لانخفاض ضئيل في معدل البطالة بالدول المتقدمة، ضئيلا وتحديدا في منطقة اليورو تم تسجيل انخفاض في معدلات البطالة خلال عام 2016 حيث تمكنت من خلق مناصب عمل جديدة، ويعزى ذلك إلى قيام البنك المركزي الأوروبي بسلسلة من الإجراءات الهادفة لتنشيط اقتصاد دولة المنطقة بخفض نسبة الفائدة من 0.05% إلى 0% مع تقليل نسبة الفائدة على الودائع من 0.4% إلى 0.3%، هذا دون إغفال اثر انخفاض أسعار البترول والمواد الأولية وسجلت ألمانيا أدنى معدل في منطقة اليورو عام 2016 بلغ 4.2% لتسجل اليونان أعلى معدل لها بلغ 23% خلال نفس العام.[3]

3. **عجز ميزان المدفوعات:** زيادة العجز من شأنه أن يعرقل سبل تحقيق التنمية المستدامة.

---

[1] منشورات الأمم المتحدة، **تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة نيويورك**، 2002، ص : 03.

[2] ميشيل تودارو، **مرجع سابق**، ص: 448.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2017، ص: 10.

4 .ضعف معدل النمو الاقتصادي: يعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي الذي يتعلق بارتفاع للإنتاج والمداخيل وثروة الأمة، كما يعد الناتج المحلي الخام أداة لقياسه ومن اجل تحقيق التنمية المستدامة لابد من تحسين الناتج المحلي الخام.

- ✓ **التحديات الاجتماعية**

يتمثل أهمها فيما يلي:

1.التعليم: الأكيد أن القدرة الإنتاجية لأي دولة تعتمد على الرصيد المتوفر لديها من رأس المال البشري وفي ذلك أظهرت الدراسات الحديثة أن الإنتاجية التي تقاس بمتوسط نصيب العامل من الناتج القومي الإجمالي ترتبط ارتباطا وثيقا بالثروة التعليمية، لذا يكتسب التعليم أهمية خاصة في سياسات التنمية لتحقيق هدف مزدوج يتمثل في تلبية طلب الاقتصاد لقوة عاملة قادرة على تطوير إمكاناتها وتتمتع بقدرات عالية تسهل لها الحصول على مهارات جديدة تساعده على توسيع مجال المعرفة بصورة مستمرة.[1]

لذا يعد الاهتمام بالتعليم من القضايا الاجتماعية الهامة المحددة لكفاءة رأس المال البشري في الدولة، وعليه فهو يساهم في ازدهار وتقدم المجتمعات وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة.

2 .**الصحة:** نص المبدأ الأول من إعلان ريو للبيئة والتنمية على انه يقع البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في ونام مع الطبيعة"، ولكن لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة مع تفشي الأمراض المنهكة بدرجة كبيرة، كما يتعذر الحفاظ على صحة السكان دون وجود تنمية مستدامة من الناحية البيئية.

3 .**الفقر:** يرى البنك الدولي أن الفقر هو مشكلة كبيرة ترجع أسبابها إلى ما يلي:[2]

- فقدان مصدر الدخل والموارد التي تمكن المرء من الحصول على احتياجاته الأساسية.
- ضعف المؤسسات الاجتماعية.

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 86.

[2] محمد مجيد محمود **التنمية المستدامة في الوطن العربي: المعوقات والمتطلبات المجلة الليبية العالمية**، المجلد 02، العدد 25، 2017، ص:04.

- ضعف المؤسسات الحكومية.

- قلة الموارد الطبيعية والمالية وسوء الإدارة.

وفي ذلك تشير الإحصائيات فيما يخص مستوى الفقر العالمي إلى أن هناك 15% من سكان العالم في الدول ذات الدخل المرتفع يستهلكون 54% من مجموع الإنتاج العالمي، في حين أن 40% من الفقراء في الدول ذات الدخل المنخفض يستهلكون فقط 11% من مجموع الإنتاج العالمي، وهو ما ترتب عليه بالتبعية تراجع في مستويات التعليم والتأهيل ومن ثم حصول عجز في الكوادر والكفاءات العلمية التي تعد الأساس في استدامة أي عملية تنموية.

القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أهداف شاملة ومتطلبات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، لذلك فانه يعد من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار الدول، وللتخفيف من شدة وطأته عليها يجب تشجيع الاستثمار وتحقيق الإنعاش الاقتصادي مع ضرورة التعجيل بالنمو الاقتصادي وتعزيز هذا النمو لصالح الفقراء بما يؤدي لزيادة فرص العمل والأجور بالنسبة إلى الفقراء.

ومن جهة ثانية فان الهوة العميقة التي تقسم المجتمع البشري إلى أغنياء وفقراء والفجوة المتزايدة بين العالمين المتقدم والنامي تشكل تهديدا كبيرا للازدهار والأمن والاستقرار على مستوى العالم.[1]

✓ **التحديات البيئية**

يمكن توضيح أهمها فيما يلي:

1. **المياه:** تعد مشكلة شح المياه وتلويثها من المشكلات التي تؤرق العالم بحيث تعد قنبلة تنموية وسياسة موقوتة، وإن كانت القضية مؤجلة نوعا ما بالنسبة للدول الصناعية إلا انه لابد من تكثيف الجهود من جميع الأطراف بغية الوصول إلى استخدام الموارد المائية بشكل مستدام.

[1] منشورات الأمم المتحدة، **تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة**، نيويورك، 2002، ص: 03.

2 .الهواء : تبين النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الأبحاث أن تلوث الهواء مصدره الأول يرجع أساسا إلى حركة مرور السيارات وإلى إحراق النفايات في الهواء، ومما يزيد من خطورة هذا التلوث هو النفايات المكونة من خليط بين النفايات المنزلية والصناعية والاستشفائية.

ففي أوروبا شكلت مشكلة تلوث الهواء قيودا على حركة الشاحنات والأنشطة الصناعية، كما أن الأمطار الحامضية أضرت بالغابات مما بات يهدد صناعة الأخشاب والأثاث وما يرتبط بها، هذا فضلا عن التكاليف الباهظة للعناية بالأبنية ومن اجل الصناعة وتجديد واجهاتها في فترات اقصر.

ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فان معدل تركيز الملوثات يتجاوز في الوقت الحالي المستويات الآمنة في بعض المدن، ومن المرجح أن تؤدي هذه الزيادة المستمرة في نسبة التلوث إلى زيادة عدد الوفيات المبكرة الناجمة عن الجسيمات المحمولة جوا في المناطق الحضرية لتبلغ ما يقدر بـ 3.6 مليون وفاة في العام بحلول عام 2050 تكون معظم الوفيات من الصين والهند وفي الوقت ذاته يسبب تلوث الهواء في الأماكن المغلقة الناشئة عن حرق الكتلة الإحيائية والفحم والكيروسين وفاة مبكرة لما لا يقل عن 1.5 مليون كل عام وقد يصل إلى مليوني حالة.

3 البيئة البحرية: إن الشعاب المرجانية البحرية تعد من النظم البيئية شديدة الحساسية للتغيرات المناخية على المدى الطويل، فنتيجة للارتفاع في درجة حرارة سطح البحر من المتوقع أن تفقد الشعاب المرجانية الطحالب التي تزودها بالمواد الغذائية واللون المميز لها ما يؤدي بدوره إلى تبيض هذه الشعاب، هذا إلى جانب تعرض هذه الشعاب إلى التدمير نتيجة الأنشطة البشرية كتسرب مياه الصرف إلى البحار.

4 **.تغيير المناخ:** تعتبر ظاهرة التغيير المناخي من أهم التحديات البيئية التي تواجه العالم خلال هذا القرن بالنظر إلى تزايد حدتها وانعكاساتها الخطيرة المتعددة، وهي ظاهرة ناجمة عن ارتفاع درجات حرارة الأرض الناجمة بدورها عن الاستخدام المكثف للوقود الأحفوري وانبعاثات الكربون.[1]

[1] مريم بوعشير، **دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011-2010، ص: 66.

وبذلك تعتبر التغيرات المناخية المحتملة نتيجة زيادة تراكم غازات الاحتباس الحراري من الغازات السامة مشكلة عالمية تتعاون دول العالم على الحد منها من أجل حماية الإنسان والبيئة من الآثار السلبية لهذه التغيرات في المستقبل.

وتؤثر هذه التغيرات المناخية بشدة على مختلف القطاعات والتي من أهمها نذكر:

- بالنسبة لمصادر المياه تتغير كمياتها، أماكن تساقط الأمطار، مواسمها وارتفاع مستوى سطح البحر.
- بالنسبة للأراضي الزراعية فقد أشارت الدراسات والأبحاث إلى أن ارتفاع منسوب مياه البحر سيغرق الكثير من الأراضي الزراعية الخصبة المأهولة بالسكان خلال العقد القادم.
- بالنسبة لإنتاجية الزراعة فستتغير خريطة التوزيع الجغرافي للمحاصيل الزراعية كحتمية لتغير معدلات وأوقات موجات الحرارة.
- بالنسبة للمناطق الساحلية ستغرق بعض المناطق المنخفضة فيها فضلا عن زيادة معدلات ملوحة الأراضي بها وارتفاع مستوى المياه الجوفية مع تأثر الإنتاج السمكي بها لتغير الأنظمة الايكولوجية.
- بالنسبة لمصادر الطاقة ازداد الضغط عليها في مختلف الاستخدام بخاصة التدفئة والتبريد في المنازل.
- بالنسبة للجانب الصحي فسيتدهور لنقص المياه، ارتفاع الحرارة والرطوبة وزيادة شدة الموجات الحارة والباردة، حيث تعمل درجات الحرارة المرتفعة على رفع معدلات وفيات الأطفال في حين تزيد معدلات الرطوبة من الشعور بعدم الارتياح كما تقلل من كفاءة العمال والإنتاج.

5 .**المخلفات والنفايات:** تواجه جميع الدول اليوم مشاكل بيئية وصحية مرتبطة باستخدام وتخزين ونقل ومعالجة وإزالة النفايات والمخلفات، وتعد النفايات الاستشفائية من أخطر النفايات التي تهدد الصحة نظرا لما تحتويه من بقايا ومواد غالبا ما يتم التخلص منها بطرق غير سليمة.

والجدير بالذكر أن حجم النفايات سيستمر في الارتفاع في ظل انعدام تزايد الفعالية وإعادة استخدام وتدوير النفايات، حيث انه من المتوقع أن ينتج العالم حوالي 2.2 مليار طن من النفايات بحلول عام 2025 وهو وما يمثل ضعف حجمها الذي هي عليه في الوقت الحالي.[1]

[1] محمد مجيد محمود، **مرجع سابق**، ص:08.

المبحث الثالث: التنمية المستدامة: ابعادها، مؤشراتها وعلاقتها بالاقتصاد الدائري.

سنقوم بالتطرق في هذا المبحث الى ثلاثة مطالب، في المطلب الأول سنتطرق الى ابعاد التنمية المستدامة، وفي المطلب الثاني سنتطرق الى مؤشرات التنمية المستدامة ، وفي المطلب الاخير سنتطرق الى علاقة التنمية المستدامة بالاقتصاد الدائري، وذلك على النحو التالي:

المطلب الاول: ابعاد التنمية المستدامة

التنمية المستدامة كبديل تنموي لما يعرف عن التنمية التقليدية التي تستهدف تحقيق النمو بشكل أساسي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق أبعاد أساسية سنتطرق إليها كالتالي:[1]

- ✓ **الأبعاد الأساسية**

هناك من يعرف التنمية المستدامة على أنها تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد.

أ. **الأبعاد البيئية:** البعد البيئي هو الإهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، حيث أن كل التحركات تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف البيئي هو احد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة من أجل الحصول على طرق مترابطة مع إدارة البيئة.

ب. **الأبعاد الاجتماعية:** هو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والإجتماعية، يستثمرها بما يخدم إحتياجاته الأساسية دون تقليل فرص الأجيال القادمة.

ج. **الأبعاد الاقتصادية:** بإعتبار البيئة كيان اقتصادي متكامل وقاعدة للتنمية وأي تلويث لها أو إستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها، ومن ثم يجب أخذ الإقتصاد بعيد المدى كل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد.

الجدول رقم (04): الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

[1] ريدة ديب، سليمان مهنا، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مجلة دمشق للمهندسة، مجلد 25، العدد الأول، 2009، ص: 24.

الابعاد البيئية	الابعاد الاجتماعية	الابعاد الاقتصادية
النظم الإيكولوجية، الطاقة البيولوجي الإنتاجية البيولوجية القدرة على التكييف	المساواة في التوزيع الحراك الإجتماعي، التنويع التنوع الثقافي المشاركة الشعبية، استدامة المؤسسات	النمو الإقتصادي المستديم كفاءة رأس المال إشباع الحاجات الأساسية العدالة الاقتصادية

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة ابوزنط، **إشكالية التنمية المستدامة**، مجلة علمية، جامعة الأردن، المجلد العدد 1، 2008، ص 35.

الترابط بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

تتمثل ترابط أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما بينها وفق ما يلي :[1]

أ. اقتصاديا: النظام المستدام إقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر أن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة والتوازن الإقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام وان يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

ب. بيئيا: النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، تجنب الإستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد إقتصادية.

ت. اجتماعيا: يكون النظام مستداما إجتماعيا في تحقيق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

- ✓ **الأبعاد الثانوية**

للتنمية المستدامة بالإضافة إلى الأبعاد الثلاث السالفة الذكر هناك من يضيف أبعاد أخرى ثانوية تتمثل في:[1]

[1] ريدة ديب، سليمان مهنا، **مرجع سابق**، ص: 44.

البعد التكنولوجي: هو بعد يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف و أكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد والهدف من النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات وإستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وإعادة رسكلتها، ومن هذا المنطلق لابد من مراعاة أمور عدة أهمها:

- استخدام تكنولوجيا أنظف؛
- الحد من انبعاثات الغازات؛
- استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي؛
- إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها؛
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون؛

البعد السياسي: هو تطبيق الحكم الديمقراطي الذي يسمح بالمساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل و بين الأجيال وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.

البعد المؤسسي: يتمثل في الإدارات والمؤسسات العامة التنفيذية للدولة التي بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية.

توفر الدولة الخدمات والمنافع لمواطنيها ورفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية، وتوفير الإطار الصالح لالتزاماتهم بواجباتهم تجاه المجتمع والدولة، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وإدارتها في أداء وظائفها ومهماتها.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة فعلية، وتتمحور هذه المؤشرات حول توصيات أجندة القرن 21 التي حددتها الأمم المتحدة وهي:[2]

---

[1] العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 2011-2010، ص : 28.

[2] عثمان محمد غنيم، ماحدة أبوزنط،**التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، 2007، ص: 254.

✓ **المؤشرات الاجتماعية**

وتعني توفير الظروف للدول والبشر حتى يتمكن من تحقيق:

(1) المساواة الاجتماعية وتحقيق عدالة توزيع الثروة ومكافحة الفقر: تم اختيار مؤشرين لقياس مدى تحقيق الدول العدالة الإجتماعية هما: نسبة عدد السكان تحت خط الفقر، مقدار التفاوت بين الفئة الأغنى في المجتمع والأفقر فيه.

(2) الرعاية الصحية المناسبة لجميع أفراد المجتمع وتختص في المناطق النائية والأرياف مع السيطرة على الأمراض الوبائية الناتجة عن تلوث البيئة ويستخدم فيها مؤشر العمر المتوقع عند الولادة بالإضافة إلى معدلات وفيات الأمهات والأطفال وكذا الرعاية الصحية الأولية.

(3) التعليم هو السبيل الأهم لتحقيق التنمية المستدامة لأي مجتمع عصري، وذلك من خلال توجه التعليم نحو التنمية ومجالاتها ومؤشرات قياس مدى تقدم التعليم في الدول: نسبة الأمية، مدى استمرار الطلبة في مسار التعليم ونسبة إتفاق الدول على التعليم والبحث العلمي.

(4) السكن والسكان يؤثر النمو السكاني السريع وهجرة السكان من الريف إلى المدن في تحقيق تنمية مستدامة وتم اعتماد مؤشرين معدل النمو السكاني ونصيب الفرد من الأبنية العمرانية.

(5) الأمن الاجتماعي: حماية الأفراد من الجرائم بتحقيق العدالة والسلام الإجتماعي ويتم قياسه بمؤشر معدل نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع.

✓ **المؤشرات الاقتصادية**

وتشمل قضايا البنية الإقتصادية وأنماط الإنتاج في الدول، ومنها:

(1) البنية الاقتصادية: تقييم الأداء الإقتصادي من خلال المؤشرات التالية:

- معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي والميزان التجاري للدول؛
- نسبة المديونية الخارجية والمحلية في الدخل القومي للدول الفقيرة ومدى المساعدات التي تقدمها الدول الغنية

(2) أنماط الإنتاج والاستهلاك: تحولت معظم الدول إلى الأنماط الإستهلاكية وأنماط الإنتاج الغير المستدامة، التي تستنزف الموارد بشكل غير مدروس وخاصة من جانب الدول الصناعية الكبرى وتقاس بمؤشرات هي:

- مدى كثافة استخدام الموارد في الإنتاج؛
- معدل استهلاك الفرد للطاقة وكميات النفايات وتدويرها ومدى توافر المواصلات؛

✓ **المؤشرات البيئية**

تتمثل في القضايا المعاصرة ومنها:

(1) التغيرات في الغلاف الجوي للأرض يتمثل في الاحتباس الحراري والناجم عن التلوث الهوائي ويجب معالجته عن طريق تحسين نوعية الهواء من خلال بروتوكولات كيوتو .

(2) استخدامات الأراضي وذلك حمايتها من التدهور البيئي، مكافحة التصحر، ووقف إزالة الغابات والزحف العمراني على الأراضي مع العمل على تحقيق تنمية مستدامة للإنتاج الزراعي والغابي الرعوي.

(3) المسطحات البحرية حمايتها بالحد من التلوث البحار والصيد الجائر والثروة السمكية وكذا الأنواع المعرضة للانقراض إضافة إلى حل مشكلة ارتفاع منسوب سطح الأرض لسنوات القادمة مما يهدد بإغراق مساحات شاسعة من الجزر واليابسة.

(4) مصادر المياه العذبة: حيث يعاني 35% من سكان العالم من شح مالي خطير وتنبه المنظمات العالمية إلى أن حروب القرن 21 ستكون بسبب مصادر المياه، ويتم قياس التنمية المستدامة عن طريق مدى نوعية المياه وكمياتها المتوفرة ونصيب الفرد من المياه العذبة النظيفة.

المطلب الثالث: علاقة التنمية المستدامة بالاقتصاد الدائري

ترتبط مفاهيم الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة بشكل كبير، إذ يهدف كلاهما إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة وتحسين جودة الحياة الاجتماعية، ويمكن شرح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): علاقة الاقتصاد الدائري بالتنمية المستدامة

مؤشرات الاقتصاد الدائري	ابعاد التنمية المستدامة
الانتاج والاستهلاك الاكتفاء الذاتي من المواد الخام للإنتاج. توليد النفايات كمؤشر لجوانب الاستهلاك). إهدار الطعام. **إدارة المخلفات** معدل إعادة التدوير (حصة النفايات المعاد تدويرها). إعادة التدوير الاسترداد لنفايات مختلفة نفايات التغليف، النفايات الحيوية، النفايات نحو التمكين الالكترونية.....). **المواد الخام الثانوية** مساهمة المواد المعاد تدويرها في تلبية الطلب على المواد الخام التجارة في المواد الخام القابلة لإعادة التدوير. الابتكار والتنافسية والاستثمارات الخاصة والوظائف والقيمة المضافة الإجمالية. براءات الاختراع المتعلقة بإعادة التدوير والمواد الخام الثانوية (كمؤشر على الابتكار)	**أبعاد اقتصادية** تحقيق اقتصاد مستدام لمصلحة الجيل الحاضر والأجيال المشتريات العام الخضراء (كمؤشر للجوانب القادمة. المالية.) تصميم جديد لنظم الإنتاج والاستهلاك والتحول من استنفاذ الموارد الطبيعية إلى مبدأ إعادة التجديد في مجالات الطاقة، المواد الخام الإنتاج والاستهلاك والمخلفات. **ابعاد اجتماعية** تكريس عملية اكتساب المعرفة كحق من حقوق الإنسان ضمن منظومة التنمية الإنسانية. احترام الحقوق والحريات العامة للأفراد والمجموعات نحو التمكين للحكم الصالح. تمكين المرأة من فرص التنمية والمشاركة العامة في تطوير المجتمع بتمكين المرأة من فرص التنمية والمشاركة العامة في تطوير المجتمع. **أبعاد بيئية** ترشيد استخدام المواد البيئية المتجددة وغير المتجددة) في العمليات الإنتاجية المحافظة على طاقة التحمل للأنساق البيئية، والتي تعني قدرتها على تجديد حيويتها، وهذا الهدف متعلق بصورة أساسية بالموارد البيئية المتجددة.

المصدر: أحلام بوعزارة وأخرون، **اسهامات إعادة تدوير المخلفات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الدائري دراسة بعض التجارب الدولية**"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2021، ص: 95.

من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الدائري وأبعاد التنمية المستدامة يتبين أن الاقتصاد الدائري يساهم في تحقيق البعدين الاقتصادي والبيئي بشكل واضح من خلال الاستغلال المثل للموارد الطبيعية، والتقليل من النفايات، وإعادة تدوير المنتج منها بشكل يجعلها مواد خام ثانوية تلبي احتياجات صناعات معينة، يتطلب تصميم لنظم إنتاج واستهلاك جديدة والتحول من استنفاذ الموارد الطبيعية إلى مبدأ استغلال الطاقات المتجددة وإعادة تجديد الموارد الخام والمخلفات مما يؤدي إلى تحقيق اقتصاد مستدام لمصلحة الجيل الحاضر والأجيال القادمة.

النظام الاقتصادي المستدام هو الذي يمكن أن يحفظ قدرة البشر في هذا الكوكب على إدارة موارده الطبيعية، وتوزيع خبراته بشكل عادل ولا يؤثر على حقوق الأجيال القادمة ولا على حقوق التوزيع المتساوي للثروة، ويخفف بشكل واضح من حدة التدهور البيئي الذي تتسبب به السياسات الاقتصادية التقليدية الحالية التي تبحث عن النمو دائما وأبدا، ولا تضع بعين الاعتبار التكلفة البيئية والطبيعية والاجتماعية لهذه السياسات الاقتصادية.

-إن المحافظة على البيئة واستغلال مواردها بشكل سليم وجيد دون ترك مخلفات صناعية، يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ذات استعمال أنظف تسعى للحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون بالتخلص التدريجي من المواد الكيميائية المهددة للأوزون الحامية للأرض. كما يتطلب الأمر استغلال الطاقات المتجددة للحد من انبعاث الغازات الحرارية.

-يتطلب الاقتصاد الدائري توفر بيئة علمية مبدعة ومبتكرة لأساليب جديدة في إنتاج المنتجات المستدامة، وكذا أساليب جديدة في استهلاك الموارد الطبيعية بشكل يمنع تسرب مواد سامة للطبيعة فيحول دون تدهورها، وكذا أساليب وتقنيات متطورة لإعادة تدوير النفايات.

الاقتصاد الدائري يسعى إلى استخدام تكنولوجيا حديثة ذات استعمال أنظف تسعى للحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون بالتخلص التدريجي من المواد الكيماوية المهددة للأوزون وللأرض. كما يتطلب الأمر استغلال الطاقات المتجددة للحد من انبعاث الغازات الحرارية. عمدت العديد من الدول المتطورة في إصدار جوائز

هامة للابتكار في مجال تطوير صناعات وأساليب للجودة وحماية البيئة. وعليه فمؤشر الابتكار للاقتصاد الدائري يساهم بشكل واضح في تحقيق الاقتصاد المستدام وحماية البيئة.

إن تشجيع الإبداع والابتكار يتطلب التشجيع على المعرفة ونشرها بين أفراد المجتمع بهدف المساهمة في الوعي بأهمية الاستهلاك والإنتاج المسئولان، والوعي بأهمية حماية البيئة والمحافظة عليها. وإن من أهم ركائز التنمية المستدامة هي التعليم والتدريب المستمرين وكذا الصحة.

حسب خبراء الاقتصاد فإن الاقتصاد الدائري يمكن تنفيذه على ثلاث مستويات المنطقة والمنطقة الصناعية والشركة، هدفها هو تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية وبالتالي خلق فرص مع تقليل تأثير النشاط البشري على البيئة والموارد من خلال تعاون الجهات الفاعلة المحلية.

إن مرحلة التحول إلى الاقتصاد الدائري تحتاج إلى أنشطة إعادة الاستخدام والإصلاح والتجديد والخصائص الفنية المختلفة التي تحتاج إلى العمل الفني الإبداعي ومتعدد الاستخدامات وقابل للتكيف ولا يمكننا الحصول عليه إلا من خلال التعليم، فالعامل الرئيسي في أي تنمية اقتصادية يأتي من العقل البشري.

خلاصة الفصل

في النهاية، يمكن القول إن التنمية المستدامة والاقتصاد الدائري هما مفاهيم أساسية تسعى البشرية لتحقيقها من أجل الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وضمان تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل مستدام.

وذلك من خلال توجيه الاستثمارات نحو الابتكار والاستدامة وتحويل النفايات إلى موارد، يمكننا بناء مجتمعات أكثر استدامة وازدهارا للأجيال الحالية والمستقبلية. إن العمل المشترك بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني يمكن أن يسهم في تحقيق هذه الأهداف وتحقيق عالم أفضل للجميع.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: واقع وآفاق الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد:

بعدما تم التطرق في الفصلين النظريين إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة بالإضافة إلى علاقة الموجودة بينهما، تبقى النتائج المحصل عليها في هذا الجزء من الدراسة مجرد نتائج نظرية استنباطية (النتائج متضمنة في المقدمات)، ما يتطلب القيام ببعض الخطوات والإجراءات الميدانية وفقا لأسس علمية ومنهجية ينتقل فيها الباحث من الإطار النظري إلى الإطار العملي التطبيقي، فنجاح أو فشل البحث مرهون بهذه الخطوات والإجراءات التي يتخذها الباحث من أجل معالجة الإشكالية المطروحة وتحقيق الأهداف المرجوة.

وعلية جاء هذا الفصل الذي يمثل الجزء العملي للدراسة فمن خلاله سيتم إسقاط ما تم التعرض له في الجانب النظري وذلك على الجزائر، حيث سيتم تقديم دراسة حالة **حول دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، وقد تم تناوله في ثلاث مباحث:

- ✓ **المبحث الأول:** مساعي الجزائر في تحقيق الاقتصاد الدائري.
- ✓ **المبحث الثاني:** مساعي الجزائر في تجسيد التنمية المستدامة.
- ✓ **المبحث الثالث:** توجه الجزائر نحو الاقتصاد الدائري لتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: مساعي الجزائر في تحقيق الاقتصاد الدائري

سنقوم بالتطرق في هذا المبحث الى ثلاثة مطالب، في المطلب الأول سنتطرق الى واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر، وفي المطلب الثاني سنتطرق الى جهود الجزائر في مجال تحقيق الاقتصاد الدائري، وفي المطلب الاخير سنتطرق الى تحديات تحقيق الاقتصاد الدائري في الجزائر، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر

يرتكز الاقتصاد الدائري في الجزائر أساسا، على دعم قطاع الرسكلة وإعادة التدوير للنفايات، وهذا من دون الاهتمام بالجوانب والأسس الأخرى له، الأمر الذي يطرح تحدّي جديد للسلطات الجزائرية حول كيفيّة تبني مبادئ وركائز الاقتصاد الدائري بإعتباره منظومة سوسيو إقتصادية متكاملة ذات آثار جدّ إيجابية على البيئة والتنمية المستدامة[1].

وتعدّ سياسة تسيير النفايات جزءًا من الاستراتيجية البيئية الوطنية(SNE)، وكذلك المخطط الوطني للعمل البيئي والتنمية المستدامة (PNAE-DD) ، وقد أسفرت هذه الإستراتيجيّة عن إصدار القانون رقم 01 – 19الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 2001 والمتعلق ب :تسيير، مراقبة والتخلص من النفايات، والذي يستهدف تجسيد المبادئ التالية:

- ✓ الحد من توليد النفايات وأضرارها في المصدر؛
- ✓ تنظيم فرز، جمع، نقل ومعالجة النفايات؛
- ✓ تثمين النفايات من خلال إعادة الاستخدام وإعادة التدوير؛
- ✓ المعالجة السليمة بيئيا للنفايات؛
- ✓ إعلام وتثقيف المواطنين حول المخاطر الناجمة عن النفايات وتأثيرها على الصحة العمومية والبيئة؛

وقد تمّ في الجزائر كذلك، إنشاء النظام العمومي لاستعادة وتثمين نفايات التغليف، المعروف إختصارا " Eco-Jem"، وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 199 – 04 الصادر بتاريخ 19 يوليو 2004، والذي يحدد إجراءات إنشاء وتنظيم وتشغيل وتمويل هذا النظام؛ تحت إشراف الوكالة الوطنيّة للنفايات AND .والشكل الموالي يبين طرق وآليات عمل " Eco-Jem " في الجزائر، مع مختلف المتعاملين والفعلين في

[1] محمد مسعودي، **متطلبات تفعيل الاقتصاد الدائري في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد01، جامعة أدرار، الجزائر،2020، ص:742.

هذا الصدد، والمتمثلين في كل من :البلديات، مصانع وورشات إعادة التدوير، المنتسبين لهذا النظام من الصناعيين ومختلف المتعاملين التجاريين، الأفراد والعائلات، وكذا الوكالة الوطنيّة للنفايات.

الشكل رقم 03 يُبيّن ميكانيزمات عمل " Eco-Jem " في الجزائر

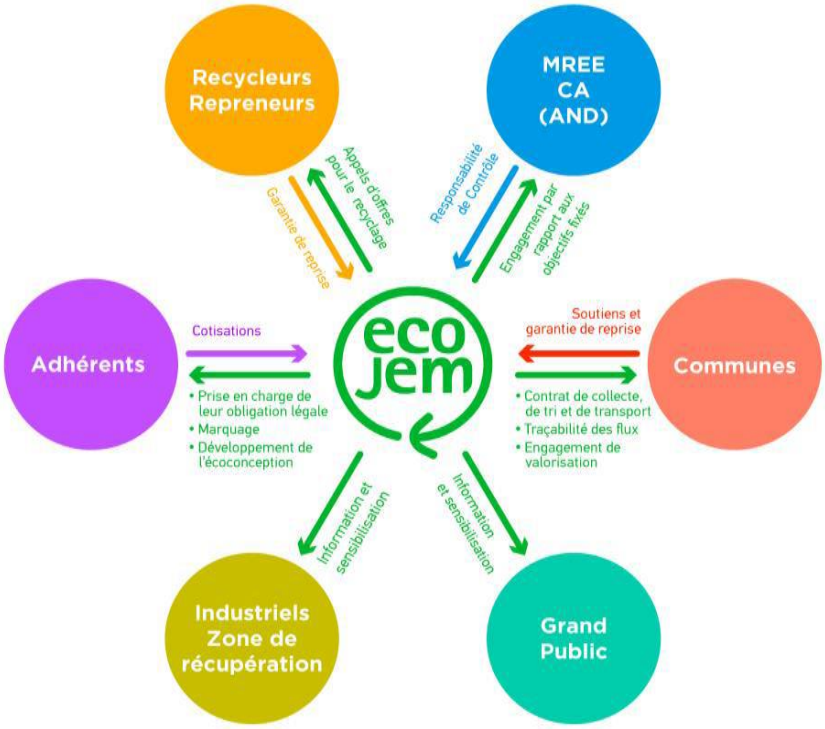

المصدر: موقع الوكالة الوطنية للنفايات AND على الرابط التالي:

https://and.dz/expertises/systeme-public-de-reprise-et-de-valorisation-des-dechets- demballages-eco-jem/

والملاحظ من الشكل أعلاه أنّ نظام Eco-lem يعتبر كهمزة وصل بين مختلف الأطراف المتعاملين والفاعلين في مجال إعادة تدوير النفايات وهذا بالاستناد على الدور الجوهري والأساسي الذي تقوم به الوكالة الوطنية للنفايات AND في هذا الصدد، والتي تهتم كثيراً بمسألة التنسيق ومراقبة حسن سير هذا النظام بين مختلف الشركاء والمتمثلين في كل من: الأفراد والعائلات مصانع وورشات إعادة التدوير البلديات المنتسبين لهذا النظام من الصناعيين ومختلف المتعاملين التجاريين، كما يتضح لنا من الشكل أعلاه أنّ هذا النظام يهتم كثيراً بمسألة التوعية والتحسيس لمختلف المتعاملين في مجال إعادة التدوير والتثمين للنفايات.

وفيما يخص آليات تمويل نظام Eco-em في الجزائر، فالأكيد أنها ترتكز على ورسوم العضوية من مؤلدي نفايات، التغليف قصد إعادة توزيعها على الجهات الفاعلة والمسؤولة عن جمع نفايات التغليف وفرزها

وتثمينها ويتعلق الأمر بجميع نفايات التغليف المصنوعة من الزجاج والبلاستيك والورق والكرتون والمعادن وللتحكم أكثر في التسيير المندمج والمتكامل للنفايات – ولا سيما النفايات المنزلية – أبرمت الوكالة الوطنية للنفايات عدة إتفاقيات شراكة مع متعاملين أجانب متخصصين في هذا المجال ينتمون لعدة دول نذكر منها ألمانيا بلجيكا كوريا الجنوبية، تونس، بالإضافة إلى والشراكة مع بعض الهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي.

ويُعتبر برنامج AGID ثمرة للتعاون والشراكة الجزائرية البلجيكية في مجال دعم التسيير المندمج والمتكامل للنفايات على مستوى الجماعات المحلية بالجزائر ويتم تنفيذ هذا المشروع في ثلاث ولايات هي: معسكر، مستغانم سيدي بلعباس؛ كما أنّه يُغطّي الفترة الزمنية من 28ديسمبر 2015 إلى 30 يونيو 2019 وقد اشتملت ميزانية هذا المشروع على العناصر التالية:[1]

- ✓ هبة بلجيكية تُقدّر بـ 11 مليون أورو، موجهة لتغطية متطلبات التعاون التقني البلجيكي.
- ✓ تمويل جزائري بقيمة 1،000،000،000 دج لصالح الوكالة الوطنية للنفايات.

ويستهدف برنامج AGID بالأساس دعم الجماعات المحلية الجزائرية في مختلف الجوانب المتعلقة بإدارة النفايات مثل تنظيم عمليات الجمع للنفايات، حُسن إستغلال البنى التحتية وتشغيلها، التحكم الفني في المعدات وكذا الإشراف على حملات التوعية والتحسيس. كما يرتكز هذا البرنامج كذلك، على تأهيل وتكوين الكوادر البشرية من خلال القيام بـ:

- ✓ تدريب الموظفين على المهام الإدارية والتقنية والأنشطة ذات العلاقة؛
- ✓ تنظيم عمليات توأمة للكوادر الجزائرية مع نظرائهم في بلجيكا؛
- ✓ تطوير أساليب الإدارة والمراقبة واكتساب الأدوات والتقنيات المناسبة؛
- ✓ وضع البرامج الرئيسية والمخططات المتكاملة لتسيير النفايات؛
- ✓ تقديم التوجيه والمساعدة من طرف المتخصصين لصالح مراكز طمر النفايات؛

وفي سياق أوسع، يستهدف برنامج AGID كذلك، إستحداث وتطوير فروع ومراكز لتثمين النفايات وبالتالي تعزيز الاقتصاد الدائري. ويتعلق الأمر في المقام الأول بتشجيع وتطوير تثمين النفايات المنزلية وما

[1] AND. (s.d.). strategie-nationale-de-la-gestion-des-dechets. Récupéré sur AGENCE NATIONALE DES DÉCHETS: https://and.dz/presentation/strategie-nationale-de-la-gestion-des-dechets/

شابهها من خلال بناء مراكز لفرز وإنتقاء النفايات كما إنه سيتم تطوير مراكز وفروع لتثمين النفايات وفقًا لاحتياجات وإمكانيات كل ولاية.

وفي تصريح له للإذاعة الوطنية، أكد مدير الوكالة الوطنية للنفايات، أن المواطن الجزائري ينتج ما مقداره 300 كيلوغرام من النفايات المنزلية سنوياً و أن 70 بالمائة منها ينتهي بها الأمر في مفارغ للنفايات، كما أن القطاع الصناعي ينتج نحو 2.5 مليون طن من النفايات، وهو ما من شأنه جلب فوائد بقيمة 38 مليار دينار سنويا للجزائر إن تم إستغلال هذه النفايات اقتصادياً وبذكاء.

وفي ظل الأزمة المالية التي تشهدها الجزائر حالياً بسبب إنخفاض مداخيل المحروقات، فإنه يتوجب على الحكومة الجزائرية إيلاء مزيد من الاهتمام بقطاع النفايات بإعتباره مورداً وثروة إقتصادية قد تُشكّل قيمة مضافة للإقتصاد الوطني، إن أحسن إستغلالها وتسييرها، كما أن الأمر يستدعي دعم وتحفيز القطاع الخاص في مجال جمع النفايات ورسكلتها، بإعتبار أن المؤسسات الخاصة في هذا المجال لاتزال دون العدد المطلوب عددها يُناهز الألف مؤسسة.[1]

ويبين الجدول الموالي الطاقة السنوية الوطنية للإسترجاع والتدوير للنفايات، والتي هي في الحقيقة لا تزال دون المستوى المطلوب لتحقيق أهداف الاقتصاد الدائري في الجزائر، كما أن التدوير على المستوى الوطني، يرتكز بنسبة كبيرة على الورق والبلاستيك، مثل ما يتضح لنا من معطيات الجدول أدناه.

الجدول رقم (06) يبين الطاقة الوطنية للإسترجاع والتدوير

طبيعة النفايات	الكمية الطن/ السنة
الورق	385000
البلاستيك	130000
المعادن	100000
الزجاج	50000
مواد مختلفة	95000
المجموع	760000

[1] وزارة البيئة والطاقات المتجددة الجزائرية (بلا تاريخ) البيئة الحضرية. تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني لوزارة البيئة والطاقات المتجددة الجزائرية:
http://www.meer.gov.dz/a/?page_id=212

نقلاً عن: وزارة البيئة وتهيئة الإقليم الجزائرية

المطلب الثاني: جهود الجزائر في تحقيق الاقتصاد الدائري

لاتباع نهج الاقتصاد الدائري بالتحول من الاقتصاد الخطي نحوه وجب على كل دولة أو مؤسسة تسطير برنامج ووضع خطط تتبعها والجزائر اتبعت هذا المسلك فالجزائر وضعت برامج وطنية تنظم الاقتصاد الدائري ونشأت مؤسسات تعمل في هذا المجال تدر للإقتصاد الجزائري ايرادات وتساهم في المحافظة على البيئة.

اولا: البرامج والمخططات الوطنية

(1) البرنامج الوطني لإدارة النفايات الصلبة البلدية Progdem

نهج عملي لتحسين إدارة النفايات المنزلية

برنامج Progdem، الذي أطلقته وزارة تخطيط استخدام الأراضضي والبيئة، هو نهج متكامل وتدريجي لإدارة هذا النوع من النفايات ويتماشى مع تنفيذ السياسة البيئية الحضرية. يهدف البرنامج إلى القضاء على ممارسات الإغراق غير القانونية ، وتنظيم جمع ونقل والتخلص من النفايات الصلبة البلدية في ظل ظروف تضمن حماية البيئة والحفاظ على النظافة البيئية ، ولا سيما من خلال تنفيذ وتطوير وتجهيز مراكز طمر النفايات التقنيةCET في جميع الولايات. [1]

(2) الخطة الوطنية لإدارة النفايات الخاصة(Pnagdes)

Pnagdesهي أداة للإدارة والتخطيط ودعم اتخاذ القرار، والتيبناءً على الوضع الحالي للوضع في إدارة النفايات الخاصة، توفر حلولًا متنوعة ومناسبة لمعالجة هذا النوع من النفايات. يتم إنشاء البناغديس لمدة عشر سنوات، ويتم مراجعتها في كل مرة تتطلبها الظروف، بناءً على اقتراح الوزير المسؤول عن البيئة أو بناءً على طلب أغلبية أعضاء الهيئة المكلفة من صياغتها.

تم إنشاء Pnagdes على أساس السجل العقاري الوطني المستمد من الجرد الوطني للنفايات الخاصة. هذا الأخير، أداة حقيقية لمعرفة ومراقبة تطور إنتاج النفايات الخاصة، يعمل كأساس لتطوير Pnagdes .

أسفرت CNDS عن:

[1] الوكالة الوطنية للنفايات الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات https://and.dz/presentation/strategie-nationale-de-la-gestion-des-dechets

- ✓ تحديد كمية النفايات المتولدة أو المخزنة أو المستعادة أو المعالجة؛
- ✓ تحديد المولدات وحاملي النفايات الخاصة؛
- ✓ التوزيع الجغرافي للنفايات الخاصة حسب الولاية والمنطقة؛
- ✓ تحديد النقاط الساخنة.

يتم إنشاء Pnagdes لمدة عشر سنوات، ويتم تعديلها كلما اقتضت الظروف ذلك ، بناءً على اقتراح الوزير المسؤول عن البيئة أو بناءً على طلب غالبية أعضاء الهيئة المسؤولة عن تطويرها.

(3) برنامج دعم التسيير المندمج للنفايات AGID

AGIDهو مشروع تعاون في مجال تسيير النفايات بين الجزائر وبلجيكا (بالوكالة الوطنية للنفايات والتعاون التقني البلجيكي) تم تمويله 11.000.000 أورو بالنسبة للطرف البلجيكي وب 1.000.000.000 دج بالنسبة للطرف الجزائري الهدف منه هو تعزيز ودعم الجماعات المحلية لغرض ترقية إدارة نفاياته، المشروع يخص ثلاث ولايات من الغرب الجزائري: معسكر, مستغانم، وسيدي بالعباس ويمتد المشروع إلى غاية 30 جوان 2019. [1]

(4) تجربة الفرز الانتقائي للنفايات المنزلية

عرفت الجزائر العاصمة تجربة سميت باحي تجريبي التي أطلقت في جوان 2016 , من طرف الوكالة الوطنية للنفايات بالتعاون مع مؤسسة إكسترانت ويضم 1602 مسكن. تم تزويدهم ب 26 حاوية ذات سعة 770 لتر لكل شريحة من النفايات (شريحة النفايات الجافة وشريحة النفايات العضوية) يقوم فريق مؤسسة إكسترانت بجمع النفايات الجافة كل 3 أيام أما النفايات العضوية فترتفع بصفة يومية، وبعد 4 أشهر من تجسيد المشروع على مستوى الحي يشهد الفرز الانتقائي تجاوب وإقبال كبير من قبل السكان. وبالإضافة إلى هذه التجربة فقد عمد مستثمر خاص في بلدية بلوزداد بالعاصمة بالاستثمار في تركيب حاويات حديثة لجمع النفايات تحت الأرض، بطريقة حضارية وهي بادرة مهمة تستخدم التكنولوجيا لجمع النفايات بطريقة تهذيبية للشوارع وتساعد أيضا في تثقيف المواطنين في ما يتعلق بمزايا هذه الحاويات التي تستغل المساحات الباطنية من جهة, والحفاظ على البيئة والفرد من جهة أخرى وبشكل مجاني، فبهذا الاستثمار يكون المستثمر الخاص

[1] وزارة الموارد المائية والبيئية ، **رسالة الوكالة الوطنية للنفايات**، رقم 4. الجزائر، 2016، ص:01.

قد أستفاد من الدعم الموجود من قبل السلطات لإنشاء هذا النوع من المؤسسات وأفاد منطقة بلوزداد بالنظافة والصحة. [1]

ثانيا: الاتفاقيات والتظاهرات الدولية

(1) اتفاقية الشراكة بين الوكالة الوطنية للنفايات ومجموعة المدارس العليا للحراش ومؤسسة تونيك:

تم توقيع خلال شهر سبتمبر 2016 اتفاقية شراكة متعددة الاطراف بين الوكالة الوطنية للنفايات، مؤسسة تونيك، ومجموعة من المدارس العليا للحراش التي تضم: المدرسة الوطنية العليا للفلاحة، المدرسة متعددة التقنيات للهندسة والتهيئة العمرانية، المدرسة الوطنية العليا للبيطرة، الاتفاقية تشمل جانبين للشراكة: الجانب الأول متعلق باسترجاع كميات الورق المنتجة من خلال وضع مشروع لفرز النفايات على مستوى المدارس المعنية، ستتكفل الوكالة الوطنية للنفايات من خلاله بالجانب التقني وكذا الجانب التحسيسي والتوعوي للمشروع. فيما يخص ابتياع حاويات الفرز فهو يقع على عاتق شركة تونيك والتي ستتكفل كذلك بعملية استرجاع النفايات من الورق وإعادة تدويرها.[2]

والجانب الثاني يتعلق بالنفايات الخاصة، دور الوكالة في هذا الجانب يتمثل في عملية جرد النفايات الخاصة المنتجة على مستوى هذه المدارس وتوجيهها نحو الجهات المختصة في معالجتها. وفي نفس السياق كانت الجزائر قد طبقت مشروع "الادارة تساهم في عملية الاسترجاع" على مستوى 10 وزارات ومؤسستين عموميتين تم من خلالها سنة 2016 استرجاع 110 طن من الورق.

(2) الصالون الدولي الأول لاسترجاع وتثمين النفايات الصناعية2016 REVADE

تحت رعاية وزاة الموارد المائية والبيئية ووزارة الصناعة والمناجم ووزارة التجارة، نظمت الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة بالشراكة مع الوكالة الوطنية للنفايات وبالتعاون مع ممثل التعاون الالماني GIZ الطبعة الاولى للصالون الدولي لاسترجاع وتثمين النفايات الصناعية من 05 إلى 08من شهر أكتوبر 2016 بالجزائر العاصمة، تحت شعار" الرهانات الاقتصادية لإعادة تدوير النفايات الصناعية"، تم عرض الطرق التي تعتمدها الوكالة الوطنية لتثمين نتائج الابحاث والتطور التكنولوجي " "ANVREDET لدعم التكنولوجيات والابداعات في مجال تثمين النفايات. وشارك فيه اكثر من 30 عارض من بينهم مسترجعين،

[1] وزارة الموارد المائية والبيئية ، **مرجع سابق**، ص: 02.

[2] المرجع نفسه، ص02.

مرسكلين للنفايات، صناعيين، مراكز الردم التقني وغيرهم في هذا المجال وتم تسجيل ما يتعدى 3000الجزائر للصالون.

(3) الصالون الدولي الثاني لاسترجاع وتثمين النفايات الصناعية REVADE 2017

تم تنظيم الطبعة الثانية من الصالون الدولي لاسترجاع وتثمين النفايات الصناعية "ريفاد 2017 " تحت شعار" الرهانات الاقتصادية والتكنولوجية في إعادة تدوير النفايات" وكلها عزم على التوجه بقوة إلى الاقتصاد الأخضر، واستغلال كل ما يمكن استغلاله من الامكانات المادية والبشرية المتاحة، لخلق الثروة ومناصب العمل، فكان قطاع النفايات الصناعية والمنزلية بالجزائر في قلب الحدث الاقتصادي الوطني.[1]

(4) الصالون الدولي الثالث لاسترجاع وتثمين النفايات الصناعية REVADE 2018

شكل هذا الصالون، المنظم من قبل وزارة البيئة والطاقات المتجددة، الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة "كاسي" بالتعاون مع الوكالة الوطنية للنفايات، فرصة للمهنيين لإقامة شراكة في مجال الرسكلة والتدوير في إطار الاقتصاد الأخضر، الذي يمثل نموذج جديد لتطوير وتنويع الاقتصاد الوطني، خلق فرص العمل وتعزيز التنمية المحلية. فاق عدد المشاركين في الصالون 50 عارض، وقد اختيرت الصين ضيف شرف هذه الطبعة[2].

فتح هذا الفضاء المجال للتعريف بنشاطات جديدة في مجال الرسكلة والتدوير، خاصة وأن الاحصائيات الأخيرة بينت أن هناك سوقا تقدر بنحو 300000 طن في السنة من النفايات الخاصة(الإطارات، الزيوت المستعملة، البطاريات ونفايات المعدات الكهربائية والالكترونية) من بينها فقط 150.000 طن مثمنة ومستغلة، ما يعني أن 50 بالمائة من هذه المخلفات غير مستغلة، وباتت متروكة في الطبيعة تلوث مجالاتها "الماء، الهواء والتربة.

وقد بينت تلك الاحصائيات أن حوالي 16 شركة تنشط في مجال جمع وتصدير الزيوت المستعملة، 10 شركات القطاع الخاص العاملة في جمع وإعادة تدوير الاطارات المستعملة، وإعادة استخدامها في صناعة

---

[1] البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة. (2017). الصالون الدولي الثاني لاسترجاع وتثمين النفايات "ريفاد2019 ، من البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة: ,03 2017 ". تاريخ الاسترداد https://portail.cder.dz/ar/spip.php?article32316

[2] حياة.(710،2018)، الصالون الدولي لاسترجاع وتثمين النفايات "ريفاد 2018"، من جزايرس: https://www.djazairess.com/echchaab

سجاد للطرقات وحبيبات المطاط ولات ا زل سوق هذه الاخيرة واعدة جدا، وهذا يدل أن مجال تثمين النفايات لايزال ضعيفا في الجزائر.

(5) الصالون الدولي "ريفاد 4 " 7 – 10 اكتوبر 2019 تحت شعار مقاولاتية التدوير:

شهدت هذه الطبعة الجديدة التي جمعت حوالي خمسين عارضا، مشاركة إحدى عشرة بلدا أجنبيا، وتمثل الهدف من هذا الصالون في ترقية إبداع المؤسسات في هذا القطاع وتوفير مناصب شغل نظرا لطاقة النفايات التي يجب إعادة تثمينها، ويهدف الصالون كذلك إلى التعريف بالتجهيزات والتكنولوجيات المستعملة في مجال تحويل ورسكلة النفايات وكذا ترقية صناعة استرجاع ورسكلة النفايات وتشجيع الاستثمار وإنشاء مؤسسات جديدة.[1]

وأكد المدير العام لمؤسسة معالجة الزيوت المستعملة في الصناعة بولاية بومرداس هو الراعي الرسمي لهذا الحدث، أن معالجة الزيوت المستعملة تعرف تطورا حقيقيا لتفادي خسارتها. فهناك 13 وحدة في العالم مجهزة بهذه التكنولوجيا وتم إطلاق الوحدة ال 14 بالجزائر والاولى من نوعها في افريقيا، بطاقة انتاج تبلغ 30.000 طن سنويا من أجل استثمار ب 83 مليون اورو.

فمن خلال هذا المعرض سيمكن العارضين الجزائريين من عقد شركات مثمرة مع بعض المتعاملين من البلدان الافريقية المشاركة على غرار أنغولا والسنيغال والكونغو الديمقراطية.

فكمية النفايات غير المسترجعة حاليا تمثل قيمة تجارية قدرها 40 مليار دج وتمكن من استحداث 100 ألف منصب شغل منها 40 ألف منصب شغل مباشر. وحسب ممثل المركز الوطني للسجل التجاري فيوجد بالجزائر حوالي 10 آلاف مؤسسة تعمل في مجال حماية البيئة من بينها مؤسسات مختصة في رسكلة النفايات المختلفة من زجاج وبلاستيك والكرتون على مستوى كل التراب الوطني. كما أن مركز السجل التجاري منح تسهيلات كبيرة لجميع الشباب الذي يريد الاستثمار في مجال الاقتصاد الدائري حيث ألغى أزيد من 14 شرطا للحصول على السجل التجاري أهمها الغاء شرط وثيقة السوابق العدلية وعقد الايجار.

(6) الصالون الدولي "ريفاد 5 " 11 – 14 اكتوبر 2020

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، الصالون الدولي "ريفاد 4 " 7 – 10 اكتوبر 2019 تحت شعار مقاولاتية التدوير من وكالة الانباء الجزائرية: http://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/77241-7-10

تحت شعار "الاقتصاد الدائري خطوة نحو التنمية المستدامة" ، ويلاحظ من هذا أن الجزائر أصبحت في هذه السنوات الاخيرة مهتمة بموضوع الاقتصاد الدائري لما له من أهداف ومزايا على البيئة والاقتصاد والمجتمع ككل (وقد اجلت هذه الطبعة الخامسة نظرا لأوضاع الصحية للبلاد).

المطلب الثالث: التحديات التي تعيق تحقيق الاقتصاد الدائري في الجزائر

هناك مجموعة من المعوقات أو التحديات التي تحول دون التحول نحو الاقتصاد الدائري في الجزائر، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:[1]

التقنية الحديثة: يتطلب الاقتصاد الدائري توفر التقنيات الحديثة المناسبة التي يمكن أن تعمل من خلالها المؤسسات على إعادة الاستخدام وهذا ما تفتقر إليه الجزائر؛

نقص مصادر التمويل الخاصة بمشاريع التدوير: حيث أن التمويل البيئي في الجزائر مازال في المراحل الجنينية من التكوين، فهو لم يرقى بعد إلى مستوى الدول المتقدمة، بإنشاء بنوك متخصصة في تمويل المشاريع البيئية؛

غياب تدخل الدولة وتشجيعها لهذه المشاريع: أي لا يوجد إجراء وطني واضح لإعادة تدوير النفايات ورسكلتها، وذلك رغم توقيع الجزائر على عددٍ من البرامج مثل رسكلة وتثمين النفايات ضف إلى ذلك غياب التشجيع من طرف الدولة لهذه المشاريع رغم فوائدها الاقتصادية والبيئية؛

نقص الإمكانيات المادية والبشرية: ويظهر ذلك من خلال استثمار الجزائر في مجال تدوير البلاستيك فقط، وليس في كل النفايات القابلة للتدوير لأنها لا تملك منشآت كبيرة، بالإضافة إلى تكاليفها الكبيرة؛

غياب الثقافة والبرامج الخاصة بالتوعية: وذلك لتغيير سلوك المستهلك الجزائري بشأن المنتجات التي يمكن إعادة تدويرها، واستخدامها وإعادة إدخالها في الدورة الإنتاجية مرة أخري لتحقيق نتائج أفضل؛

عدم انتظام عملية التدوير: معظم العاملين في جمع وفرز النفايات في الجزائر يعملون بشكل غير منظم وغير رسمي، كما أنها تقتصر علي ورشات صغيرة وخاصة، مما يجعل ازدهار مؤسسات إعادة التدوير النفايات أمرا صعبا أو شبه مستحيل في الوقت الحاضر.

[1] شامية عباس، **الاقتصاد الدائري: نظام بيئي صناعي جديد لتطبيق معايير الاستدامة الشاملة**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، 2019، ص:51.

المبحث الثاني: مساعي الجزائر في تجسيد التنمية المستدامة

سنقوم بالتطرق في هذا المبحث الى ثلاثة مطالب، في المطلب الأول سنتطرق الى واقع التنمية المستدامة في الجزائر، وفي المطلب الثاني سنتطرق الى جهود الجزائر في مجال تجسيد التنمية المستدامة ، وفي المطلب الاخير سنتطرق الى تحديات تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

تشكل التنمية المستدامة أداة هامة لمواجهة مختلف التحديات المتنامية لأفراد المجتمع والتي من خلالها تم التأكيد على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية لها، ويعتبر تحقيق التنمية المستدامة من أهم التحديات والصعوبات التي تواجهها الجزائر التي تتعلق بتحسين النمو لاقتصادي خارج قطاع المحروقات بالإضافة إلى حماية البيئة وفق مقتضياتها.

اولا: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

يقاس الوضع القائم للتنمية المستدامة في أي دولة باعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية البيئية والاجتماعية، وفيما يلي تحليل لواقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات:[1]

- ✓ **المؤشرات البيئية**

إن الوضع البيئي السائد السابق أدى إلى التفكير بجدية في المسائل البيئية وتهيئة الإقليم وتسيير المدن الذي أدى إلى الخروج بتقارير وطنية لحالة ومستقبل البيئة لسنة 2000، وأقره مجلس الوزراء في 12 أوت 2001 وكان هذا التقرير ثمرة تشاور وتبادل مختلف الآراء بين عدة أطراف من فروع وزارية ذات طابع بيئي، جامعات دراسات وغيرها، وقام هذا التقرير بتشخيص ثلاث محاور:

أ. الوصول إلى التحديد بدقة الظواهر الضعيفة من الطابع المادي للإقليم.

ب.اكتشاف الثغرات والنقائص في السياسات العامة المتبعة.

ت. التأكيد على العجز وعدم كفاية الوظائف الدستورية والقانونية.

[1] محمد طاهر قادري، **اليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، اطروحة دكتوراه ، قسم علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2006، ص ص :36-35.

واستنادا إلى الأهداف والإجراءات الممكن اتخاذها من اجل تعزيز سياسة وطنية تتبع التنمية المستدامة كنموذج تنموي شامل كان من الضروري وضع إطار قانوني وتشريعي يكمل الاستراتيجية الوطنية، فكان ذلك من اهتمامات المخطط الوطني للعمل البيئي والتنمية.

وفي إطار دعم السياسة الوطنية من اجل التنمية المستدامة، ظهرت عدة مؤسسات متخصصة تهتم بالمسائل البيئية، التكوين والأمن البيولوجي، نذكر أهمها:

المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

الوكالة الوطنية للنفايات والأمن البيولوجي.

الوكالة الوطنية لعلوم الأرض.

وفيما يلي نستعرض أهم المؤشرات البيئية:

أ. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية يساهم في خلق شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجعل

الفلاحة تلعب دورا هاما في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ويهدف إلى إعادة الحياة في المناطق الريفية وبالخصوص المناطق المعزولة والمهشمة، وفي مجال دعم البيئة الفلاحية، تم إنشاء الصناديق التالية: [1]

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
- صندوق التنمية الريفية.
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق السهلية والرعوية.

ب الغابات: تطور معدل المساحات الغابية في الجزائر ليصل إلى 22% المطلوبة للتوازن البيئي بهدف إعادة الإرث ألغابي، مخطط وطني للتشجير، تم وضعه منذ عدة سنوات، ويهدف إلى إدخال أنظمة اقتصادية فعالة، تسمح لسكان الريف من تحسين مداخيلها وظروف معيشتها، تدخل في إطار تنمية فلاحة الجبال، تقسيم الأراضي ومكافحة التصحر.

[1] أحمد زيطوط، **تمويل التنمية المستدامة في الدول النامية**، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص ص: 77- 78.

ج. مكافحة تلوث الهواء من خلال إنشاء مراكز مراقبة نوعية الهواء، وبرامج لإزالة التلوث، وفي هذا الإطار تم تدشين شبكات سماء صافية مراقبة الهواء في الجزائر، بدعم من البنك الدولي بقرض قيمته 36.6 مليون دولار).

كما بادرت مؤسسات توزيع المحروقات الى توزيع الخضراء البنزين بدون رصاص) في أكثر من نقطة بيع موزعة عبر كامل التراب الوطني، مما يساعد على تخفيض نسب الغازات المنبعثة من السيارات ووسائل النقل الأخرى.

✓ **المؤشرات الاقتصادية**

تعتبر المؤشرات الاقتصادية من أهم المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة، على اعتبار إن عملية التنمية تعني بصورة مباشرة المجال الاقتصادي، كما أن الاستدامة تتعلق بالموارد الاقتصادية وتتمثل إجمالا في الاتي:

أ. مؤشرات اقتصادية ومالية شهد الاقتصاد الوطني تطور ايجابي في المؤشرات المالية والاقتصادية بداية من سنة 2006، إذ تدل الأرقام وميزانية الدولة لسنة 2008 على أن البرنامج التكميلي لدعم النمو لازال قائما، ويحظى بالأولوية لما يحتويه من مشاريع واستثمارات عمومية ذات أهمية وانعكاسات ايجابية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي فبعد المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي في تلك الفترة الذي خصصت له 7 مليار دولار حضي برنامج دعم النمو بمبلغ 55 مليار دولار، كما سجل البنك العالمي في تقريره الذي اهتم بالآفاق الاقتصادية العالمية لسنة 2009 والذي يدرس فيه اثار الازمة المالية العالمية على ارتفاع الناتج الداخلي الخام على المستوى العالمي نموا ملحوظ في الجزائر سنة 2008 مقارنة بسنة 2007.

ومن اجل تحسين تسيير النفايات الصناعية، ومكافحة التلوث الصناعي ولهذا تم استثمار مبالغ كبيرة من طرف الدولة عن طريق تفعيل البرامج التالية:

- سماء صافية لمراقبة نوعية الهواء.
- مخطط تهيئة الساحل.
- عقود الاداء لعدة وحدات صناعية ملوثة.
- البرنامج الوطني لتسيير النفايات الخاصة.

ب الاجراءات الضريبية: لقد تم في قوانين المالية لسنة 2000 إلى 2005 اضافة ضرائب جديدة متعلقة بحماية المحيط والبيئة، هذه الاجراءات كانت تخص النفايات الصلبة، العوامل الصناعية والانبعاثات الغازية، وتتمثل في اضافة رسوم على كل من:

- رفع النفايات المنزلية.
- تخزين نفايات نشاطات العلاج.
- عدم تخزين النفايات الصناعية.
- التلوث والمحروقات، والرسوم على المياه الصناعية المستعملة.

✓ **المؤشرات الاجتماعية:**

أ. التعليم: يعد التعليم في الجزائر اجباريا لمدة 9 سنوات، وهو مجاني في جميع مستويات التعليمية أو التكوينية الحكومية، وتسهر الدولة على ضمان التعليم لجميع الاطفال البالغين سن التمدرس حيث وصلت نسبة التمدرس الى 96.8% حيث ادى تحسين خدمات التعليم ومعدلات الالتحاق بالمدارس الى تخفيض الامية بالنسبة للرجال والنساء إلى نسب أقل، وقد فاقت ميزانية التسيير للتربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني 430 مليار دينار لسنة 2008.

ب معدل البطالة : يشمل هذا المؤشر جميع افراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين يتقاضون مرتبات او عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة.

حيث قدرت نسبة البطالة لدى الشباب من القوى العاملة في عمر من 15الى 24 سنة حوالي 39 في سنة 1990، ومثلث نسبة الاناث حوالي 14% لنفس السنة.

كما نجد أن نسبة التشغيل في الجزائر عرفت انخفاضا ملحوظا، وللحد من هذه الظاهرة تم اعداد برنامج وطني موازاة مع المؤتمر العالمي حول أهداف الألفية للتنمية، وعودة الانتعاش إلى الاقتصاد الوطني، تزامنا مع اسعار البترول وبدء تطبيق البرامج التنموية، وتجدر الاشارة الى التقدم الملموس في ميدان مكافحة الفقر، والتخفيض من اللامساواة بين الطبقات الاجتماعية وبين المناطق، حيث كان متمركز في المناطق الريفية، وفي حين يعرف انخفاضا في المناطق الحضرية، غير ان التحول الديمغرافي يتميز بعدم الاستقرار نتيجة تأثره بعدة عوامل.

المطلب الثاني: جهود الجزائر في تجسيد التنمية المستدامة

اولا: البرامج التنموية

قد وضعت الجزائر مجموعة من الاجراءات لتحقيق التنمية المستدامة والممثلة في البرامج التنموية التالية:

برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة(2001-2004)

هو عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي ,فهو عبارة عم مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية وقد تم تسيطر من خال هذا البرنامج مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

-اختتام العمليات التي هي في طور الانجاز

-إعادة الاعتبار والصيانة البنى التحتية.

-مستوى نضج المشاريع.

-توفير الوسائل و القدرات لإنجاز, ولاسيما منها الوطنية.

-العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج والمستعدة في الانطلاق فيها مباشرة.

نستعرض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات دعم النشاطات الإنتاجية: [2]

أ. الفلاحة: يتمحور حول البرامج (PNDA) بتكلفة قدرها 65 مليار دج يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لمرتبطة بخلاصة تكثيف الإنتاج الفلاحي شاملة المواد الواسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من الانتاجات الزراعية.

-إعادة أنظمة النتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.

-حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب شغل الريفي.

-حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين العرض العلفي.

- مكافحة الفقر والتهميش, لاسيما عم طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين

---

[1] سامية بزازي، خير الدين معطى الله، **البرامج التنموية وأثارها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغير والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال 2001-2004**، الملتقى الدولي حول" تقييم أثر لبرنامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر،2013، ص:04.

[2] عمر عبود، **جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول" التحولات السياسية وإشكالية التنمية في لجزائر، واقع وتحديات "تنظيم كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر 2007 ، ص: 5.

ب. الصيد والموارد المائية: نظرا لطول الساحل الجزائري ,فان هذا القطاع لا يحظى بالعناية المستحقة له يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية, فالبرنامج يتضمن أساسا في عمليات البناء, التصليح والصيانة البحرية..... , الخ ,والتكييف, التقييم, التبريد, النقل..., الخ, و يقدر المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج ب 9.5 مليا دج.

ت. التجهيزات الهيكلية للعمران : تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة, تم تقدير هذا البرنامج ب 1331.2 مليار دج.

خ. تأمين الموانئ والمطارات والطرقات: بهدف البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرقات بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش والمساس بكل أنواعه حيث قدرت تكلفته ب 1.7 مليار دج.

د . الاتصالات : مشروع حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدس عبد الله تكلفة هذا المشروع تقدر ب ملاير دج.

إحياء الفضاءات الريفية بالجبال الهضاب العليا و الواحات : البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي, والمحافظ على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب, وإعطاء نفس جديد لإحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية, سيسمح بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين, وخلق مناصب الشغل .

ويتطلب تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية وموارد مالية ومادية وبشرية, من اجل انجازه وبأقل تكلفة للحصول على نتائج مرضية , وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والمالية.

البرنامج التكميلي لدعم الانتعاش الاقتصادي (2005 – 2009)

تميزت السنوات 2001 – 2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الامن عبر ربوع بلادنا. وتجسد هذا الانعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يلي: [1]

[1] آنيسة عثماني، لامية بوحصان، **دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى الدولي : تقييم أثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2004، "،كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص:09.

استثمار اجمالي بحوالي 46 مليار دولار (اي 3.700 مليار دينار) ، منها حوالي 30 مليار دولار (اي 2.350 مليار دينار) من الانفاق العمومي .

نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8طوال السنوات الخمس بنسبة6.8بالمئة في سنة 2003 انجاز الآلاف من المنشات القاعدية وكذلك بناء وتسليم 700.000 مسكن

1.الإصلاح في المجال الاقتصاد ي:

1-تحسين اطار الاستثمار:

ترقية الاستثمار وضبطه: وتعتزم الحكومة على مراجعة قانون الاستثمارات, وتوفير إطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار يتطلب مراجعات التشريعية والتنظيمية , ومضاعفة فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ,(ANDI)كما تسهر الحكومة على تحسين مستوى جه ودها ومواصلتها لجلب الاستثمار والشراكة الأجنبيين.

2-تسوية مسالة العقار: غالبا ما تعتبر عائقا أمام الاستثمار.

مشكلة العقار الصناعي تعزم الحكومة على:

-إصلاح تسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط وتثمين المناطق الموجودة , وتطوير مناطق جديدة , وجمع الخدمات الضرورية للمستثمر في هذه الفضاءات.

-إصلاح فائض العقار العمومي على مستوى المؤسسات العمومية.

3-النهوض بتنمية مستمرة ومصنفة عبر انحاء البلاد:

-تثمين الثروات الوطنية وتطويرها:

ا - قطاع المحروقات والمناجم: ستقوم الحكومة باستكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية من اجل جلب الاستثمار الخاص الوطني , وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو في شكل شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم , ودعم الأنشطة في المراحل اللاحقة لإنتاج المحروقات وأنشطة إنتاج الطاقات المتجددة.

ب - التنمية الريفية: يلحق إنعاش الفلاحة برامج دعم وتنمية الأرياف, وفي هذا الإطار عملت الحكومة على مواصلة بذل الجهود في مجال التنمية الريفية, من خلال:

-دعم النشاطات المدرة للمداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل, والإنتاج المساهم في تحسين الأمن الغذائي للعائلات.

-برامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي

– دعم برامج الإسكان الريفي

ت – الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامة:

في إطار المخطط الوطني المقرر لهذا الغرض ستتم مواصلة انتهاج سياسة البيئية لتحقيق إبعاد التنمية المستدامة وتكريس الدولة وسائلها لتحسين البيئة والحفاظ عليها خلال عمليات التطهير وإزالة النفايات وفرض احترام التشريعات البيئية واشتراك المجموعة الوطنية في هذه المبادرة الكبيرة , وفي مجال تسيير النفايات و الخاصة والتلوث, ستحرص الحكومة على:

–فرض احترام النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

–اشتراك الفاعلين المعنيين وترسيخ قاعدة "من يلوث يدفع.

–تطوير خطط التخفيف التدريجي من الملوثات والأضرار.

–الحفاظ على رأس مال الطبيعي وتحسين إنتاجيته.

–الاستعمال المستدام للتنويع البيئي والموارد الجينية.

–حفظ المنظومات البيئية الهشة.

–إنشاء مناطق تهيئة متكاملة ومضاعفة المساحات المحمية ووضع المناطق الطبيعية المتميزة تحث حماية المواطنين إعادة تأهيل وترقية المساحات الخضراء والحدائق والأنظمة البيئية للواحات.

البرنامج الخماسي(2010 – 2019)

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق قفزة نوعية على كل الأصعدة باعتباره من اكبر الأغلفة المالية المخصصة من قبل دولة سائرة في طريق النمو , وقد خصص هذا البرنامج لتوظيف المنشآت القاعدية التي تحققت في البرامج السابقة واستعمالها في خلق الثروة ومنه خلق مناصب شغل لتحسين المستوى المعيشي للفرد , وعليه فان محتوى البرنامج الخماسي تضمن ما يلي: [1]

[1] صالحي ناجي، مخناش فتحية، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستدام**"، الملتقى الدولي حول "آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة**2001–2014**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص: 10.

تخصص أكثر من 40% من موارد البرنامج الخماسي لتحقيق التنمية المستدامة, وذلك من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والموارد الطاقوية من كهرباء وغاز إضافة الى تحسين الخدمة العمومية والتي تمثلت في الاتي:

-مواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قطرات الموانئ.

- تحديث وشبكة السكة الحديدية وتحسين النقل الحضري.

- تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاعات العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

- دعم وتنمية لاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية بمنح القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة.

- تشجيع المؤسسات الاقتصادية ولا سيما المنتجة منها على خلق مناصب شغل وموافقة الإدماج المهني لخرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.

برنامج التنمية للفترة (2015-2019)

تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة 2015-2019 من اجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني, ومن اجل تجسيد أهداف هذا البرنامج يتطلب العمل على تحقيق ما يلي:

أ - تطوير النشاطات الفلاحية: من خلال:

-الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400.000 هكتار من الاشجار المثمرة وغير المثمرة.

-توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب.

-مضاعفة النتاج من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة ورفع قدرتها.

ب - توسيع وعصرنة القطاع الصناعي: من خلال:

-ترقية الإنتاج الوطني و حماية وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة.

-دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية خصوصا نشاطات الصناعات الحديد والصلب.

-إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل.

-تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة.

ت – تسيير المنشأت القاعدية وتوسيعها : من خلال:

-مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات جديدة.

-تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال انجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة في مناطق الجنوب والهضاب.

– تطوير شبكة الطرق من خلال انجاز خطوط جديدة وعمليات ازدواجية لبعض الطرق وعصرنتها.

مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 – 2024:

مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 – 2024 ، تطرق الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد، بشكل خاص، إلى الركائز التي تأسس عليها هذا المخطط، والتي تشكل حاجة ملحة لمواجهة جميع التحديات الاقتصادية والاجتماعية للسنوات القادمة.[1]

وأوضح الوزير الأول قائلا: "إن تراكمات الماض ي وتحديات الحاضر والمستقبل تتطلب منا الخروج من هذه الوضعية، بالشروع الفوري في تنفيذ المخطط الطموح ل لنعاش الاقتصادي، وفق برنامج السيد رئيس الجمهورية، والذي يمتد على المدى القصير جدا الى غاية عام 2020 ، وعلى المدى القصير حتى عام 2021 ، وعلى المدى المتوسط حتى نهاية عام 2024.

النص الكامل للكلمة

"لقد تمكنت الجزائر بفضل مواردها من المحروقات والنفط والغاز ال طبيعي، من ضمان مستوى معين من التنمية الاقتصادية، ولا سيما من خلال تطوير العديد من البنى التحتية، وتكريس دولة اجتماعية تضمن خصوصا مجانية التعليم والرعاية الصحية للجميع.

إن قطاع المحروقات يحتل مكانة مركزية في اقتصادنا، حيث يوفر أكثر من 90 % من الصادرات ويمثل ما يقارب % 40من إيرادات الدولة. ومع ذلك، فإن ما يشكل قوته شكل أيضا أكبر نقاط ضعفه.

---

[1] خمخام عطية، بن دنيدينة سعيد، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020 – 2024)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06 ، العدد02، جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر، 2022، ص357

فالاقتصاد الجزائري لا يزال في الواقع يعتمد بشكل كبير على الأسعار الدولية للنفط والغاز التي شهدت اتجاها تنازليا منذ صدمة2014. وقد أدى صندوق ضبط الإيرادات FRR دوره بالفعل من من خلال التخفيف جزئيا انخفاض الاحتياطيات حيث تم استهلاكه بالكامل ابتداء من سنة 2017

من جهة أخرى، لم تكن الجزائر في منأى عن ظاهرة "المرض الهولندي" الذي يربط ركود الصناعات التحويلية بتنمية الصادرات من الموارد الطبيعية. وفي الجزائر، أدى الثقل الساحق لقطاع المحروقات إلى الحيلولة دون أي تنويع للاقتصاد، وتفضيل الواردات على الصادرات (خارج المحروقات) والحد في نهاية المطاف من وزن القطاع الصناعي ليبلغ من 6 إلى 7 % فقط من الناتج المحلي الخام.

إن اقتصادنا يشهد بشكل عام، إنتاجية منخفضة لوسائل الإنتاج ويعاني بشكل خاص من البطء الإداري، وكذا نقائص في مجال التسيير، وصعوبات في الحصول على التمويل، بل وحتى غياب رؤية قطاعية مشتركة متناسقة طويلة المدى، والتي يمكن أن توجه وتشرف على تنفيذ السياسات العمومية.

وعلى صعيد أخر، تعرض الاقتصاد الجزائري لاختبار قاس خلال السنتين الماضيتين: في سنة 2019 بسبب الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد، وفي سنة 2020 بسبب أزمة كوفيد 19 . ومع ذلك ، فإن هذه الصعوبات تشكل أيضًا فرصًا يجب اغتنامها لمباشرة إصلاحات اقتصادية كبرى والاستفادة من إعادة هيكلة سلاسل القيم العالمية.

وعلى ضوء ما سبق، سيتعين على الجزائر مواجهة العديد من التحديات الهامة، بما في ذلك التنويع الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار، والتفكير في السبل والوسائل للقيام، في أحسن الآجال، بوضع عملية التنمية الاقتصادية الوطنية المرنة والشاملة والموحدة، في المسار الصحيح.

وفي هذا السياق، باتت إشكالية تعبئة الموارد المالية اللازمة لتطوير البنى التحتية العمومية واستثمارات المؤسسات الاقتصادية تزيد حدتها أكثر فأكثر بسبب استمرار الانخفاض الحاد لموارد المحروقات وتداعيات الأزمة الصحية على الأنشطة الاقتصادية.

ولمجابهة هذا الوضع، ينبغي على السلطات العمومية إيجاد الحلول اللازمة لتوسيع وتنويع مصادر التمويل من خلال نشر القدرات اللازمة والصيغ المناسبة لإعادة بناء أواصر الثقة، ولاسيما مع المجال غير الرسمي الأنسب لإعادة الاندماج في مسار الشمولية المالية والاقتصادية.

كما يجدر تنويع مصادر التم ويل، لاسيما فيما يخص البنى التحتية، من أجل تخصيص موارد الميزانية المحدودة للحالات التي لا يوجد فيها بديل آخر. ويجب تفضيل المسعى القائم على الشراكة بين

القطاعين العام والخاص(PPP) التي تمثل إمكانات واعدة، في تمويل البنى التحتية والمرافق العمومية. كما ستمكن الشراكة بين القطاعين العام والخاص فضلا عن إمكانيات حشد التمويل، من الاستفادة من قدرات الابتكار والمهارات في التصميم والإنجاز والاستغلال والصيانة المثلى للبنى التحتية العمومية.

إن إصلاح وعصرنة النظام المصرفي والمالي هو حجر الزاوية لنجاح كل إصلاح اقتصادي. فإنه يشكل، بالإضافة إلى تحسين مناخ الاستثمار الذي هو جزء منه، أم كل الإصلاحات، كما توجد ضرورة لتحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات التي تعتبر تكاليفه وآجاله كبيرة للغاية، فضلا عن تحسين الولوج إلى العقار والقروض والخدمات العمومية ذات الجودة. ولا يمكن أيضا استبعاد الإدارة من هذا المسار، حيث يجب أن تأخذ على عاتقها عملية العصرنة ومحاربة الممارسات البيروقراطية، وذلك بفضل الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيا الرقمية.

إن التعقيد المتزايد للعالم وسرعة التحولات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، يدعونا إلى إعداد سياستنا الإنمائية بكل دقة من أجل الحد من مخاطر الوقوع في الأخطاء، وتعزيز التنفيذ الفعال، وإضفاء مرونة كبيرة في التعديلات الضرورية.

وبالتالي، يعد مخطط الإنعاش الاقتصادي هذا ضرورة قصوى لمواجهة جميع التحديات الاجتماعية والاقتصادية في السنوات القادمة. وبهذا الصدّد، حدّد السيد رئيس الجمهورية الخطوط الرئيسية لمخطط الانعاش الاقتصادي، وكذا الإطار الشامل والمدمج الذي من شأنه توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية القائمة أساسًا على تكافؤ الفرص للجميع.

يجب أن يعتمد مخطط الإنعاش هذا على إدماج متناسق لجميع جوانب الإصلاحات، سواء كانت إصلاحات اقتصادية كلية أو اقتصادية جزئية أو تنظيمية أو حتى مؤسسية. على أن تشمل هذه الإصلاحات آليات استباقية وفعالة للتعامل مع أي آثار جانبية قد تنجم عن هذه التدابير، ولاسيما على القدرة الشرائية للمواطنين.

يجب أن يقوم مخطط الإنعاش أساسًا على ما يلي:

-تعزيز دولة القانون (سيادة القانون)،

-تعزيز المؤسسات (تعزيز قدرات الدولة)،

-تكريس تكافؤ الفرص (العدالة الاجتماعية)،

-المشاركة في إعداد السياسات (الشمولية)،

-الاستدامة المالية للمشاريع والبرامج و/ أو الإصلاحات)،

-تحسين مستوى التعليم (تحسين رأس المال البشري)،

-تعزيز دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

ومع ذلك، فإن تجسيد هذه المقاربة الاقتصادية الجديدة يظل يعتمد على تحرير جميع المبادرات من القيود البيروقراطية من خلال الرقمنة وتطهير تراكمات الماض ي، مع ضمان استقرار إطارنا التشريعي.

في هذا السياق ، توجه الحكومة عملها نحو الجوانب الآتية:

-تنويع اقتصادنا،

-التحكم في تأطير تجارتنا الخارجية،

-تثمين الموارد الطبيعية، ولاسيما الإمكانات المنجمية،

-استبدال المنتجات المستوردة بمنتجات مصنعة محليًا،

-ترقية نسيج المؤسسات الوطنية، ولاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الصغرى،

-تثمين طاقاتنا البشرية الإبداعية والمبتكرة، وخاصة تلك المقيمة في الخارج،

-مراجعة المادة 49 / 51 ،

-إلغاء حق الشفعة واستبداله بالترخيص المسبق من الحكومة؛

-إلغاء الالتزام باللجوء إلى التمويل المحلي بالنسبة للاستثمارات الأجنبية،

-إلغاء النظام التفضيلي في مجال استيراد مجموعات SKD / CKD ،

- استكمال النظام البيئي اللازم لتطوير المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

أما فيما يخص المجال الضريبي، فقد سلطت الحكومة الضوء على مختلف الإصلاحات التي يتعين تنفيذها، مثل إعادة تأهيل الخدمة العمومية، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتعبئة الموارد ورقمنة إدارة الضرائب. حيث سيسمح ذلك بمكافحة التهرب الضريبي بشكل فعال.

علاوة على ذلك، تكتسي مسألة العقار الصناعي أحد القيود الرئيسية التي تعيق عمل المستثمرين وتعرقل ترشيد الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية.

وسعًيا لتعزيز تنويع الاقتصاد، الذي يعد الهدف الرئيسي لمخطط الإنعاش الاقتصادي، وضعت الحكومة إطارًا تنظيميًا جديدًا يهدف إلى:

-تسجيل مرحلة جديدة للصناعة التركيبية من خلال تحديد المزايا التي يجب منحها لتحقيق معدل إدماج أعلى؛

-إرساء قواعد المناولة من أجل ضمان تطوير الإدماج الوطني من خلال التدابير التحفيزية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

-التكفل بصفة حقيقية وفعالة بمسألة الاستثمار من خلال ضمان الشفافية ؛

-وضع آلية من شأنها مساعدة المستثمرين على اقتناء وحدات إنتاج متوقفة في الخارج والاستفادة من الفرص المتاحة لتلبية احتياجاتنا من حيث العتاد.

-محاربة البيروقراطية بكافة أشكالها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، بشكل حقيقي وفعال ومستمر.

كما يجب علينا تسريع عملية الانتقال عن الطاقوي والتحول البيئي، لاسيما في جانبها الصناعي، فضلا رقمنه الاقتصاد التي ستتيح لنا تحقيق قفزة كبيرة في مجال الإنتاجية. حيث يمكن أن يكون هذان القطاعان الركيزة الأساسية من أجل تحقيق انعاشنا الاقتصادي، إذ سيشهد هذان المجالان ابتكارات كبرى ومن المرجح أن يدف بالنمو العالمي خلال العقود القادمة.

وينبغي أيضًا إيلاء اهتمام خاص للتنمية الفلاحية والريفية والصناعات الغذائية الزراعية، وتثمين مواردنا الصعيدية من أجل تعزيز أمننا الغذائي. والأمر كذلك بالنسبة للصناعة الصيدلانية التي تسمح بضمان الأمن الصحي وضمان تلبية احتياجات مواطنينا من الأدوية الأساسية ذات الجودة والآمنة والفعالة.

فضلا عن ذلك، يجب أن يحافظ مخطط الإنعاش هذا على الطابع الاجتماعي للدولة من أجل تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية وحماية القدرة الشرائية للمواطن، ولاسيما الفئات الأكثر هشاشة. كما سيسمح بتعزيز الأم الطاقوي والغذائي للبلاد من أجل الحفاظ على سيادتها الوطنية، وضمان السيادة من حيث الخيارات الاقتصاد بما يخدم المصلحة المثلى للبلاد.

وأخيرا، سيضمن تنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة على مستوى جميع مناطق البلاد من أجل الحد من الفروقات الجهوية والتهميش الذي عانت منه بعض المناطق .

وبهذا الصدّد، من الضروري التأكيد على أن المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وترقية الحكم الراشد، والتوازن المالي لنظام الحماية الاجتماعية وعصرنة الخدمة العمومية لا يمكن ترجمتها أو مناقشتها أو التفاوض بشأنها إلا في إطار حوار اجتماعي صريح و مسؤول مع كافة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

الذين هم مقتنعون بأن المناخ الاجتماعي الهادئ وحده كفيل بأن يمكن بلادنا من عبور المراحل الضرورية لتطورها وعصرنتها.

إننا نعيش في عالم يشهد الاختراعات والتطورات الواحدة تلو الأخرى في مجالات رائدة مثل تكنولوجيا المعلومات وعلوم الحياة والتصنيع الذكي والطاقة المتجددة، وعلينا أن نتحرك بشكل استباقي للتأقلم مع الموجة المندفعة للثورة العلمية والرقمية والتحول الصناعي، وأن نستكشف محركات نمو جديدة ومسارات تنمية مبتكرة ونتعامل بشكل صحيح مع كل هذه التحديات حتى نلحق بركب الأمم المتطورة.

إن تراكمات الماضي وتحديات الحاضر والمستقبل تحتم علينا الخروج من هذا الوضع بمباشرة تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي الطموح بدون تأخير، وفق رزنامة زمنية حددها لنا السيد رئيس الجمهورية وتمتد على المدى القصير جدًا بنهاية سنة 2020 ، والمدى القصير بنهاية سنة 2021 ، والمدى المتوسط بنهاية سنة 2024.

إن التغيرات التي نوجهها لا مثيل لها. ولكن التغيرات تخلق فرصًا يجب علينا اغتنامها. نحن الآن في مفترق طرق وعلينا اختيار أي طريق يتعين علينا أخذه. فمستقبل البلاد يعتمد على خياراتنا وعلى عزيمتنا لتحقيقها".

ثانيا: أهم الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة المصادق عليها من طرف الجزائر

لقد أصبحت البيئة ومشكلاتها ذات طابع عالمي من حيث الآثار المترتبة عليها هذا ما جعل المجتمع الدولي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة يتعامل مع المشكلات البيئية خارج الحدود الجغرافية والأطر السياسية، هذا ما يظهر جليا من خلال الاتفاقيات العديدة التي أبرمت في مجال حماية البيئية من التدهور والتنمية المستدامة، ومن بين القضايا الأساسية التي طرحت قضية تأكل طبقة الأوزون والتنوع ألبيولوجي والتغيرات المناخية، ومشكلة ألتصحر وهذا ما جعلنا نحاول من خلال ما سيأتي تناول أهم الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجزائر وهي:[1]

- ✓ **اتفاقية الامم المتحدة الخاصة بتغير المناخ**

[1] ساسي سفيان، منة غريب، **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية تبين التشريع والتطبيق –دراسة ميدانية تحليلية**–، ملتقى وطن حول السلوك المؤسسات الاقتصادية في مواجهة تحديات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، نوفمبر 2012، ص: 8.

تهدف هذه الاتفاقية إلى الوصول وفقا لأحكام متفق عليها وذات صلة إلى تثبيت تركيزات الغازات الدفئية في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من طرف الإنسان في النظام المناخي وينبغي الوصول إلى هذا المستوى في فترة زمنية كافية لإعطاء فرصة للنظام الايكولوجية بان تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ فتضمن بذلك عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر وتمضي قدما نحو تنمية اقتصادية مستدامة.

وعلى هذا يتضمن الالتزام الوطني ما يلي:

انجاز جرد وطني للغازات الدفيئة.

انجاز استراتيجية وطنية للتقليل من الغازات الدفيئة ويتم هذا بمشاركة عدة قطاعات.

القيام بدراسات حول الآثار المحتملة لناتجة عن التغيرات المناخية.

التنوع البيئي

يعد التنوع البيئي أساس التنمية المستدامة ومصدر الأمن الاقتصادي والبيئي للأجيال القادمة، فهو يشمل كل أنماط الحياة والأنظمة البيئية وهو بذلك يوفر موارد عديدة كالأغذية والموارد الأولية والتنوع النباتي والسلالات الحيوانية التي تحتاجها الزراعة.

ولقد صادقت الجزائر خلال 6 جانفي 1995 على اتفاقية التنوع البيولوجي، ومن اجل تحضير الاستراتيجية وبرنامج عمل في هذا الإطار وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئية في متناول الحكومة مبلغ 335 ألف دولار ودائما في هذا الإطار جاء قانون 03/10/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي نص من خلال الموارد(40،41،42،43) على العناية بالمناظر الحية الحيوانية غير الأليفة والفصائل النباتية الطبيعية والوسط الذي يحتضنه وحماية الماء والهواء والجو والأرض وباطنها والأوساط الصحراوية وحماية الإطار المعيشي كما تحويل بعض مناطق التراب إلى مناطق محمية من خلال إنشاء الحظائر الوطنية والمساحات الطبيعية ومناطق الصيد.

- ✓ **الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر**

لقد كانت الجزائر من بين الدول الأوائل التي طالبت المجتمع الدولي بمكافحة هذه الظاهرة وأهمية تجنيد كل القدرات المادية والبشرية للحد منها، لهذا لعبت الجزائر دورا هاما في انجاز هذه الاتفاقيات من خلال إلحاحها لمستميت بضرورة انجاز إلية تشريعية دولية للتصدي لمشكلة التصحر.

ووفقا للمادة التاسعة لهذه الاتفاقية بدأت الجزائر في إعداد برنامج وطنيا للحد من هذه الظاهرة الذي يرتكز على صيانة وحفظ الموارد ألطبيعية والمشاركة العملية للسكان ألمحليين والهدف من هذا البرنامج هو

إعداد استراتيجية طويلة المدى لمكافحة التصحر وتخفيف الجفاف بالتأكيد على تنفيذها وادماجها في السياسات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

المطلب الثالث: تحديات التي تعيق تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر

هناك العديد من القضايا العالقة التي ينبغي مواجهتها لتحقيق التنمية المستدامة، لأنها تعترض مسيرتها وتحول دون الوصول الى تحقيق نتائج فعلية ترتسم على ارض الواقع، وعلى الرغم من تداخلها واختلافها، فمنها تحديات ذات طابع اقتصادي ومنها ما يمثل تحديا اجتماعيا واخر بيئيا وغيرها من التحديات، وسنحاول أن نعدد اهمها:

✓ **أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:**

ضعف معدل النمو الاقتصادي:

بعد استقلال الجزائر سنة 19962 تم تبني اقتصاد اشتراكي القائم على التخطيط المركزي والاعتماد على سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي مستمر، وهذا على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام، وقد اعتمد تمويل برامج التصنيع أساسا على مداخيل تصدير البترول وليس محصلة إنتاج حقيقي للثروة، لذلك فان الاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار البترول تغيرات المحيط الدولي.

ورغم تحسين مستوى النمو الاقتصادي إلا أننا نلاحظ ما يلي:

- تذبذب معدلات النمو نظرا لارتباطها بتقلبات أسعار البترول بالنسبة للمحروقات والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، كما أن المعدلات المحققة غير كافية لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني، توصيات البنك العالمي جيب تحقيق معدل نمو في حدود 7%.
- تدهور القطاع الصناعي وعدم مساهمته في النمو الاقتصادي.

ولتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ينبغي القيام بما يلي:[1]

- ترقية الاستثمرات والنشاط الاقتصادي للدولة.
- تشجيع القطاعات البديلة وذات الاولوية كالقطاع الفلاحي والسياحي.

[1] قدي عبد المجيد، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، محاولة تقويمية، 2002، ص14

- اصلاح النظام الجبائي في سياق تشجيع الاستثمار.
- تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولي ولظروف الاسواق الخارجية.
- تفعيل دور القطاع الخاص، وتحفيزه واشراكه في عملية التنمية.
- توفير مناخ كفيل بجذب الاستثمارات المباشرة.

✓ **تفاقم حدة الفقر**

لقد مضى أكثر من خمسين سنة منذ بداية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، وبالرغم مما اتاحه هذه التنمية من تحسين بعض المؤشرات منها، التعليم، الصحة، والزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، الا انها مازالت قاصرة عن الارتقاء بغالبية العظمى من أفراد المجتمع الى مصاف بالدول المتقدمة، بالإضافة ال تفاقم حدة الفقر داخل المجتمع الجزائري.

بالرغم من التحسن الملحوظ في مجال مكافحة الفقر، الا انه ينبغي على الحكومة مضاعفة الجهد لاسيما في مجال دعم السلع الغذائية الضرورية وتبني استراتيجية واضحة في مكافحة الفقر، وللتقليل من حدة الفقر يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

- ضرورة الاخذ بالحلول الاسلامية للقضاء على الفقر في الجزائر.
- ضرورة توخي العدالة في توزيع الدخل والثروة القومية بين ولايات الجزائر المختلفة.
- تقوية وتدعيم الادارات المعنية بتنفيذ مشروعات وبرامج محاربة الفقر.
- تشجيع القطاع الخاص في دعم برامج مكافحة الفقر ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية.

✓ **التلوث البيئي:**

رغم ادراك الحكومة بأهمية المحافظة على البيئة الا ان تفاقم حدة التلوث البيئي هو الغالب نتيجة اهمال الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية السابقة، ويرجع سبب التدهور البيئي في الجزائر إلى الأسباب التالية:

- اهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية.
- قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة نتيجة امتلاك الجزائر لثروة نفطية وغاز طبيعي هام.
- ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات.

- سوء استغلال موارد الطاقة والتأخر في تبني مشاريع الطاقات البديلة خاصة الطاقة الشمسية.
- النمو الديمغرافي وسوء التهيئة العمرانية المنجزة.

المبحث الثالث: توجه الجزائر نحو الاقتصاد الدائري لتحقيق التنمية المستدامة

سنتطرق في هذا المبحث الى مطلبين، في المطلب الأول سيتم التطرق الى متطلبات تبني الاقتصاد الدائري في الجزائر، وفي المطلب الثاني الى الافاق المستقبلية للاقتصاد الدائري في الجزائر، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: متطلبات تبني الاقتصاد الدائري في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة

إن الحجم الكبير للنفايات المنزلية وما شابهها في الجزائر تمثل قيمة تجارية كبيرة تضاهي 40 مليار دج سنويا إلا أن وتيرة رسكلتها تبقى ضعيفة جدا بالمقارنة مع حجمها الذي يصل إلى 34 مليون طن من النفايات المنزلية وما شابهها سنويا.[1]

-إن تطوير الاقتصاد الدائري في الجزائر بوصفه أحد المفعلات الأساسية للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر ظهر من خلال مجموعة من الجلسات الجهوية والوطنية للاقتصاد الدائري والتي مكنت من تحديد الرؤية الاقتصادية والإستراتيجية "الكفيلة باستغلال هذا المخزون من النفايات الذي بإمكانه توفير ما يزيد عن 100000 منصب عمل مباشر وغير مباشر.

-وسعت الجزائر لوضع أسس الاقتصاد الدائري من خلال وزارة البيئة والطاقات المتجددة والتي ن اقشت مختلف محاور الاقتصاد الدائري من الجانب القانوني والمؤسساتي وكذا الآليات التي تساهم في وضع نظام متين اقتصاديا ومحدود من حيث التأثيرات السلبية على البيئة حيث يعمل القطاع على استغلال كل الجهود والإمكانيات ذات القيمة الاقتصادية العالية عن طريق تغيير أنظمة التسيير الحالية التي أصبحت لا تتوافق مع متطلبات المرحلة الراهنة.

-فكانت البداية بتوقيع اتفاقية تعاون بين الوكالة الوطنية للنفايات التابعة لقطاع وزارة البيئة والطاقات المتجددة ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بمناسبة اليوم الوطني للبلدية، حيث هدفت الاتفاقية إلى مرافقة الجماعات المحلية في التسيير المدمج للنفايات والتدقيق والترشيد في تسيير مراكز الردم

[1] تارزي آمنة، **مقتضيات الاقتصاد الدائري في الجزائر**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجزائر 3، 2022، ص: 932.

التقني وإنجاز مخططات تسيير النفايات على مستوى البلديات وإعادة النظر في القانون 01- 19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها وتكييف تسيير المؤسسات بما يتوافق مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الجديدة.

ومن أهم متطلبات تبني الاقتصاد الدائري في الجزائر نذكر مايلي :[1]

✓ **وضع إستراتجية وطنية للتسيير الأمثل للنفايات**

تعتمد هذه الاستراتيجية على مايلي:

-القضاء على ما لا يقل عن 30 بالمائة من الاختلالات البيئية الناجمة عن التلوث، من خلال تنفيذ البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات المنزلية حيث تمكنت الجزائر من القضاء على أكثر من 2000 مفرغة فوضوية على مستوى التراب الوطني من ضمنها مفرغة واد السمار بالجزائر العاصمة، وخصصت الجزائر لهذا الغرض ما يفوق 2 مليار دولار من الاستثمارات خلال 15 سنة الماضية لإنجاز 1200 مشروع تجسيدا لمخطط العمل الوطني للبيئة.

-إنجاز 177 مركزا للردم التقني للنفايات المنزلية و 38 مركزا لردم النفايات الهامدة فضلا عن إنشاء 47 مؤسسة ولائية ذات الطابع الصناعي والتجاري و 16 مركزا لفرز النفايات المنزلية و 5 محطات تجميع النفايات، من أجل التكفل ب 13 مليون طن من النفايات المنزلية في السنة من ضمنها 7 مليون طن قابلة للاسترجاع والتثمين وخلق الثروة.

-إن الاستراتيجية الوطنية للتسيير المدمج للنفايات تهدف إلى تنمية الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر والتقليص من إفراز النفايات المنزلية إلى أدنى حد ممكن، حيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى وضع آليات الفرز الانتقائي تدريجيا انطلاقا من المدن الكبرى لتعميمها على كافة التراب الوطني، ومواصلة القضاء النهائي على المفارغ العشوائية.

-تطبيق مبدأ الملوث – الدافع، قصد الرفع التدريجي للرسوم لتغطية تكاليف الخدمات ذات الصلة بتسيير النفايات.

-وضع ميكانيزمات محفزة لتنمية الشراكة العمومية الخاصة، ما سيمكن من خلق ما يعادل 40 ألف منصب شغل مباشر وأكثر من 200 ألف منصب غير مباشر على المدى القريب والمتوسط.

[1] وزارة البيئة والطاقات المتجددة، (2020).

-دعوة جميع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية لدمج أهدافها القطاعية في السياسة الوطنية لتسيير النفايات من خلال وضع سياسة لتثمين النفايات واسترجاعها لترقية نشاطات الرسكلة.

-تحسيس المجتمع المدني الذي يمثل طرفا هاما في هذه العملية.

-وضع حلول للعراقيل التي تواجه الجزائر حاليا والمتمثلة في تشبع خنادق مراكز الردم التقني وغياب عقارات لاحتواء مراكز الردم التقني الخاصة بالمدن الكبرى.[1]

✓ **إعادة تدوير النفايات بكل أشكالها**

-اعتمدت الجزائر على خطة للتخلص من النفايات الخطيرة والتي قننتها سنة 2001 ، ترتكز أساسا على تقليص حجم المخزونات وخطر المنتوجات السامة وفرض غرامات على من يقومون بتلويث البيئة، وتشجيع القضاء على النفايات باستخدام تكنولوجيا حديثة تتوافق مع المقاييس البيئية وتحمي صحة المواطنين حيث تقوم هذه الخطة على:

-إنشاء مديريات للبيئة على مستوى الولايات سنة 2003 تشرف على النشاطات الخاصة بالبيئة المحلية خاصة تلك المتعلقة بالتخلص من النفايات، وتهيئة المفرغات العمومية، والإشراف على مراكز الردم التقني.

-إنشاء مؤسسات خاصة بإعادة التدوير حيث يقدر مخزون الجزائر من النفايات المتراكمة كل عام بأكثر من ثلاثة ملايين طن، ووصل عدد المؤسسات الناشطة في مجال فرز وتدوير النفايات في الجزائر 25 ألف مؤسسة خلال سنة 2017 ، بينما يبلغ عدد المؤسسات التي تنشط في مجال الاقتصاد الأخضر 273 ألف مؤسسة.

-تستهدف عملية تدوير النفايات إعادة استخدام المواد التالفة لإنتاج مواد جديدة، ولها فوائد اقتصادية وبيئية، ويتم اللجوء إلى عملية التدوير للتخلص من النفايات التي يؤدي تراكمها إلى تهديد صحة الإنسان وتهديد البيئة التي يعيش فيها خصوصا أنه من المتوقع أن يرتفع حجم النفايات المنزلية المنتجة من 13 مليون طن سنويا إلى 20 مليون طن سنويا بغضون سنة 2035.

---

[1] مقران يوسف. (بلا تاريخ). **استثمارات قطاع البيئة في 15 سنة**. تاريخ الاسترداد 03 جوان , 2020 ، من www.annasronline.com

-توفير مراكز ردم تقنية بمواصفات عالمية والتي تحول دون تسجيل أي انعكاسات سلبية على البيئة، بحيث يتم رسكلتها وتثمينها بتقنيات تتيح إعادة استعمالها وتصنيعها.

توسيع إجراءات تعليق تصدير النفايات الحديدية والبطاريات المستعملة بما في ذلك تلك التي يتم تحويلها على شكل سبائك وحبيبات أو رقائق أو أعمدة وغيرها، ومنع تصدير نفايات الرصاص والنحاس لأنها تحقق مكاسب كبيرة حيث أن التغليف لوحده بإمكانه تحقيق ربح اقتصادي بحدود 38 مليار دينار، فضلا عن توفير ما لا يقل عن 7600 منصب شغل مباشر وغير مبا شر، والجدير بالذكر هنا أن الحكومة أقرت إجراءا سنة 2010 ، يقض ي بتعليق تصدير النفايات الحديدية وغير الحديدية، من خلال اتفاق شراكة مع مجموعات تركية لاسيما "توسيالي TOSYALI "إلى استرجاع النفايات وتحويلها، فضلا عن استرجاع جزء آخر على مستوى مركب الحجار وتساعد عملية تدوير النفايات على تحقيق مجموعة من الايجابيات بالنسبة للبيئة الايكولوجية، ومن بين هذه الايجابيات نجد :[1]

-الحد من التلوث، حماية البيئة، الحد من الاحتباس الحراري، الحفاظ على الموارد الطبيعية، تقليل مكبات النفايات، الاستخدام المستدام للموارد، توفير فرص العمل، الحد من استهلاك الطاقة.

- ✓ **وضع النظم التشريعية والقانونية**

يعتبر الإطار التشريعي من أهم مقومات الاقتصاد الدائري فعلى الجهات المعنية الأخذ بعين الاعتبار الجانب القانوني مما يسمح للمتعاملين والمنظمات الولوج في مجال جمع وفرز وتدوير النفايات لتنظيم استغلال الموارد الطبيعية وصيانتها، إذ لابد على الدولة سن قوانين تمكن من تعزيز ثقة الاقتصاديين وإعطائهم التسهيلات اللازمة خصوصا من الجانب الإداري وخاصة مع البنوك لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من شأنها إعطاء ديناميكية وحركية لهذا المجال.

- ✓ **مصادر التمويل**

إن مشاكل تمويل مشاريع إعادة التدوير هي من أصعب مايواجهه القائمين على المشاريع سواء كان القطاع عام أو خاص حيث تدمج في هذه الحالة حتى المصاريف الخاصة بعمليات الجمع والنقل والتخزين، والفرز فأول ما سيواجه المستثمر هو المصاريف التي يجب توفيرها لشراء معدات هذه العمليات وكذلك تكاليف مركز التجميع، لذلك يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند وضع الإستراتجية مصاريف تكاليف رأس

[1] مراد محبوب، قرقب مبارك، **دور الجزائر في دعم التوجه البيئي لمنظمات الأعمال**. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 2، 2020.

المال أو القرض اللازم لعملية التدوير ومصاريف التشغيل والصيانة لمعدات التدوير وكذلك تكاليف معدات التدوير، كما يجب البحث عن مصادر الدخل التي يمكن إن يجنيها المشروع والمتمثل في أثمان بيع المنتجات المعاد تدويرها والاعتمادات المخصصة لعملية التدوير والدعم المدفوع لذلك وكذا الدعم الوارد من الهيئات الداعمة للمشروع والتوفير الناتج من تكاليف عملية جمع النفايات؛

فعلى الهيئات المحلية أو حتى الشركات التي تقوم بعملية تدوير النفايات أن تقوم باستقطاب بعض الرعاة من شركات كبيرة أو رجال أعمال لدعم عملية التدوير في أول عملها حيث يقدمون دعما ماديا لشراء المعدات الأولية خاصة الحاويات، أو يتكفلون بحملات الدعاية لمؤسسات التدوير، سواء في الصحف أو المجلات أو التلفزيون أو بوضع لوحات إرشادية توضح أماكن الحاويات وطرق استخدامها للتشجيع على التدوير، كما تقوم الكثير من الشركات والمؤسسات الدينية والجمعيات المدنية الخضراء للمساهمة في إنجاح هذه العملية؛

ويجب على الدولة في هذا الإطار تقديم إعفاءات ضريبية بغية تمكين حاملي المشاريع من ولوج هذا النوع من المجالات إضافة إلى تقديم تسهيلات في اقتناء القروض البنكية لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وكذا توفير بيئة خصبة للاستثمار في استرجاع وفرز وتدوير النفايات.

- ✓ **نشر التربية البيئية والوعي البيئي لدى المجتمع**

إن التربية البيئية تستهدف تنمية الوعي لدى السكان وإثارة اهتمامه نحو البيئة بمعناها الشامل والمشكلات المتعلقة بها، وذلك بتزويدهم بالمعارف، وتنمية ميولهم واتجاهاتهم ومهاراتهم للعمل كأفراد وجماعات لحل المشكلات البيئية، وتجنب حدوث مشكلات بيئية جديدة.

وبناءا على ذلك فإن الإطار العام لمواجهة المشكلات البيئية يكون عن طريق التربية البيئية التي تعمل على خلق نمط سلوكي علمي سليم اتجاه البيئة؛

وينبغي أن تشمل التربية البيئية جميع فئات المجتمع وشرائحه، إذ إنها ليست مهمة المدرسة فقط، بل هي مهمة كل من المدرسة والبيت ووسائل الإعلام والمنظمات والجمعيات الذين يجب أن يشاركوا جميعا في نشر الوعي البيئي، لأن الأخطار التي تتمثل في أضرار وأخطار البيئة كتلويث المياه والهواء والاستنزاف الغير رشيد لمصادر الثروة الطبيعية والبيولوجية والقضاء على كثير من الحيوانات واجتثاث الكثير من المساحات الخضراء، والزحام والضوضاء والأمراض والأوبئة...الخ، كل ذلك يمكن درؤه عن طريق التربية البيئية التي تشمل جميع فئات وشرائح المجتمع كل من موقعه، ويمكن مواجهة المشكلات التي تواجه البيئة

أمام المجتمع المعاصر بالتربية البيئية التي تتبنى غرس الوعي البيئي والأخلاق البيئية لتحقيق التنمية المستدامة وذلك بتكريس القيم التالية[1]:

-المحافظة على الموارد المتجددة بالدرجة الأولى.

-أهمية تكامل النظام البيئي وتنميته.

-تنمية الأخلاق البيئية لدى المجتمع التي تحسن العلاقة بين الإنسان والبيئة.

-إيقاظ الوعي وتنمية الحس الناقد للعوامل الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والأخلاقية ذات الصلة بالمشكلات البيئية لتلافي كل الأخطار والمشكلات التي تؤثر على البيئة، وتكون سببا في عرقلة التنمية المستدامة في المجتمع.

-الفهم العميق والشامل للمشكلات البيئية التي تواجه الإنسان في الوقت الحاضر، للمساهمة في حلها من قبل المجتمع.

المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية للاقتصاد الدائري في الجزائر

تظهر مشاريع وآفاق الاقتصاد الدائري في الجزائر من خلال[2]:

✓ **المراهنة على الاستثمار في الاقتصاد الدائري**

إن الجزائر تتوفر على الإمكانيات التي تؤهلها لتكون قبلة للراغبين في الاستثمار في مجال الاقتصاد الدائري الذي يراهن عليه لترقية الاقتصاد الوطني خارج المحروقات . تنتج الجزائر سنويا 34 مليون طن من النفايات والمتوقع أن يرتفع حجمها في آفاق سنة 2035 إلى 70 مليون طن، وتعد 50 بالمائة منها قابلة للرسكلة، على غرار البلاستيك والنفايات المنزلية وما شابهها، ولا بد من ضرورة استغلال هذا المخزون كمصدر للثروة وموفر لمناصب العمل، إضافة إلى أن مجال رسكلة وإعادة تدوير النفايات يعد من بين أبرز المجالات التي يعول عليها لترقية الاقتصاد الوطني خارج المحروقات.

- إعداد ورقة طريق لوضع اللبنة لتجسيد مشروع الاقتصاد الدائري بالتنسيق مع مختلف الجهات الفاعلة.

---

[1] إسماعيل حضري. **التربية البيئية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة**. مركز نماء للبحوث والدراسات، 2019.

[2] تارزي آمنة، **مرجع سابق** ص: 932.

– تخفيض الضريبة على أرباح الشركات الناشطة في المجال الاقتصادي الواعد، بالإضافة إلى تمديد آجال
– تسديد القروض الممنوحة لأصحاب المشاريع ذات الصلة بالاقتصاد الدائري .

–منح الأولوية لحاملي المشاريع في الاستفادة من العقار الصناعي، وبهدف تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وكذا حاملي المشاريع ذات الصلة بالاقتصاد الدائري في إطار دعم وتشغيل الشباب.

–مراجعة المرسوم التنفيذي المتعلق بالمخطط التوجيهي لتسيير النفايات وهذا بإدماج الاقتصاد الدائري، والتأكيد على مراجعة القانون الخاص بالنفايات 19 – 01 المؤرخ سنة 2001 الذي يتطرق لتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها وهذا بإدراج إضافات تنظم رسكلتها وإعادة تدويرها.

✓ **الجلسات الجهوية حول الاقتصاد الدائري:**

–عقد جلسات جهوية وجلسات وطنية حول الاقتصاد الدائري، بمشاركة الخبراء والمختصين في المجال وأكاديميين وكذا ممثلين عن دوائر وزارية ومتعاملين اقتصاديين وجمعيات مهنية(وجاني)يكون الهدف منها الخروج بورقة طريق **و اقعية** قابلة للتجسيد **ميدانيا**..

–لا بد أن تأخذ ورقة الطريق المذكورة بعين الاعتبار إمكانية تجسيدها فعليا وميدانيا على المدى القريب وليس البعيد، وفي نفس الوقت التشديد على أهمية أخذ هذه الإشكالية(الانتقال من الاقتصاد الخطي نحو الاقتصاد الدائري)بكل الجدية المطلوبة لأن انعكاساتها مباشرة على الحياة اليومية.

–ضرورة الأخذ بالتوصيات المنبثقة عن الجلسات الجهوية والوطنية والتي صدر منها إلى حد اليوم105 توصيات عن الجلسات الأولى لولايات الوسط – الغربي بالبليدة و 121 توصية عن جلسات بومرداس يضاف إليهما توصيات الجلسات الثالثة بولايات الجنوب.

–اعتبار هذه الجلسات " التشاركية والتشاورية "بمثابة لبنة أساسية لتغيير الذهنيات وربط الإستراتيجية الوطنية في المجال بالواقع اليومي للمواطن وكذلك بمثابة لبنة لكل التصورات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية بخصوص الاقتصاد الدائري حيث ستساهم في تغيير سلبيات الاقتصاد الخطي عن طريق اعتماد أساليب ترشيد الاستهلاك وابتكار طرق جديدة للإنتاج وتثمين النفايات ورسكلتها كنظام اقتصادي متكامل ومتناسق يساهم في رفع النمو الاقتصادي و يساعد على مكافحة التهديدات البيئية.

–ضرورة تحيين قائمة النفايات حسب درجة تثمينها وخطورتها ووضع تسعيرة تحفيزية خاصة بالفرز الانتقائي إلى جانب وضع تدابير تحفيزية ضريبية وإعفاءات ضريبية لمؤسسات تثمين المواد الأولية الثانوية مماثلة للمؤسسات المصدرة.

– اعتماد نظام الفرز الانتقائي عند المصدر وإضفاء الطابع الاحترافي للمهن المتعلقة بمعالجة النفايات وتحفيز الاستثمار الخاص في مجال إنجاز الهياكل القاعدية الخاصة بالفرز والرسكلة وتثمين النفايات وإنشاء أقطاب لنشاطات الاسترجاع وتثمين النفايات حسب طبيعتها وخصوصيتها وضبط عملية تصدير النفايات القابلة للتثمين وإعداد نظام معلوماتي جغرافي خاص بنشاطات الفرز والاسترجاع والتثمين.

–أهمية الترويج الإعلامي بسياسة الإستراتيجية الوطنية للتسيير المدمج للنفايات آفاق 2035 ووضع نظام تشخيص ويقظة بغرض استباق التكفل بالنفايات وتثمين البحوث والخبرات المنجزة في مجال ثمين ومعالجة النفايات العضوية وتوسيع نشاطات مراكز الردم التقني وإعادة النظر في قوانينها الأساسية ووضع بين يدي المستثمرين خريطة أماكن النفايات القابلة للتثمين وتعميم التسيير المدمج للنفايات)

–إدماج شعبة" الاقتصاد الدائري " في الجامعات:

–وضع هيئات لترقية وتطوير الاقتصاد الدائري عبر جميع التراب الوطني

–ضرورة سن تشريع بخصوص الاقتصاد الدائري بما يسمح بتطوير هذا القطاع على المستوى الوطني.

–غرس السلوكيات البيئية لدى المواطن سيما في المدارس والاهتمام بتعليم الأجيال الناشئة نمطا معيشيا جديدا يحترم البيئة من خلال إقحامهم في مسار التنمية المستدامة.

العمل على تطوير شعبة " فرز – إعادة تدوير –تثمين " لمختلف أنواع النفايات، مع اقتراح وضع شبكة لبنك معلومات لتثمين النفايات والتشجيع على استحداث وحدات إعادة تدوير من قبل مستثمرين، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة.

–إدماج شعبة" الاقتصاد الدائري "في الجامعات الجزائرية وتشجيع البحث في هذا الميدان وإعطائه صبغة أكاديمية يدرس وفق نظام ممنهج وذلك لتكوين مختصين وباحثين وخبراء على أعلى مستوى في الاقتصاد الدائري بغية تجسيد هذا النمط على المدى القريب.

–تثمين رواسب النفايات التي تمثل قدرة اقتصادية هامة والتي لا تزال غير مستغلة، مع ضرورة التخلي عن عمليات دفن النفايات ، مع الأخذ بعين الاعتبار الربح الناتج عن إعادة التدوير.

– إرساء حوار وفق مقاربة تشاركية بهدف تقاسم الخبرات المبتكرة في هذا المجال عبر مجموع التراب الوطني، بما يسمح بإعداد المزيد من التوصيات الخاصة بالاقتصاد الدائري(بارودي.)

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا عرض وتحليل الاقتصاد الدائري في إطار الاستراتيجية الوطنية، لنصل إلى مدى مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة والتأكد من صحة الفرضيات.

فقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تبنت برامج ومخططات وطنية تنظم عمليات الاقتصاد الدائري في مؤسسات إعادة التدوير، وتظاهرات دولية تعرض من خلالها ما وصلت إليه الجزائر من تطورات واستثمارات في مجال الاقتصاد الدائري واتفاقيات وطنية تعمل على تحسين المستوى البيئي والاجتماعي والحد من البصمة البيئية، وتم ابراز أساليب إعادة تدوير مختلف انواع النفايات وتحويلها إلى موارد مستدامة.

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن الجزائر تواجه تحديات وصعوبات تطبيق الاقتصاد الدائري ولمجابهة هذه التحديات أقرت استيراتيجية وطنية من شأنها دعم وتطوير عمليات الفرز وإعادة التدوير للنفايات والرسكلة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

تمهيد

من خلال هذه الدراسة التي هدفت إلى تناول موضوع دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر تطرقنا في الجانب النظري إلى المتغيرات المتعلقة بهذه الدراسة وذلك من خلال التعريج على موضوع الاقتصاد الدائري من حيث التعريف والمبادئ والاهمية ومتطلبات التحول إليه ومعوقات تطبيقه بالإضافة إلى التطرق إلى التنمية المستدامة وذلك من خلال ابراز التعاريف والاهداف وابعاد التنمية المستدامة ، وكذا التطرق إلى علاقة الاقتصاد الدائري بالتنمية المستدامة، ليتم بلورة ما تم تناوله من معارف نظريا ميدانيا وسعيا لمعالجة إشكالية الدراسة المتعلقة بكيف يمكن للجزائر التوجه نحو الاقتصاد الدائري من اجل تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال تجميع المعطيات وتحليلها وفق نموذج الدراسة بغية قبول الفرضيات أو نفيها وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج وهي:

1. النتائج للدراسة

ان أهم النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة ما يلي:

- ✓ مر مفهوم التنمية عبر محطات وتبلور عن هاته المحطات مفهوما اصبح مبدأ من مبادئ الرئيسية التي يقوم عليها قانون البيئة وكذا لتمكين الانسان من حقوقه خاصة البيئية الاقتصاد الاخضر يجمع بين التنمية المستدامة والاقتصاد الدائري فهو نظام انشطة اقتصادية من شأنها تحفظ الاجيال المقبلة من التعرض إلى مخاطر بيئية و كل ما هو موجود في البيئة ولكن شرط أن كون صديقا لها.
- ✓ تتعدد الآراء وتختلف في تحديد تعريف شامل وموحد لموضوع الاقتصاد الدائري إلا أنها تتفق على أنه الاقتصاد الذي لا تترتب عليه نفايات ولا أي آثار سلبية على البيئة.
- ✓ الاقتصاد الدائري من خلال مؤشراته يساهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة البيئية، الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية وكذا التكنولوجية ومن خلال أساليبه في تحقيق الاقتصاد الاخضر وهو ما يحصل عنه اقتصاد بموارد مستدامة وفعالة خالي من الصدمات البيئية.
- ✓ بروز نموذج الاقتصاد الدائري كبديل للاقتصاد الخطي وذلك بسبب تدهور الأنظمة البيئية حيث يعتبر الاقتصاد الدائري النموذج الأنجع للمحافظة على البيئة ومصادر الطاقة الغير المتجددة.
- ✓ ضرورة الانتقال من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري مما يضمن التوازن الأفضل والانسجام بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع.

- ✓ يولد الاقتصاد الدائري العديد من فرص العمل في مجال الطاقة المتجددة، إدارة النفايات النقل المستدام وغيرها من مجالات الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر على حد سواء.
- ✓ يساهم الاقتصاد الدائري في ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي، بالمقابل يساهم أيضا في حماية البيئة من التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية عكس الاقتصاد الخطي الذي يهتم بحجم النشاط الاقتصادي دون مراعاة الجانب البيئي.
- ✓ يهدف الاقتصاد الدائري إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة للاستهلاك مع المحافظة قدر الإمكان على الموارد.
- ✓ يتمحور الاقتصاد الدائري حول أربعة برامج رئيسية وهي حماية الموارد، الإنتاج المستدام، ترشيد الاستهلاك، خلق القيمة من خلال التحويل وإعادة التدوير، فهذا النهج الدائري لا يهدف إلى خلق ديناميكية جديدة وحسب وإنما يعزز ثقافة التعايش لأنظمة الإيكولوجية الصناعة والتعاون مع المجتمعات.
- ✓ من مقومات نجاح الاقتصاد الدائري كمنظومة، ضرورة ترسيخه كثقافة مجتمعية من خلال عمليات التوعية والتحسيس.
- ✓ يرتكز الاقتصاد الدائري في الجزائر أساسا على دعم قطاع الرسكلة وإعادة التدوير للنفايات، وهذا من دون الاهتمام بالجوانب والأسس الأخرى له.
- ✓ يمكن للجزائر استرجاع 760000 طن سنويا من النفايات ما يعادل 3.5 مليار دينار جزائري وتشمل هذه النفايات الورق الذي يمثل الجزء الأكبر لإمكانية الاسترجاع والتدوير بحجم 385000 طن سنويا مواد التغليف البلاستيكية والتي يتم استرجاع منها4000 طن فقط من أصل 2 مليون طن من مواد التغليف المنتجة أي ما يعادل 0.2%.
- ✓ الاقتصاد الدائري في الجزائر لا يزال يقتصر على جانب واحد فقط هو تسيير النفايات وإعادة تدويرها دونما الأخذ بعين الاعتبار للأبعاد والجوانب الأخرى للاقتصاد الدائري التي تُطبق في العديد من الدول المتقدمة.

2. اختبار صحة فرضيات الدراسة

- ✓ تتمثل الفرضية الأولى للدراسة في "**يساهم الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة**" وهذا ما تم إثباته فالتنمية المستدامة أبعاد يساهم في تحقيقها الاقتصاد الدائري فهذا الاخير يزرع في المواطنين مبدأ الحفاظ على البيئية واستخدام تقنيات متطورة في المؤسسات الاقتصادية تساهم في الحصول على موارد مصممة لاستخدام متعدد وقابلة لإعادة التصنيع.
- ✓ تتمثل الفرضية الثانية في " **يسعى الاقتصاد الدائري إلى تعزيز العلاقة بين الإنسان والبيئة من خلال محاولة استدامة الموارد وتعزيز الكفاءة في استغلالها من خلال إطالة عمر المنتج واستغلاله أطول فترة ممكنة، مما يؤدي إلى ازدهار القطاعات الاقتصادية وزيادة مناصب العمل والحفاظ على البيئة**"، وهذا ما تم تأكيده، حيث تبين أن الاقتصاد الدائري يشكل طريقا نحو التنمية المستدامة من خلال إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية، فهو يمثل بذلك الأداة العملية التي تساعد في الوصول للتنمية المستدامة.
- ✓ تتمثل الفرضية الاخيرة في "**حاولت الجزائر تبني الاقتصاد الدائري من خلال النموذج الجديد للنمو الاقتصادي واستقطبت بذلك العديد من الاستثمارات الدائري** " ، وهو ما ينفي الفرضية الأخيرة، حيث تبين أن الجزائر ورغم تبنيها النموذج الجديد للنمو الاقتصادي إلا أنها بعيدة كل البعد عن الاستثمارات الدائرية والخضراء، وذلك راجع لغياب الثقافة في مجال التدوير سواء لدى الأفراد أو المؤسسات.

3. توصيات الدراسة

لقد توصلت الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات لفائدة المسؤولين القائمين على المؤسسات الصناعية لإعادة التدوير والتي تهدف إلى تحقيق اقتصاد دائري والتي تخدم مصلحة الدولة في التنمية المستدامة والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ المشاركة بصفة طوعية في المبادلات الدولية للاقتصاد الدائري من أجل دراسة كيفية استغلال هذه الثروة (النفايات وتحويلها إلى موارد تخدم اقتصاد البلد والتي تضم مجموعة كبيرة من مؤسسات إعادة التدوير على المستوى العالمي والاستفادة من الخبراء والاكاديميين الذين يعملون على نموذج لتحقيق الاقتصاد الدائري من خلال المؤسسات.

- ✓ ضرورة ايصال سياسة المؤسسات حول الاقتصاد الدائري وإشراك كل الفاعلين في المؤسسات لإنجاح وضمان تحقيق هذه السياسة على ارض الواقع.
- ✓ تأكيد على التقليل من النفايات من مصدرها من خلال التقليل من الانتاج وبالحد الادنى من الاستهلاك الرشيد (خاصة الاكياس البلاستيكية والبحث عن البدائل) وبأقل قدر ممكن من التلوث والاضرار الايكولوجية وذلك بتنظيم برامج توعية وحملات تحسيسية لمختلف اطياف المجتمع.
- ✓ اعتماد آلية تدوير النفايات كآلية أولية للتخلص من النفايات باتباع الطرق العلمية والتقنية واستغلالها كمصدر ثروة للحفاظ على عناصر الطبيعة وعلى صحة الانسان.
- ✓ العمل على اعداد التقارير الاقتصاد الدائري خلال كل فترة زمنية معينة.
- ✓ استحداث قوانين لتطوير الاستخدام الفعّال للموارد الطبيعية والتسيير المتكامل للنفايات بمختلف أشكالها ومصادرها.
- ✓ إعادة النظر في القوانين والتشريعات المرتبطة بن أساليب وطرق التغليف للمنتجات، وكذا مراكز طمر النفايات بما يدعم تفعيل وتطبيق الاقتصاد الدائري في الجزائر.
- ✓ إستحداث برامج للمرافقة والدعم المالي والإداري بالنسبة للمنتجين والمستثمرين الجزائريين في مجال الاقتصاد الدائري.
- ✓ تفعيل التكافل والتضامن الصناعي بين المنتجين، بما يضمن احترام المعايير البيئية وتبادل التجارب والخبرات في مجال التصميم والابتكار البيئي ودعم الاقتصاد الدائري.
- ✓ دعم الجماعات المحلية ولاسيما البلديات تقنياً ومالياً في مجال التسيير المتكامل والمندمج للنفايات
- ✓ إستخدام السياسات والأدوات الاقتصادية في مجال دعم وتفعيل الاقتصاد الدائري في الجزائر، ونذكر هنا على سبيل الذكر لا الحصر: الجباية البيئية، الإعانات المالية، الوسم البيئي ... (eco-label) إلخ.
- ✓ تأسيس أقسام وهيئات إدارية مركزية على مستوى وزارة البيئة، تعنى بتفعيل الاقتصاد الدائري والتنسيق بين مختلف الدوائر الوزارية الأخرى ذات العلاقة دعم مخابر ومراكز البحث الجامعي التي تهتم بمسائل التنمية المستدامة والاقتصاد الدائري.
- ✓ ترسيخ الثقافة البيئية لدى المستهلكين والمنتجين من خلال زيادة عمليات التوعية والتحسيس – بروز نموذج الاقتصاد الدائري كبديل للاقتصاد الخطي وذلك بسبب تدهور الأنظمة البيئية حيث

- ✓ يعتبر الاقتصاد الدائري النموذج الأنجع للمحافظة على البيئة ومصادر الطاقة الغير المتجددة.
- ✓ ضرورة الانتقال من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري مما يضمن التوازن الأفضل والانسجام
- ✓ بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع.
- ✓ الاقتصاد الدائري يمثل أداة عملية تساعد في الوصل نحو التنمية المستدامة.
- ✓ يولد الاقتصاد الدائري العديد من فرص العمل في مجال الطاقة المتجددة، إدارة النفايات النقل المستدام وغيرها من مجالات الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر على حد سواء.
- ✓ يساهم الاقتصاد الدائري في ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي، بالمقابل يساهم أيضا في حماية البيئة من التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية عكس الاقتصاد الخطي الذي يهتم بحجم النشاط الاقتصادي دون مراعاة الجانب البيئي.

رابعا: آفاق الدراسة

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة موضوع "**دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**" وذلك في حدود الإشكالية المطروحة وحسب المعلومات المتاحة والمعطيات المتوفرة والتي أمكن الحصول عليها، وقد صادفت الطالبتين مجموعة من المواضيع المهمة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوع الدراسة وتعتبر كامتدادات له، وبالتالي لا يمكن اعتبار أن هذه الدراسة قد أحاطت بكل جوانب الموضوع، وبهذا الصدد نقترح عددا من المواضيع التي يمكن أن تشكل مواضيع بحثية مستقبلية:

- ✓ أثر الاقتصاد الدائري على التنمية المستدامة في الجزائر.
- ✓ واقع الاقتصاد الدائري الاخضر في إطار النموذج الجديد للنمو الاقتصادي.

وفي الاخير فإننا لا ندعي كمالا لعملنا ولا ننفي قصورا في جهدنا، وأملنا أن نكون قد وفقنا إلى حد ما في معالجة هذا الموضوع، وأن تكون مساهمتنا مفيدة وأن تشكل لبنة إضافية في حقل المعرفة العلمية وما توفيقنا إلا بالله رب العالمين.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب

1. ابراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق القاهرة، الطبعة الثانية، 2005 .
2. إسماعيل حضري. **التربية البيئية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة**. مركز نماء للبحوث والدراسات، 2019.
3. الأمين عبد الوهاب، **التنمية الاقتصادية – المشكلات والسياسات المقترحة مع اشارة إلى البلدان العربية**، دار حافظ للنشر والتوزيع جدة، السعودية ،الطبعة الاولى، 2001.
4. التميمي رعد سامي عبد الرزاق، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، الطبعة الاولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2008 .
5. خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية الاسكندرية، 2007.
6. خبابة عبد الله بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية – العولمة الاقتصادية التنمية المستدامة**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر، 2009.
7. الدعمة إبراهيم مراد، **التنمية البشرية بين النظرية والتطبيق**، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2009.
8. دوجلاس موسشيت (ترجمة بهاء شاهين)، **مبادئ التنمية المستدامة**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى،2000.
9. الرسول أحمد أبو اليزيد، **التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج**، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر ،2007..
10. السواعي خالد محمد، **التجارة والتنمية**، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الاولى، 2006، ص: 22.
11. شفيق محمد، ،**التنمية الاجتماعية : دراسة في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

قائمة المراجع

12. الشيخ محمد صالح، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، الطبعة الاولى ، 2011 .
13. الطبعة الاولى، 2016.
14. طراف عامر محمود، **أخطار البيئة والنظام الدولي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، الطبعة الاولى ، 1998.
15. عباس صلاح، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 2010.
16. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ،** دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
17. عثمان محمد غنيم، ماحدة أبوزنط،**التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، 2007.
18. عطوي عبد الله، **السكان والتنمية البشرية**، دار النهضة العربية بيروت، لبنان ، الطبعة الاولى ، 2004.
19. عطية عبد القادر محمد، **اتجاهات حديثة في التنمية** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 2003.
20. العيسوي ابراهيم، **التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق للنشر والتوزيع القاهرة، مصر، الطبعة الاولى، 2001،.
21. غنيم عثمان محمد، أبو زنط ماجدة أحمد، **التنمية المستديمة – فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2007..
22. قاسم خالد مصطفى، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2010.
23. قدي عبد المجيد، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، محاولة تقويمية، 2002.
24. مسعد نيفين عبد المنعم، **دليل المفاهيم والمصطلحات**، الدليل العربي حول حقوق الإنسان والتنمية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الطبعة الخامسة، 2005.

قائمة المراجع

25. النجار فريد، **إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 1998.

26. هادي رياض عزيز، **المشكلات السياسية في العالم الثالث**، مطابع التعليم العالي الموصل، العراق، الطبعة الثانية، 1989.

27. هاشم مرزوك علي الشمري وآخرون، **الاقتصاد الأخضر مسار جديد للتنمية المستدامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن،

28. الوادي ، محمود خريس ابراهيم، الحواري نضال والعتيبي ضرار، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، الأردن،2007.

29. وديع محمد عدنان، **مفهوم التنمية**، سلسلة جسر التنمية ، العدد 01، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.

ب.المجلات والملتقيات

1. آنيسة عثماني، لامية بوحصان، **دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى الدولي : تقييم أثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2004، "،كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013.

2. احمد سليمان حسن، **الاقتصاد الدائري القائم على المعرفة كمدخل إبداعي للتنمية المستدامة**، الملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة حمه لخضر الوادي الجزائر، 2019..

3. الإمام محمود، **السكان والموارد والبيئة والتنمية التطور التاريخي**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة المجلد 1، الدار العربية للعلوم بيروت، لبنان،2006.

4. بسام سمير الرميدي، **الاقتصاد الدائري كمدخل ابداعي للحد من البصمة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة السياحة المستدامة-دراسة نظرية وتحليلية**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد الثامن، 2018.

قائمة المراجع

5. بن منصور عبد الله، بوطوبة محمد، **المضمون الأخلاقي كاداة لتفعيل التنمية المستدامة،** الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في نقل التنمية المستدامة المنعقد يومي 10 و 11 نوفمبر 2009 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009.
6. تارزي آمنة، **مقتضيات الاقتصاد الدائري في الجزائر**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجزائر 3، 2022..
7. خمخام عطية، بن دنيدينة سعيد، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020 – 2024)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06 ، العدد02، جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر، 2022.
8. الرماني زيد بن محمد، **البعد البشري للتنمية رؤى اقتصادية**، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 2، العدد 3، جمعية الاقتصاد السعودية جامعة الملك سعود السعودية1999.
9. الرياشي سليمان، **دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق**، مجلة المستقبل العربين، العدد 13، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،، 1998.
10. ريدة ديب، سليمان مهنا، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مجلة دمشق للمهندسة، مجلد 25، العدد الأول، 2009.
11. زبشي نوال وأخرون، **الاقتصاد الدائري وتثمين النفايات**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم جانفي 2021.
12. زهية كواش، **أهمية الابتكار الأخضر في التحول نحو الإقتصاد الدائري لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة–دراسة حالة شركة ناتورا–**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد16، العدد 01، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة(الجزائر)، 2021.
13. ساسي سفيان، منة غريب، **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية تبين التشريع والتطبيق –دراسة ميدانية تحليلية–**، ملتقى وطن حول السلوك المؤسسات الاقتصادية في مواجهة تحديات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، نوفمبر 2012.
14. سامية بزازي، خير الدين معطى الله، **البرامج التنموية وأثارها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغير والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال 2001–2004**، الملتقى الدولي حول" تقييم أثر لبرنامج

الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر،2013.

15. سعيدي يحي، شنبي صورية، **نظريات التنمية المستدامة**، الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنعقد يومي 15 و 16 نوفمبر 2011 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، الجزائر،2011.

16. شامية عباس، **الاقتصاد الدائري: نظام بيئي صناعي جديد لتطبيق معايير الاستدامة الشاملة**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، 2019.

17. شكراني الحسين، **مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان64-63، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 2013.

18. شهرزاد جبايلي، وهيبة قحام، **الاقتصاد الدائري كتوجه عالمي معاصر لتحقيق الاستدامة -إضاءة على بعض التجارب الدولية-**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 6، العدد 1 ، 2022 .

19. صالحي ناجي، مخناش فتحية، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستدام**"، الملتقى الدولي حول "آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة**2001-2014**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013.

20. عبد السلام محمد السيد، **الأمن الغذائي للوطن العربي سلسلة عالم المعرفة** ، العدد (230)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.

21. عبد الله عبد الخالق، **التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 1993.

22. عبد الله علي، **موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي**، مجلة الباحث العدد2، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر،2003.

قائمة المراجع

23. عماري عمار، **اشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة المنعقد يومي 7 و 8 أفريل 2008 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف الجزائر،2008.

24. عمر عبود، **جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول" التحولات السياسية وإشكالية التنمية في لجزائر، واقع وتحديات "تنظيم كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر 2007 .

25. عمر محجوب الحسين، **أثر منهج الإسلام في الاستدامة والاقتصاد الدائري**، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث –مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية – المجلد السادس – العدد الرابع – 2022.

26. فاطمة الزهراء قندوز، على الزعبي، **متطلبات التحول من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري لحماية البيئة**، مجلة العلوم التجارية، الجزائر، المجلد 17 ، العدد 01 ، 2018 .

27. فالي نبيلة، **التنمية من النمو إلى الإستدامة**، الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة المنعقد يومي 7 و 8 أفريل 2008 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر،2008.

28. كربالي بغداد، حمداني محمد، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة علوم إنسانية، العدد 45، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2010.

29. محمد مجيد محمود **التنمية المستدامة في الوطن العربي: المعوقات والمتطلبات المجلة الليبية العالمية**، المجلد 02، العدد 25، 2017،.

30. محمد مسعودي، **متطلبات تفعيل الاقتصاد الدائري في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد01، جامعة أدرار، الجزائر،2020.

31. مراد محبوب، قرقب مبارك، **دور الجزائر في دعم التوجه البيئي لمنظمات الأعمال**. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 2، 2020.

قائمة المراجع

32. ملياني نادية وملياني أفراح، **ايكولوجية تنظيم وفرز النفايات من أجل سياحة مستدامة الجزائر أنموذجا**"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد خاص، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2021.

33. نبيل بن موسى، **دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة التنويع الاقتصادي، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف،2022.

34. النجفي سالم توفيق الدعمة إبراهيم مراد، **التنمية البشرية والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد26 ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 2001.

35. نصيرة هبري، **إعادة تدوير النفايات في ظل الاقتصاد الدائري وتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 02، المدرسة العليا للتجارة، 2019.

ب. المذكرات

1. أحمد زيطوط، **تمويل التنمية المستدامة في الدول النامية**، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
2. البياتي فارس رشيد، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك: كوبنهاغن، الدنمارك،2008.
3. دبيحي عقيلة، **الطاقة في ظل التنمية المستدامة (دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ، 2009-2008.
4. العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 2011-2010.
5. محمد طاهر قادري، **اليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، اطروحة دكتوراه، قسم علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

6. مريم بوعشير، **دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011-2010.

7. نوال شين، **تأثير الاتجاه الاستراتيجي على أداء منظمات الأعمال دراسة حالة شركة نفطال للتوزيع وتسويق المنتوجات البترولية الجزائر**، اطروحة دوكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، سكرة، الجزائر، 2016-2017.

ج. تقارير

1. الأمم المتحدة، **تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتيري المكسيك منشورات الأمم المتحدة)**، نيويوك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2002.
2. الأمم المتحدة، **بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية**، منشورات الأمم المتحدة: نيويوك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005.
3. الأمم المتحدة، **تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبورغ، جنوب افريقيا)**، منشورات الأمم المتحدة، نيوبوك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2002.
4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2017.
5. الجعفراوي إيناس محمد ، **تقرير النمو: استراتيجيات النمو المستدام والتنمية الشاملة** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد (47) مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 2009.
6. دوناتو رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية المصري ورقة مقدمة ضمن المواد التدريبية، أكتوبر، 2003.
7. شكراني الحسين، **تقرير عن مؤتمر كوبنهاغن حول المناخ، مجلة المستقبل العربي العدد (383)**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 2011.
8. منشورات الأمم المتحدة، **تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة نيويورك**، 2002.
9. منشورات الأمم المتحدة، **تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة**، نيويورك، 2002.
10. وزارة البيئة والطاقات المتجددة، 2020.

ثانيا: مراجع بالأجنبية

1. Brais Suarez-**Eiroa and others Operational, principles of Circular Economy for Sustainable Development: Linking theory and practice**, Journal of Cleaner Production, 214 Netherlands, 2019.
2. Carine Guicheteau"Travailler pour le développement durable", Editions Studyrama: France.2006.
3. Franck-Dominique Vivien,: Jalons pour une histoire de la notion de développement durable",Revue Mondes en développement N°121.2003.
4. Furkan Sariatli, **Linear Economy versus Circular Economy: A comparative and analyzer study for Optimization of Economy for Sustainability**, Visegrad Journal on Bioeconomy and Sustainable Development, Vol6 NO 1, Slovakia, 2017.
5. Jean-Marie Harribey: **"Le développement soutenable",** Ed.Economica: Paris, France, 1998.
6. Latifa bekkouch and others, **Benchmarking in wastewater treatment plants: A tool for measuring the trend towards circular economy.** Strategy and development Review.Vol11, university of mustaghanem_algeria, January 2021..
7. Nick van den Hout, **Developing a dedicated tool support the development of domestic boilers for circular economy, a Master thesis, Department of Design,** Production and Management, Faculty of Engineering Technology, University of Twente-Netherlands 2017
8. Report of INSTITUTE MONTAIGN, **The circular economy: reconciling economic growth with the environment,** France.2016.

9. Ton Bastein & others, **Opportunities for a circular economy in the Netherlands, a report commissioned by the Netherlands Ministry** of Infrastructure and the Environment, TNO Publisher, Netherlands,2013.
10. United Nations .Development Programme"Human development report 1990", New York: USA, 1990.
11. United Nations Development Programme "Human development report 1992", New York: USA. , 1992.
12. United Nations Development Programme,: "Human development report 1991", New York: USA. 1991.

ثالثا: مراجع الانترنيت

1. AND. (s.d.). strategie-nationale-de-la-gestion-des-dechets. Récupéré sur AGENCE NATIONALE DES DÉCHETS: https://and.dz/presentation/strategie-nationale-de-la-gestion-des-dechets/

2. البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة. (2017). الصالون الدولي الثاني لاسترجاع وتثمين النفايات "ريفاد2019 ، من البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة: ,03 2017 ". تاريخ الاسترداد 16 https://portail.cder.dz/ar/spip.php?article323

3. حياة.(710،2018)، الصالون الدولي لاسترجاع وتثمين النفايات "ريفاد 2018"، من جزايرس: https://www.djazairess.com/echchaab

4. مقران يوسف. (بلا تاريخ). **استثمارات قطاع البيئة في 15 سنة**. تاريخ الاسترداد 03 جوان , 2020 ، من www.annasronline.com

5. وزارة البيئة والطاقات المتجددة الجزائرية (بلا تاريخ) البيئة الحضرية. تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني لوزارة البيئة والطاقات المتجددة الجزائرية http://www.meer.gov.dz/a/?page_id=212 :

6. وزارة الموارد المائية والبيئية ، **رسالة الوكالة الوطنية للنفايات**، رقم 4. الجزائر، 2016، ص:01.

قائمة المراجع

7. وكالة الأنباء الجزائرية، الصالون الدولي "ريفاد 4 " 7 – 10 اكتوبر 2019 تحت شعار مقاولاتية التدوير من وكالة الانباء الجزائرية: http://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/77241-7-10

8. الوكالة الوطنية للنفايات الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات https://and.dz/presentation/strategie-nationale-de la-gestion-des-dechets

الملاحق

ملحق رقم (01): بعض المصطلحات المهمة

النفاية Déchet :هي بقايا مواد قابلة للاسترجاع أو المتروكة نتيجة لعملية انتاج أو استهلاك.

القمامة (Ordure) :هي نفايات ذات مظهر غير لائق تثير الاشمئزاز

الفضلة(Residue) :هي بقايا مواد نتيجة تداخل عدة عوامل اثناء عملية التصنيع او التحويل سواء كانت طبيعية اولا.

النفايات الحضرية الصلبة: وتتمثل في التالي:

النفايات المنزلية: هي نفايات صلبة من كل الأنواع وهي منتجة من طرف سكان المنازل وموضوعة في حاويات فردية أو جماعية مثل نفايات المطبخ، ونفايات الاستهلاك علب ،التغليف، ورق مقوى، بلاستيك ،قماش ،جلد، حطب، رماد.

النفايات المضايقة: هي نفايات منزلية التي حجمها لا يسمح بوضعها في الحاويات وتحتاج إلى معالجة خاصة ويتم جمعها حسب فترات محددة من طرف السلطات المعنية بواسطة شاحنات ملائمة للغرض وهي كالأثاث عجلات السيارات الآلات الكهرو منزلية.

نفايات المتاجر والمؤسسات: هي النفايات الآتية من المؤسسات التجارية والصناعية الفنادق المدارس ونفايات الحرفيين والتي يتخلص منها مع النفايات المنزلية مثل: التغليف الورق البلاستيك، الرماد، نفايات التنظيف.

نفايات المساحات الخضراء والحظائر: هي نفايات نزع الحشائش الضارة وأغصان والأشجار.

نفايات الأسواق: هي نفايات عضوية كالنفايات المنزلية مثل نفايات نباتية علب التغليف وكذلك نفايات التنظيف.

نفايات التنظيف الحضري: وتشمل كل من كنس الطرق والأسواق.

نفايات البناء: وتضم، نفايات أعمال البناء والهدم، ومختلف الورشات.

النفايات الخطرة: هي تلك النفايات التي تحتوي على عناصر أو مركبات تؤثر تأثيرا مزمنا خطيرا على صحة الأنسان والبيئة ولها القدرة على البقاء لدرجة كبيرة ولا يمكن تطبيق هذا التعريف على كل النفايات الخطرة حيث ان هناك نفايات خطرة يمكن استعمال بعض أجزائها والاستفادة منها كما هي.

النفايات الخاملة : وهي كل النفايات الناتجة لاسيما عن استغلال المحاجر والمناجم وعن أشغال الهدم أو البناء او الترميم والتي لا يطرا عليها اي تغير فزيائي او كيميائي أو بيولوجي عند إلقائها في المفارغ والتي لم تلوث بمواد خطرة أو بعناصر أخرى تسبب أضرارا يحتمل أن تضر بالصحة العمومية أو البيئية.

النفايات المتحللة حيويا: وهي عبارة عن نفايات ناتجة عن المواد العضوية سواء كانت حيوانية أو نباتية، وهذه الأخيرة هي مواد مضرة يسببها التخمر الهوائي او اللاهوائي، وعادة هذه المواد تجذب إليها الحشرات والكلاب الضالة والقطط وهذا خلال بحثها عن الغذاء داخل اكياس القمامة.

الرسكلة (تدوير النفايات): هو عملية تحويل المخلفات إلى منتجات جديدة لها فوائد اقتصادية وبيئية وموجودة منذ القدم في الطبيعة، ومارسها الإنسان منذ العصر البرونزي، حيث كان يقوم بتذويب مواد معدنية ويحولها إلى أدوات جديدة قابل للاستعمال.

تثمين النفايات: تشمل كل عملية اعادة استرجاع النفايات إعادة تدويرها أو تحويلها إلى سماد

إعادة التدوير والاقتصاد الدائري ما الفرق؟

إعادة التدوير هي إجراء أو عملية تحويل النفايات إلى مادة قابلة لإعادة الاستخدام. تبدأ إعادة التدوير في النهاية مرحلة التخلص من دورة حياة المنتج. ومع ذلك، فإن الاقتصاد الدائري يعود إلى البداية لمنع النفايات والتلوث من التكون في المقام الأول. في مواجهة التحديات البيئية الحالية ، لن تكون إعادة التدوير كافية للتغلب على الكم الهائل من النفايات التي تنتجها.

اقتصاد دائري مبني بشكل صحيح ، ينبغي على المرء بدلاً من ذلك التركيز على تجنب مرحلة إعادة التدوير بأي ثمن. قد يبدو الأمر واضحا ، لكن منع إنشاء النفايات في المقام الأول هو الاستراتيجية الواقعية الوحيدة لمنتدى الاقتصادي العالمي.

يتحدانا الاقتصاد الدائري في اعتبار النفايات والتلوث عيونا في التصميم إعادة التدوير هو ما قد تسميه نهاية الأنبوب"، بينما تعالج حلول المنبع للاقتصاد الدائري المشكلات المحتملة عند المصدر مباشرة.

في حين أن إعادة التدوير هي بلا شك مكون ضروري، فنحن بحاجة إلى ضمان تصميم المنتجات والمواد، منذ البداية، لإعادة استخدامها وإصلاحها وإعادة تصنيعها. إن عواقب القرارات التي يتم اتخاذها في مرحلة التصميم هي التي تحدد حوالي 80% من التأثيرات البيئية. تستكشف الشركات بالفعل طرقا "التصميم" النفايات عندما لا تزال المنتجات في مرحلة المفهوم.

ملخص الدراسة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى إمكانية الجزائر للتوجه نحو الاقتصاد الدائري بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة، حيث حاولنا الإجابة عن الإشكالية التالية: **كيف يمكن للجزائر التوجه نحو الاقتصاد الدائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة؟**، للإجابة على هذه الإشكالية تطرقنا إلى الإطار العام للاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة بالإضافة إلى متطلبات تفعيل الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة في الجزائر.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الدائري في الجزائر يرتكز أساسا على دعم قطاع الرسكلة وإعادة تدوير النفايات، وهذا من دون الاهتمام بالجوانب والأسس الأخرى له، وللانتقال نحو الاقتصاد الدائري يجب توفير العديد من الميكانيزمات والمتطلبات الكفيلة بتفعيل ركائزه من بينها الرفع تدريجيا من المعدلات الحالية لتدوير النفايات السعي نحو إنتاج سلع تتسم بالجودة والاستدامة قدر الإمكان، بالإضافة إلى قابليتها للتصليح وإعادة الاسترجاع مرة أخرى لأجل الحد من النفايات.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الدائري، إعادة تدوير النفايات، التنمية المستدامة.

Summary

This study aims to shed light on the extent to which Algeria can move towards a circular economy to ensure sustainable development. We tried to answer the following problem: How can Algeria move towards a circular economy in order to achieve sustainable development? To answer this problem, we touched on the general framework of the economy. Circular and sustainable development, in addition to the requirements for activating the circular economy and sustainable development in Algeria.

Through this study, we concluded that the circular economy in Algeria is mainly based on supporting the recycling and waste recycling sector, without paying attention to other aspects and foundations of it. To move towards a circular economy, many mechanisms and requirements must be provided to activate its pillars, including gradually raising the current rates. To recycle waste, we strive to produce goods that are as high-quality and sustainable as possible, in addition to their ability to be repaired and recovered again in order to reduce waste.

Keywords: circular economy, waste recycling, sustainable development.